وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة

(دراسة حالة سوريا 2010/2014)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية و إستراتيجية

إعداد الطالبة:
نجاة مدوخ

إشراف الأستاذ الدكتور:
أ.د .عمر فرحاتي

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د.بن صغير عبد العظيم	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د عمر فرحاتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا و مقررا
د.مصطفى أسعيد	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	ممتحنا
د.طويل نسيمة	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾

سورة البقرة: الآية 151

الإهداء

إليك أنت يا أعز خلق الله إلى قلبي بعد رسول الله

إلى روحك هنأها الله ببرزخ الرضا و الإسعاد

إليك العذر قبل الإهداء، فتقبلني

إليك أنت يا "أبي"

رحمة الله عليك

يا أحن و أعظم قلب في الدنيا

يا من أمدتني من نور قلبها لتنير دربي

أمي الحبيبة

إلى إخوتي و أخواتي و براعم عائلتي

إلى كل الأهل و الأقارب

و إلى كل الأصدقاء و الزملاء

نجاة مدوخ

شـكر وتقــدير

أولا أحمد الله تعالى الذي وفقني لإنجاز هذا العمل راجية أن يتقبله مني قبولا حسنا وينفعني وغيري به.

ثم أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل عمر فرحاتي على مساعدته لي وحسن إشرافه على هذا العمل بتوجيهاته القيمة ونصائحه الرشيدة.

وبكل عبارات التقدير والاحترام أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية.

كما أشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل.

مقدمة

شكلت العقود الثلاث الأخيرة مرحلة إعادة صياغة النظام الدولي الذي كانت تتصارع فيه القوى الكبرى على قيادة العالم، وانتقل بذلك هذا النظام من نظام الثنائية القطبية إلى نظام الأحادية القطبية، والذي مثلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على الساحة الدولية بعد سقوط وتفكك الاتحاد السوفييتي. غير أن محاولات تغيير النمط الأحادي للنظام الدولي، ظهرت مؤخرا مترافقة مع رغبة روسيا في استعادة مكانتها ودورها في النظام الدولي، وإضعاف الهيمنة الأمريكية في الساحة الدولية ككل وفي مناطق نفوذها التقليدية التي لطالما اعتبرت مناطق جيوستراتيجية لدى القوى الكبرى.

يكشف تتبع السياسة الخارجية الروسية في السنوات الأخيرة، عن تغير ملحوظ في نهجها الخارجي ليس فقط مقارنة بما كانت عليه خلال التسعينيات، وإنما مقارنة أيضا بحقبة الاتحاد السوفيتي السابق، فقد عادت روسيا لتلعب دورا فاعلا في الساحة الدولية وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا، وبعقيدة براغماتية فكت ارتباطها بدور اللاعب الملحق للاعب أساسي آخر في النظام الدولي، وقد ساعدها هذا على تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية في سياستها الخارجية وتحقيق مصالحها القومية دون الدخول في مواجهات مع الدول الأخرى.

وفقا للنهج الروسي المعاصر شهدت منطقة الشرق الأوسط، عودة تدريجية للنشاط الخارجي لهذه الدولة في المنطقة، والذي استعادت من خلاله روسيا علاقاتها مع بعض دول المنطقة، وقد ترافقت هذه العودة مع تزايد الرغبة الروسية في التوجه نحو مناطق تخدم مصالحها وتساعدها على ضمان موقع أفضل في النظام الدولي، وأن تفتح مجالا حيويا جديدا لتعظيم مصالحها. وبالرغم من أن التحولات الراهنة التي يشهدها النظام الدولي من صعود الدول الآسيوية في سلم الاقتصاديات المتطورة في العالم، والتحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط فيما يسمى بالحراك العربي، وما نتج عنه من ظهور اصطفافات إقليمية ودولية ترافقت مع وصول هذه الموجة إلى سوريا، أدى إلى بروز تهديدات جديدة، ولاعبين جدد في المنطقة. إلا أن كل هذه الأحداث لم تؤثر على توجه السياسة الخارجية الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط، بل ودفعتها إلى التمسك بمواقفها تجاه ما يحدث فيها، رغم الضغوطات التي تعرضت

لها، فكانت بذلك الدولة الكبرى الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي برزت تحركات سياستها الخارجية لتسوية الأوضاع في المنطقة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع محل الدراسة في كونه يركز على مجال مهم لدى باحثي ودارسي العلاقات الدولية وهو مجال السياسة الخارجية للدول الكبرى، حيث أن تتبع السلوكيات الخارجية لهذه الدول يساعدنا على فهم وتفسير مجريات الأحداث في الساحة الدولية. ولما كانت الدولة الروسية أحد القوى الكبرى في النظام الدولي فإنه ولا شك سيساعدنا تحديد سياساتها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط في فهم حقيقة دوافع هذا التوجه والأهداف المرجوة منه، كما سيساعدنا أيضا على فهم واقع الأحداث التي تمر بها منطقتنا حاليا، ومحاولة تحليلها والتعرف على خلفياتها وآفاقها وبالتالي معرفة موقعنا من كل ما يجري حولنا.

أهداف الدراسة: تهدف دراسة هذا الموضوع إلى:

- معرفة الملامح العامة للسياسة الخارجية الروسية في نهجها المعاصر.
- محاولة الوقوف على خلفيات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط.
- محاولة إدراك طبيعة المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط.
- معرفة مدى ثبات أو تغير هذه المصالح في ظل التحولات التي تمر بها المنطقة.
- التعرف على حدود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط عامة وسوريا خاصة.
- محاولة استشراف مستقبل هذا الدور تجاه الأزمة السورية.

أسباب اختيار الدراسة : تتلخص أسباب اختيارنا للموضوع في أسباب ذاتية وأسباب موضوعية:

الأسباب الذاتية: تكمن في الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع التي تتعلق بسياسات الدول الكبرى وأهدافها تجاه دولنا العربية خاصة ومنطقة الشرق الأوسط عامة في ظل التطورات

الحالية، وسيساعدنا هذا حتما على إضافة لبنة معرفية حتى ولو كانت بسيطة لخدمة الباحثين والدارسين في هذا المجال وتقريبهم ولو بشكل جزئي من حقيقة ما يدور حولنا.

الأسباب الموضوعية: تكمن في محاولة تقديم إطار تحليلي للسياسة الخارجية الروسية في الوقت الراهن، خاصة وأن جل المواضيع ركزت على دراستها في ظل رئاسة بوتين السابقة. ونحاول أيضا فهم التطورات المستجدة في منطقة الشرق الأوسط من خلال توضيح المكانة التي تحتلها هذه المنطقة في سياسة روسيا الخارجية.

إشكالية الدراسة:

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي تلاشى الحضور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، وتلاشت معه طموحات العودة إلى هذه المنطقة. غير أن براغماتية السياسة الخارجية الروسية اليوم تطرح فكرة أن سعي روسيا لاستعادة دورها في المنطقة مؤداه حسابات يفرضها الموقع الذي تحتله منطقة الشرق الأوسط في محددات سياستها الخارجية، وعليه تم طرح الإشكالية التالية:

ما المكانة التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط عامة وسوريا خاصة في السياسة الخارجية الروسية في ظل التحولات الراهنة؟

ويتفرع عن الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هي محددات السياسة الخارجية الروسية في الساحة الدولية؟
- لماذا تسعى روسيا لاستعادة دورها في منطقة الشرق الأوسط؟
- هل تعتبر روسيا منطقة الشرق الأوسط منطقة لتعظيم مصالحها الاقتصادية فقط؟
- كيف استطاعت روسيا الحفاظ على علاقاتها مع دول المنطقة رغم عدم الاستقرار الذي تشهده هذه الأخيرة؟
- ما هي دوافع السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية؟

الفرضيات:

من خلال الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- كلما تعاظمت المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط كلما تزايد دعم السياسة الخارجية الروسية لقضايا هذه المنطقة.
- عدم تعرض مصالح روسيا الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط للتهديد أدى إلى ثبات موقفها الرافض لموجات التغيير في المنطقة.
- بقدر ما اعتبرت روسيا الأزمة السورية ذات بعد استراتيجي لأمنها القومي بقدر ما أدى هذا إلى تمسكها بالحل السلمي لهذه الأزمة.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على منهجين لمعالجة موضوع الدراسة:

المنهج الوصفي: حيث استعنا به في وصف السمات العامة للسياسة الخارجية الروسية، وكذلك وصف الواقع الاقتصادي والأمني لدول منطقة الشرق الأوسط، كما اعتمدنا عليه أيضا في وصف الأحداث والتطورات الراهنة التي تشهدها الساحة الدولية والمنطقة الشرق أوسطية.

منهج دراسة الحالة: واعتمدنا عليه للوصول إلى معلومات وحقائق تفصيلية حول الأحداث التي تشهدها سوريا، خاصة وأنها لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا، وهذا يتطلب منا المتابعة والتدقيق في تطوراتها، كما ساعدنا هذا المنهج أيضا على تحديد طبيعة التفاعلات التي تحدث بين الأطراف المؤثرة في الأزمة سواء الداخلية أو الخارجية.

الدراسات السابقة:

لا يمكن دراسة أي موضوع دون الاعتماد على أدبيات سابقة تصب في نفس المجال لذلك سنتطرق إلى بعض الأدبيات التي تخدم الموضوع:

- كتاب بعنوان **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية** لكاتبته نورهان الشيخ حيث حاولت الكاتبة التركيز على بيئة صنع القرار في روسيا من خلال التطرق لمؤسسات صنع القرار ثم العوامل الداخلية المؤثرة في عملية صنع القرار، بعدها تطرقت إلى العوامل الخارجية المؤثرة في صنع القرار بالتركيز على علاقاتها مع الدول الكبرى ودول الإقليمية، لتحاول في الأخير التركيز على العلاقات الروسية العربية بإبراز الموقف الروسي من أهم القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.
- كتاب بعنوان **عودة روسيا إلى الشرق الكبير** لكاتبه الروسي لوزيانين والذي سلط فيه الضوء على أهم اتجاهات سياسة روسيا الخارجية وانجازاتها في الشرق الكبير، ويستند الكاتب في كتابه على الوقائع والأحداث التي جرت في ولاية بوتين الثانية من 2004 إلى 2008، وحاول من خلالها الكشف عن الخصوصية المعاصرة لسياسة بوتين في الشرق.
- كتاب بعنوان **Russia In The Meddle East : Friend Or Foe** لكاتبه Andrej Kreutz والذي ركز فيه على دراسة أهداف السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط من خلال المقارنة بين الأهداف التي سعت روسيا لتحقيقها في عهد الرئيس يلتسن والأهداف التي حاول الرئيس بوتين تحقيقها في فترة رئاسته الأولى والثانية، بعدها حاول إبراز تأثير شخصية الرئيس بوتين على مسار الدبلوماسية الروسية في المنطقة، خاصة في القضية الفلسطينية، ليحاول في الأخير توضيح مدى التوافق والاختلاف بين الأهداف الروسية في المنطقة مع أهداف الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.
- كتاب بعنوان **The middel East's Relations with Asia and Russia** لكاتبين هما Hannah Carter and Anoushiravan Ehteshami حيث تطرق الكاتبان للعلاقات الإستراتيجية التي تجمع كلا من دول آسيا وروسيا بمنطقة الشرق الأوسط وذلك بالتركيز على العلاقات الاقتصادية التي تجمعهما، خاصة الصين ودول جنوب شرق آسيا، كما

ركزا على تأثير العامل الإسلامي في دول آسيا الوسطى ودول جنوب شرق آسيا وتنامي الحركات الإسلامية فيهما، ليتطرقا في الأخير إلى واقع العلاقات العسكرية والأمنية بين منطقة الشرق الأوسط وكل من باكستان والهند.

- مقالة بعنوان **The Syria Crisis and the Making of Russia's Foreign Policy** لكاتبتها Ekaterina Stepanova الصادرة عام 2012 و التي حاولت فيها إبراز تأثير الأزمة السورية على النمط العام للسياسة الخارجية الروسية، وتناولت فيها محددات السياسة الخارجية الروسية عامة، ثم ركزت على التحدي السوري الذي دفع صناع القرار الروس اعتماد أسس جديدة للتعامل مع هذا التحدي.

صعوبات الدراسة:

تتمثل الصعوبات التي واجهت إعداد بحثنا هذا في قلة المراجع العلمية الأكاديمية المتخصصة في الدراسات الروسية الشرق أوسطية سواء باللغة الإنجليزية أو العربية، حيث نجد أن معظم الكتاب الذين كتبوا حول سياسة روسيا الخارجية، هم كتاب غربيون أو كتاب روسيون مغتربون طغت على كتاباتهم الميولات الشخصية الرافضة للسياسات الروسية الداخلية والخارجية، وهذا ما لاحظناه أيضا عند الكتاب العرب في تناولهم للأزمة السورية، وقد أعاق هذا فهم حقيقة ما يحدث في كلتا الدولتين بشكل واضح.

تقسيم الدراسة:

في سبيل الإجابة على الإشكال المطروح و اختبار مدى صدقية افتراضات البحث قمنا باعتماد ثلاث فصول، جاء الفصل الأول متضمنا التأصيل المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية الروسية وفيه تناولنا التأصيل المفاهيمي للدراسة، والتأصيل النظري للسياسة الخارجية الروسية، ثم محددات السياسة الخارجية الروسية. أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى مكانة الشرق الأوسط في محددات السياسة الخارجية الروسية وركزنا فيه على المكانة الجيوبوليتيكة والمكانة الاقتصادية و المكانة الأمنية العسكرية للمنطقة. في حين تمحور الفصل الثالث حول

السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا في ظل الأزمة ووضحنا فيه واقع الأزمة السورية والموقف الروسي منها ثم دوافع السياسة الخارجية الروسية تجاه هذه الأزمة لنركز بعدها على دورها الدبلوماسي تجاه هذه الأزمة وأخيرا سيناريوهات الأزمة السورية والإستراتيجية الروسية المحتملة.

الفصل الأول:

السياسية الخارجية الروسية

– تأصيل مفاهيمي و نظري –

يشكل المدخل المفاهيمي والنظري لدراسة السياسة الخارجية الروسية المدخل الرئيسي الذي سننطلق منه لفهم وتحليل هذا الجانب المهم من دراسات العلاقات الدولية، فتناول موضوع السياسة الخارجية لدولة كبرى كروسيا سيساعدنا حتما في فهم جزء كبير من التطورات والتغيرات التي يشهدها النظام الدولي. ولن يتحقق الفهم الموضوعي والحقيقي لسياسة روسيا تجاه دول العالم دون الإحاطة بجميع جوانب تحليل أي سياسة خارجية سواء من الناحية المفاهيمية أو النظرية أو بالتركيز على العوامل المتحكمة في توجهاتها في الساحة الدولية. لذا فإننا نحاول في هذا الفصل التركيز على أهم المفاهيم المتعلقة بموضوعنا ومحاولة إزالة الغموض عنها، ليتم بعدها التركيز على المقاربات والنظريات التي نرى حسب وجهة نظرنا أنها تساعدنا على فهم السلوكات الخارجية لهذه الدولة، لنركز في الأخير على محددات سياسة روسيا الخارجية حيث يعد تناولها مفتاحا لفهم و تفسير توجهاتها الخارجية.

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة

سنحاول في هذا المبحث تناول أهم المصطلحات المفتاحية للدراسة و التي ستقربنا أكثر من تحديد الأبعاد المتحكمة في موضوعنا هذا، بحيث سنحاول الإحاطة بالجانب المفاهيمي لكل مصطلح ومحاولة ضبطه وفق مقتضياته الزمنية والمكانية. لذا سنركز على تحديد مفهوم السياسة الخارجية من خلال تناول أهم التعاريف التي قدمها أبرز المفكرين والباحثين في هذا الحقل وعلاقتها بالمفاهيم المشابهة، بعدها سنركز على مفهوم مصطلح الشرق الأوسط ومحاولة ضبطه وإزالة الغموض والاختلاف حوله، ليتم بعدها توضيح حدود مصطلح التحولات الراهنة سواء مفاهيميا أو زمنيا.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تتنوع وتتعدد تعاريف السياسة الخارجية المقدمة من قبل المفكرين والباحثين وفقا لتعدد أبعادها ومجالاتها، وعليه سيتم التركيز على أبرز ما قدم حول هذا المفهوم.

الفرع الأول: تعريف السياسة الخارجية

يذهب الكثير من المهتمين بالعلاقات الدولية إلى تقسيم سلوكيات وتصرفات الدول التامة السيادة إلى تصرفات وسلوكيات تمارسها الدولة داخل إقليمها وهو ما اتفق عل تسميته بالسياسة الداخلية وتصرفات وسلوكيات تمارس خارج إقليم الدولة وهو ما يطلق عليه اصطلاح السياسة الخارجية، وبواسطة هذا النوع الثاني من التصرفات تدخل الدولة في شبكة من الارتباطات والعلاقات متعددة الأوجه والمواضيع مع أطراف خارجية أخرى بغية تحقيق مجموعة من المآرب.[1]

فإذا كانت السلوكيات الداخلية للدول يمكن تحديدها وإدارتها في إطار ما يسمى بسلطة وسيادة الدولة على إقليمها، فإن سلوكياتها الخارجية أصبحت أكثر تنوعا وتعقيدا و ترابطا نتيجة تطور واتساع وظائف الدولة و تقدم وسائل الاتصال و زيادة عدد الدول والأشخاص القانونية

[1] حسين بوقارة، **السياسة الخارجية : دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**(الجزائر: دار هومه، 2012) ص14.

الدولية الأخرى. وعلى هذا الأساس ازدادت أهمية السياسة الخارجية و أصبحت أكثر تعقيدا وتنوعا من حيث أبعادها ومظاهرها بعد أن كانت – وفق المنهج التقليدي– مجرد ظاهرة بسيطة تتمحور أساسا حول فكرة الأمن القومي والوسائل الكفيلة بحفظه.[1] ونتيجة لهذا التطور والتعقيد في هذا الحقل، تعددت وتنوعت التعاريف المقدمة من قبل الباحثين والمفكرين بين تعاريف تركز على نشاط الدولة، وتعاريف تركز على سلوكاتها وأخرى تعتبرها برنامجا عمليا.

يقدم جورج مودلسكي في كتابه " نظرية السياسة الخارجية" تعريفا بسيطا يرتبط بالنشاط الخارجي للدول حيث يرى بأن " السياسة الخارجية هي نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية".[2]

كما يعرفها حامد ربيع بأنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى وان لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغييرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي و تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية".[3]

أما تشارلز هيرمان فقد عرف السياسة الخارجية على أنها تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية.[4]

في حين حاول بعض الباحثين تقديم السياسة الخارجية على أنها برنامج أو منهج للعمل، فعرفها كورت بأنها برنامج الغاية منه تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السليمة التي لا تصل حد الحرب.[5]

---

[1] نفس المرجع ص ص 14-15.

[2] Peu ghosh, **International Relations** (New Delhi : Learning Private Limeted, 2009), p94.

[3] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998) ص9.

[4] نفس المرجع.

[5] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية** (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011)، ص19.

أما بلانو و ألتون فقد عرفاها بأنها "منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول الأخرى أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية". كما يعرفها فاضل زكي بأنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معنية مع غيرها من الدول. ويعرفها محمد السيد سليم "بأنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.[1]

أما جيمس روزنو فيعرف السياسة الخارجية بأنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا.[2]

من خلال هذه التعاريف المقدمة يعتبر تعريف كل من روزنو و محمد السيد سليم من التعاريف الأقرب إلى الدقة والشمول لجميع أبعاد السياسة الخارجية لكن تبقى مسألة البرمجة والتخطيط في السياسة الخارجية تثير الكثير من الغموض و الالتباس، ذلك أنه لا يمكن القيام بعملية البرمجة والتخطيط بنفس الدقة والمصداقية التي تميز السياسات الداخلية في البيئة الدولية المتميزة بالتطور السريع و بمتغيرات الغير مرئية في الكثير من الأحيان.[3]

ويقدم الأستاذ حسين بوقارة تعريف للسياسة الخارجية يحاول من خلاله إضافة لبنة جديدة وتجاوز الغموض والتناقض الذي يميز جل تعاريف السياسة الخارجية، فهي تلك الأفعال وردود الأفعال والمواقف العلنية والضمنية التي تصف و تصيغ مجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات التي توجه سلوك الدول في علاقاتها ببعضها البعض أو في علاقاتها بالفواعل

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص 10-13.

[2] نفس المرجع، ص11.

[3] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص ص17-18.

الدولية الأخرى انطلاقا من التنسيق الفكري و العقائدي الذي تؤمن به، فهو الذي يساعد في تحديد طبيعة و محتوى و توجه السياسات الخارجية للدول.[1]

من خلال هذه التعاريف المقدمة من قبل أبرز الباحثين و الدارسين في حقل السياسة الخارجية نتوصل إلى نقطة مفادها أنه لتقديم تعريف متكامل و دقيق وواضح للسياسة الخارجية يجب أن يتضمن أربعة عناصر:

- أن السياسة الخارجية عبارة عن سلوكيات خاضعة لتأثيرات البيئة الداخلية والخارجية وهي بذلك تكون عبارة عن مزيج من أفعال مبرمجة مسبقا ومواقف وردود أفعال لأحداث وقضايا خارج نطاق ما تم برمجته.
- أن هذه السلوكيات هي سلوكيات رسمية صادرة عن صناع القرار والممثلين الرسميين للدولة بشكل علني أو ضمني.
- أن هذه السلوكيات هي سلوكيات تعتمدها الدول في تفاعلها مع بيئتها الخارجية فهي موجهة للوحدات الدولية سواء كانت دولا أو فواعل أخرى (منظمات...الخ).
- و ذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة سلفا.

الفرع الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم ذات الصلة

سنتناول علاقة السياسة الخارجية بكل من السياسة الداخلية، والسياسة الدولية والعلاقات الدولية، ثم علاقتها بالدبلوماسية والإستراتيجية.

1- السياسة الخارجية و السياسة الداخلية:

على الرغم من أنه يجب الاعتراف بالفوارق الأساسية الموجودة بين طبيعة المحيط الذي تمارس فيه السياسة الداخلية و طبيعة المحيط المتعلق بالسياسة الخارجية فإنه من غير الممكن

[1] نفس المرجع، ص19.

الفصل التام أو حتى معارضة هذين الحقلين التابعين للنشاطات الحكومية.[1]

إن صنع السياسة الخارجية يخضع أساسا للسياسة الداخلية ويمكن القول في هذا المجال بأن السياسة الخارجية هي استمرارية للسياسة الداخلية، وعلى هذا الأساس فإن صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي سواء على مستوى الفرد –القيادة– أو على مستوى الجماعة، طبيعة المجتمع و خصائصه المرحلية أو على مستوى حالة العلاقة السلمية.[2]

كما أن المكانة التي اتخذتها المواضيع الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية في حقل السياسة الخارجية قد أدت إلى زوال احتكار وزارة الخارجية لإعداد هذه السياسة حيث أن غالبية الوزارات قد دخلت في أيامنا هذه الساحة الدولية، مثلا : وزارة الداخلية عندما يتعلق الأمر بالأمن الداخلي للدولة كالتعاون الدولي في التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة، وهكذا يمكن القول أن لكل نشاط حكومي بعدا دوليا ولا يمكن لوزارة الخارجية إلا أن تنسق بين هذه النشاطات المتعددة.[3]

2- السياسة الخارجية و السياسة الدولية:

إن أية سياسة خارجية حينما تخرج وراء حدود الدولة فإنها تلتقي بغيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى وهي تسعى للبحث عن انجاز أهدافها و قيمها، وإن التفاعل الناجم عن ذلك يطلق عليه السياسة الدولية، أي التفاعل السياسي الدولي الذي ينطوي في آن واحد على نمط من الصراع والتعاون.[4]

ويعرف جوزيف فرانكل السياسة الدولية بأنها " تتضمن السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتهم المتبادلة بالإضافة إلى تفاعلاتهم مع المنظومة الدولية ككل ومع المنظمات الدولية

---

[1] فيليب برايار، محمد رضا جليلي، **العلاقات الدولية**، ترجمة: حنان فوزي حمدان(بيروت: دار و مكتبة الهلال للطباعة و النشر، 2009) ، ص74.

[2] أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص47.

[3] فليب برايار، محمد رضا جليلي، مرجع سابق، ص ص78–79.

[4] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية** (بغداد: دار وائل للنشر، 2006) ص18.

ومع الجماعات الاجتماعية من غير الدول بالإضافة إلى فعل المنظومة الدولية والسياسات المحلية لكل الدول".[1]

إن دراسة السياسة الدولية هي أكثر تعقيدا من دراسة السياسة الخارجية بسبب حالة عدم التجانس بين عناصر البيئة التي نعيش فيها، فالسياسة الدولية هي جمع من الوقائع التي تختلف فيها الوحدات أو اللاعبون أو مجموعة الأمم في القوة و الموارد والأنظمة أو في الغايات المرغوبة و تسعى لحل خلافاتهم بأية وسيلة مختلفة ومقبولة.[2]

إذن فالفرق بين السياسة الدولية والسياسة الخارجية يكمن في أن عناصر هذه الأخيرة تتمثل في الأفراد والمؤسسات والأحزاب في حين أن عناصر السياسة الدولية هي الدول والمنظمات الدولية والجماعات الناشطة الأخرى و هكذا فعنصر التحليل في السياسة الخارجية هو غير عنصر التحليل في السياسة الدولية ولكل منهما مجاله الخاص في الدراسة.[3]

3- السياسة الخارجية و العلاقات الدولية:

يعد مصطلح العلاقات الدولية حديثا من حيث النشأة، لأن الدولة القومية هي المصدر الأساس في تنظيمها وقد دخل هذا المفهوم إلى حيز الواقع العلمي في القارة الأوروبية في نهاية القرن الثامن عشر بعدما انتشر في أرجاء العالم كافة[4]، ويرى دانيال كولارد بأن دراسة العلاقات الدولية تضم العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الوطنية.[5] ويرى ماكيلاند بأنها "دراسة

[1] نفس المرجع.

[2] نفس المرجع، ص19.

[3] نفس المرجع، ص 20-21.

[4] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص38.

[5] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص13.

التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات".[1]

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن العلاقات الدولية لا تنحصر فقط في السياسات الخارجية للدول، لأن الأخيرة عبارة عن عملية تتم داخل الدولة وعادة ما يكون صانع القرار على علم وإطلاع بمختلف بدائلها واختياراتها، بينما الأولى هي نتيجة تفاعلات متعددة صراعية وتعاونية بين مختلف الفواعل في النظام الدولي.[2] ومن ثم يمكن أن نستنتج بأن العلاقات الدولية أوسع في مداها وأشمل في آفاقها من السياسات الخارجية للدول فإذا كانت السياسات الخارجية تمثل جزءا لا يستهان به من العلاقات الدولية فإن هذه الأخيرة تتكون كذلك من التفاعلات التي تحدثها القوى الأخرى في العلاقات الدولية.[3]

4- السياسة الخارجية و الدبلوماسية:

يرى فوديريه أن الدبلوماسية هي فن تمثيل السلطات ومصالح البلاد لدى الحكومات والقوى الأجنبية والعمل على أن تحترم ولا تنتهك ويستهان بحقوق وهيبة الوطن في الخارج وإدارة الشؤون المالية وتوحيد ومتابعة المفاوضات السياسية حسب تعليمات الحكومة.[4]

الدبلوماسية هي عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي. وهي فن تمثيل الحكومة ورعاية مصالح البلاد لدى الحكومات الأجنبية والسهر على أن تكون حقوق البلاد مصونة وكرامتها محترمة في الخارج وإدارة الأعمال الدولية بتوجيه

[1] نفس المرجع، ص12.

[2] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص26.

[3] نفس المرجع.

[4] علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية: الظاهرة و العلم- الدبلوماسية و الإستراتيجية**، (الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2004)، ص164.

المفاوضات السياسية ومتابعة مراحلها وفقا للتعليمات المرسومة، والسعي لتطبيق القانون في العلاقات الدولية فيما تصبح المبادئ القانونية أساس التعامل بين الشعوب.[1]

إن الدبلوماسية هي الأداة الرئيسية في السياسات الخارجية للدول وخاصة في وقت السلم من خلال عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول والتي تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها، والدبلوماسية الفعالة هي التي تدعمها كل هذه الأدوات سياسية أو دعائية أو نفسية أو اقتصادية أو عسكرية ويعتبر كثير من المحللين أن هدف الدبلوماسية الأول هو التوفيق بين خلافات الدول وفتح مسالك للاتصال بينهما من أجل تحقيق هذا الهدف.[2]

5- السياسة الخارجية و الإستراتيجية:

يرجع استخدام مصطلح الإستراتيجية إلى الإغريق حيث تميز حياتهم الحرب والقتال، وهذه الكلمة من حيث المضمون كانت تشير عندهم "لفن القائد"، كما تتميز هذه الكلمة أيضا بالتطور. وبالتالي فإن مدلولها لا يشير إلى تعيين مضمون مطلق وثابت، كونها كلمة تتصف بالنشاط والديناميكية.[3] ومن حيث المعنى الضيق لها نجدها تقترن بالقيادة العسكرية فيعرفها كلاوزفيتش بأنها فن استخدام المعارك لتحقيق هدف الحرب و يعرفها ليدل هارت بأنها فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة.[4]

ويرى ريمون آرون أن الإستراتيجية كمظهر لفن السياسة الخارجية تعني فن إدارة العمليات العسكرية أثناء الحرب، أي أن القوة المسلحة تستخدم كأداة من أدوات السياسة الخارجية أحد المظهرين: الاستخدام المادي أو الفعلي للقوة المسلحة في الدفاع عن مصالح

[1] نفس المرجع.

[2] محمد نصر مهنا، **تطور السياسات العالمية و الإستراتيجية القومية** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007)، ص ص 93-94.

[3] أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص35

[4] عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006) ، ص20.

الدولة وأهداف سياستها الخارجية، أو التهديد باستخدام القوة المسلحة لإجبار الدول الأخرى على الرضوخ والتسليم بأهداف هذه السياسة.[1]

أما من حيث معناها الواسع فيعرفها أندريه بوفر بأنها فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة، وهو بهذا لا يربط الهدف السياسي الذي تسعى القوة إلى تحقيقه بالقوة العسكرية وإنما قصد بالقوة جميع العناصر التي تتشكل منها سياسية، اقتصادية، عسكرية.[2] ويضيف بوفر أن هناك استراتيجيات ثانوية عسكرية أو سياسية أو اقتصادية تكون مهمتها توزيع مهمات الأعمال المنفذة في مختلف فروع نشاط الحقل المدروس وتأمين توافقها، ويشير أيضا إلى أن الإستراتيجية الشاملة هي التي تقود الصراع سواء كان مباشرا أو غير مباشر، سواء دار في الميادين السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو فيها كلها في وقت واحد لأن المسألة في الواقع كلية لا يمكن رؤية الإستراتيجية من وجهة نظر عسكرية صرفة لأن ذلك سيغفل مجموعة من العوامل.[3]

ويرى الكثير من المفكرين أن الإستراتيجية والدبلوماسية دالة لنظرية وحدة السياسة الخارجية وأنهما وجهان متكاملان لفن السياسة، وفن السياسة هو فن إدارة التعامل مع الدول الأخرى على مقتضى المصالح القومية.[4] إن مفهوم الإستراتيجية بمعناه الضيق قائم على أن السياسة تقود الحرب أما في معناه الواسع فإن السياسة تقود مجموعة من الإستراتيجيات المتخصصة والإستراتيجية العسكرية ليست إلا أحد هذه الإستراتيجيات.

[1] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ص 206-207.

[2] عبد القادر فهمي، مرجع سابق، ص 21.

[3] نفس المرجع، ص33.

[4] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص206.

المطلب الثاني: مفهوم الشرق الأوسط

لتوضيح مفهوم الشرق الأوسط سيتم التطرق أولا إلى الجذور التاريخية لظهور هذا المصطلح ومن ثم التركيز على أهم التعاريف المقدمة لمصطلح الشرق الأوسط لنتوصل في الأخير إلى تحديد الدول المكونة لهذه المنطقة.

الفرع الأول: الجذور التاريخية لمصطلح الشرق الأوسط

أصبح مصطلح الشرق الأوسط Middle East من الكلمات المتداولة التي تتردد في الكتابات التي تتناول المنطقة التي يمثل الوطن العربي قلبها، ويرتبط أصل المصطلح والسياق الزمني لتداوله بأحداث تاريخية ثلاثة:[1]

- ظهور المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر.
- تطور الظاهرة الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين.
- قيام دولة إسرائيل عام 1948.

وقد ظهر مصطلح المسألة الشرقية في مؤتمر فيرونا بإيطاليا الذي عقدته الدول الأوروبية في عام 1822 لتقرير مصير أملاك الدولة العثمانية في الشرق و كذلك بعد شق قناة السويس 1869 والذي أصبحت معه القناة بعد ذلك رقما جديدا في التنافس الاستعماري بين فرنسا و بريطانيا على أرض الإقليم بعد أن أدرك البريطانيون أهميتها في الدفاع عن الهند والاتصال بها.[2]

وعلى كل فإن الغموض الذي يكتنف تحديد مفهوم الشرق الأوسط يعود إلى أن هناك نوعا من المفهوم المسبق أدى إلى الالتباس بين ثلاثة مصطلحات الشرق الأوسط، الوطن العربي، العالم الإسلامي، فالوطن العربي يشتمل على الجزء الغربي من الشرق الأوسط ويمتد

[1] نصري ذياب خاطر، **الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا** (الجندارية للنشر والتوزيع: 2010)، ص261.

[2] يحي أحمد الكعكي ، **الشرق الأوسط و صراع العولمة** (بيروت: دار النهضة العربية، 2002)، ص ص 122،123

خارجه إلى الشمال من إفريقيا، أما العالم الإسلامي فيشمل كل الشرق الأوسط ويمتد فيما ورائه في شتى الاتجاهات الجغرافية.[1]

بالإضافة إلى أن هناك مصطلحات أخرى استخدمت في الماضي وتستخدم في الحاضر للإشارة إلى كل الإقليم أو إلى أجزاء منه ونذكر منها، مصطلح الشرق القديم للدلالة على المنطقة الممتدة من مصر إلى الأناضول وغرب إيران Ancient East، ومصطلح الشرق الأدنى Near East فقد استخدمه البريطانيون في أواخر القرن التاسع عشر للدلالة على الإمبراطورية العثمانية بامتدادها في البلقان من ألبانيا وشمال اليونان إلى الجزيرة العربية ومصر والسودان.[2] أما الشرق الأقصى فهو منطقة إقليمية واسعة تطل على المحيطين الهندي والهادي Far East وتقع في شرق وجنوب شرق آسيا.[3]

ويعتبر ألفرد ماهان المؤرخ الإستراتيجي البحري الأمريكي صاحب نظرية القوى البحرية في التاريخ، أول من استخدم مصطلح "الشرق الأوسط" وذلك عام 1902 وذلك بتحديد المنطقة الواقعة بين شبه الجزيرة العربية والهند عند مناقشته لإستراتيجية بريطانيا البحرية في مواجهة التحرك الروسي في إيران ومخطط ألمانيا في وضع خط للسكك الحديدية يربط بين برلين وبغداد، حيث عبر ماهان عن مفهوم الشرق الأوسط بأنه المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي و لكنه لم يحدد البلاد التي تدخل في نطاق تلك المنطقة.[4]

وفي العام نفسه ورد المفهوم في سلسلة مقالات بعنوان "المسألة الشرق أوسطية" وكان موضوعها الدفاع عن الهند للكاتب فالنتاين شيرول وأخذ المفهوم بعد ذلك بالتداول فصدر كتاب هاملتون بعنوان "مشكلة الشرق الأوسط" في لندن عام 1909.[5]

---

[1] نفس المرجع، ص ص 123-124.

[2] نفس المرجع، ص ص 124-125.

[3] نصري ذياب خاطر، مرجع سابق، ص262.

[4] نفس المرجع، ص263.

[5] عمر كامل حسن، **النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي** (سوريا: دار رسلان، 2008)، ص26.

وفي 1921 أنشأ ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني إدارة الشرق الأوسط لكي تشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد هذا المفهوم فأنشئ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط، التي كانت تشرف على مساحة غير محددة تزداد وتقل تبعا لتطورات الحرب، وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ذاع هذا التعبير وأصبح يدرس في العديد من المواد في الجامعات وتعتمده المؤتمرات العلمية.[1]

الفرع الثاني: التعريف بمصطلح الشرق الأوسط

تذكر "موسوعة السياسة اللبنانية" مفهوم الشرق الأوسط بأنه مصطلح غربي استعماري، كثر استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية وهو يشمل منطقة جغرافية تضم سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق والخليج العربي ومصر، تركيا وإيران وتتوسع لتشمل أفغانستان وقبرص وليبيا أحيانا.[2]

ومصطلح الشرق الأوسط في صورته الخارجية وصف جغرافي ينتمي إلى مجموعة التعاريف الجغرافية الأوروبية –البريطانية تحديدا– التي تتخذ من أوروبا مركزا ونقطة انطلاق لتعيين المواقع والاتجاهات الجغرافية. فهو الموقع الجغرافي الوسط بين الشرق الأقصى الأسيوي المطل على المحيطين الهندي والهادي، والشرق الأدنى الواقع غرب الأناضول الذي تقع فيه بلدان شرق أوروبا.[3] غير أن تسويق هذه التسمية لم يكن بغرض تعريف المنطقة تعريفا جغرافيا وصفيا صوريا، وإنما لصياغة تعريف سياسي ثقافي جديد للمنطقة مختلف تماما عما قصدته التسمية الجغرافية التقليدية للشرق الأوسط.[4]

[1] نفس المرجع، ص ص 26-27.

[2] نصري ذياب خاطر، مرجع سابق، ص265.

[3] عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص24.

[4] نفس المرجع، ص25.

وفيما يلي نشير إلى مجموعة من التعاريف التي حاولت توضيح مفهوم الشرق الأوسط، فيعرفه المعهد الملكي البريطاني للعلاقات الدولية بأنه المنطقة التي تشمل تركيا وإيران وشبه الجزيرة العربية و منطقة الهلال الخصيب و قبرص و السودان.[1] أما مجلد الشرق الأوسط الذي يصدر سنويا في لندن فإنه يحدد جغرافيا الشرق الأوسط بأنها تضم تركيا وإيران وقبرص والهلال الخصيب وإسرائيل وشبه الجزيرة العربية والعراق ومصر والسودان و ليبيا وأفغانستان.[2]

أما دائرة معارف العالم الأمريكية تذكر أن الشرق الأوسط يشمل الدول التالية: البحرين، قبرص، مصر، إيران، العراق، إسرائيل (فلسطين المحتلة)، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تركيا، الإمارات، اليمن.[3]

أما مفهوم الشرق الأوسط في الأدبيات الروسية فليس هناك اتفاق حول المقصود تحديدا بمنطقة الشرق الأوسط، وغالبا ما يستخدم مصطلح "بليزني فوستوك" أي الشرق الأدنى للإشارة إلى منطقة العالم العربي بمفهومه الواسع وإسرائيل، إلا أن البعض يستخدم المفهوم للدلالة على الجزء الأسيوي من العالم العربي أي المشرق العربي متضمنا مصر وإسرائيل، كما تميل الأدبيات الروسية إلى ضم إيران وأفغانستان إلى منطقة الشرق الأوسط وتعتبر تركيا دولة شرق أوسطية وأوروبية في نفس الوقت، وقدم بعض كتاب العلاقات الدولية المهتمين بالمنطقة تعريفات مختلفة لها، فمثلا يرى Lenczowski أن الشرق الأوسط يتضمن دول آسيا الواقعة جنوب الإتحاد السوفياتي (سابقا) وغرب باكستان بالإضافة إلى مصر في إفريقيا.[4]

من خلال هذه التعاريف نلاحظ أنه من الصعب تحديد مفهوم واضح للشرق الأوسط ويرجع هذا إلى بدايات ظهور المصطلح والتي كانت مبنية على مصالح وأهداف معينة للدولة

---

[1] هشام محمود الأقداحي ، **تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي– سياسي**(الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعية، 2009)، ص14.

[2] ممدوح محمود مصطفى منصور، **الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط** (د م ن: مكتبة مدبولي، د س ن) ص41.

[3] نصري ذياب خاطر، مرجع سابق، ص266.

[4] ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سابق، ص41.

البريطانية ليتم تناوله بعد ذلك من طرف الهيئات الدولية والباحثين وأيضا الدول كل حسب مصالحه.

الفرع الثالث: الحدود الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط

على الرغم من وجود اختلافات في ضبط مصطلح الشرق الأوسط كما سبق وأوضحنا إلا أننا نستطيع أن نلاحظ من خلال التعاريف المقدمة أن حدود الشرق الأوسط أصبحت أكثر وضوحا.[1] وأصبح هناك اتفاق على أن الشرق الأوسط الحقيقي أو ما يسمى بدول القلب هي من مصر إلى الخليج العربي ومن تركيا وإيران إلى المحيط الهندي أما الدول الأخرى والتي اختلفت الآراء حول اعتبارها ضمن نطاق المنطقة فهي تعرف بالدول الأطراف. [2]

فإذا قاطعنا بين التحديد البريطاني والتحديد الأمريكي والتحديد الروسي لجغرافية الشرق الأوسط، لتوصلنا إلى أن التوزيع الجغرافي للوحدات السياسية في الشرق الأوسط يمثل منطقة التقاء القارات الثلاث الأوروبية و الآسيوية و الإفريقية فهو يضم تركيا وقبرص و يضم مصر ودول الخليج العربي ويضم أيضا كل من سوريا والعراق والأردن وفلسطين ولبنان، وإيران (انظر الخريطة رقم 01).

[1] نصري ذياب، مرجع سابق، ص270.

[2] هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص ص 15-16.

الخريطة رقم (01) : توضح دول منطقة الشرق الأوسط

المصدر :

http://incubator.wikimedia.org/wiki/Wy/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7 %

المطلب الثالث: حدود مصطلح التحولات الراهنة

لتوضيح مفهوم التحولات الراهنة سنركز على أهم التحولات التي يشهدها العالم والتي أشرنا إليها بمصطلح التحولات الدولية، وأيضا التحولات الإقليمية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

الفرع الأول: مفهوم التحولات الدولية و حدودها الزمنية

يشهد النظام العالمي في الآونة الأخيرة تحولات في المنظومة الدولية عما كانت عليه منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وبروز النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أصبحت تمثل فيه القوة العالمية الوحيدة حيث سعت إلى فرض قوتها وهيمنتها من خلال اعتمادها على المنظومة الإمبريالية.

حسب وجهة نظر برجنسكي تشتق امبرياليتها من قدرتها على تعبئة موارد اقتصادية وتكنولوجية ضخمة ومعدة لأهداف عسكرية ومن الإغراء الثقافي الغامض و المتسم في الوقت ذاته بالأهمية والذي تتصف به طريقة وأسلوب الحياة الأمريكية"[1]. وقد شهدت الأوساط الأكاديمية في الآونة الأخيرة مجموعة من النقاشات حول طبيعة هذه التحولات التي يمر بها النظام الدولي، وإمكانية تأثيرها على مستقبل القوة الأمريكية ونظام الأحادية القطبية.

لقد تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية سنة 2007 إلى أزمة اقتصادية خانقة كانت بدايتها بأزمة الرهن العقاري ثم انفجرت كأزمة عالمية في 2008، أثرت هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي وأدت إلى حالة ركود عميق حيث حددت تقديرات صندوق النقد الدولي آنذاك معدل النمو الحقيقي للناتج العالمي بنحو 1.1 % ومعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي نحو 3.4% في الدول الصناعية المتقدمة و نحو 1.7 % في البلدان النامية.[2]

كما وأدت هذه الأزمة إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية العملاقة والتي بلغ عددها في الولايات المتحدة لوحدها 140 مؤسسة مالية فضلا عن الانهيارات التي شهدتها الشركات الصناعية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة، وقد أدى هذا إلى تزايد معدلات البطالة حيث وصلت نسبتها في الولايات المتحدة إلى 10 % سنة 2009 بعدما كانت 5.9% سنة 2008، أما اليابان فقد بلغ معدل البطالة فيها نحو 4 % سنة 2008 ونحو 5.1 % سنة 2009 وبالنسبة للصين فقد ارتفعت من 9 % سنة 2008 إلى 10.2 % سنة 2009 وفي روسيا ارتفع المعدل من 7.7 % إلى 8.2 % سنة 2009.[3]

وقد أدى كل هذا إلى اعتماد الولايات المتحدة على الصين لشراء ما قيمته مليارات الدولارات من سندات الخزانة الأمريكية لتمويل العجز الهائل في ميزانيتها الأمر الذي يعد إشارة

---

[1] Brezinski Zbigniew, **The Grand Chess Board : American Primacy and its geostegic imperatives** (New york : Basic Books ,1997) , p 10 .

[2] أحمد إبراهيم محمود وآخرون ، **حال الأمة العربية:2009 – 2010 النهضة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010) ص ص 295-296.

[3] نفس المرجع، ص ص 297-298.

إلى تحول مركز القوة المالية العالمية باتجاه الصين خصوصا بعد أن بلغ حجم الديون الأمريكية العامة ما مقداره 16.3 تريليون دولار[1]، كما وأدت هذه الأزمة إلى تراكم الأعباء الخارجية الملقاة على عاتقها من جراء تورطها في حربي أفغانستان والعراق وما ترتب عنه في ظل الأزمة المالية من عجز مالي في الموازنة العسكرية والذي تجاوز حاجز 1.4 تريلون دولار سنة 2012 ما يفرض تكلفة متصاعدة للتمدد الإستراتيجي العسكري على مستوى العالم.[2]

كما وقد فرضت هذه الأزمة قيودا على خيارات الإدارة الأمريكية خاصة بعد تراجع شعبية الرئيس أوباما وفقدان الديمقراطيين أغلبيتهم في مجلس النواب، وهو الأمر الذي جعل الرئيس يعطي الأولوية لقضايا السياسة الداخلية و يبذل جهودا مكثفة مع الجمهوريين من أجل تنفيذ برنامجه خاصة في مجال الرعاية الصحية حتى لو تطلب ذلك تقديم بعض التنازلات في القضايا الخارجية.[3]

وفي خضم هذا واجه الإتحاد الأوروبي أزمة الديون السيادية وإن كانت هذه الأزمة في الأساس اقتصادية فإنها سرعان ما اكتسبت أبعاد اجتماعية وسياسية، عندما دفعت حكومات عدد من الدول الأوروبية لإتباع سياسات تقشفية فرضت من جانب الإتحاد الأوروبي مقابل تقديم الدعم لهذه الدول وهذا ما أضر بالفئات الاجتماعية الضعيفة التي نزلت للشارع ما تسبب في الإطاحة بعدة حكومات أوروبية ومنها حكومة اليونان.[4]

---

[1] زهير القواس، **دراسة التحولات الإستراتيجية و الاقتصادية العالمية و أثرها في بروز التعددية القطبية**، تاريخ الاطلاع: 2014/07/09، متحصل عليه من: http://www.arabjo.net/index.php/2014-1-21-16-19-16/2014-12-21-16-20-5

[2] محمد عبد الله يونس، **تحول جيواستراتيجي: الاستراتيجية الامريكية في الباسيفيكي**، تاريخ الاطلاع: 2014/05/21 متحصل عليه من: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=887205&eid=7885

[3] احمد إبراهيم محمود وآخرون، **حال الأمة العربية: 2010-2011 رياح التغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص ص 31-32.

[4] وليد محمود عبد الناصر، **المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي**، تاريخ الاطلاع: 2014/06/24، متحصل عليه من: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=780533&eid=2671

وفي مقابل هذا استمر الصعود الصيني رغم استمرار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية واستطاعت الصين أن تصل إلى موقع القوة الاقتصادية الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية[1]، بعد اعتراف اليابان عام 2010 بأن القيمة الإجمالية لاقتصادها بلغت 1.28 تريلون خلال الربع الثاني من ذلك العام وأصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي رسميا حيث بلغت قيمة الاقتصاد الصيني الإجمالية آنذاك 1.33 تريلون في حين بلغ إجمالي الناتج الاقتصادي 4.9 تريلون وهذا ما يدل على تجاوز الاقتصاد الصيني الياباني كما قد تجاوز في السنوات الأخيرة كلا من اقتصاديات ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وهو يؤشر على التنامي المستمر للاقتصاد الصيني.[2]

وبالرغم من تواصل سيطرة الحزب الشيوعي الصيني على مقاليد السلطة وفي إطار نظام السوق الاجتماعي، أصبحت الصين بذلك تلعب دور المنقذ للنظام الرأسمالي العالمي عقب الأزمة المالية العالمية و هو ما دفع الولايات المتحدة و حلفاءها للقبول بزيادة القوة التصويتية للصين في صندوق النقد الدولي.[3]

ولا تزال الصين تبقي على وضعيتها المتحالفة مع البلدان النامية في العديد من المحافل الدولية وتتمسك بحمايتها المستمرة لقضاياها كقضية كوريا الشمالية ورفضها التصعيد ضد إيران كما وتجنبت الصين الانجرار إلى تصعيد نزاعاتها الإقليمية إلى حروب تؤثر سلبا على أدائها الاقتصادي، و سعت إلى خلق سياسة مصالح مشتركة مع جيرانها حيث وقعت معاهدة الصداقة الروسية الصينية والتي تركز على حسن الجوار والصداقة والتعاون بين البلدين. كما تم تشكيل مجموعة دول "البريكس" المؤلفة من البرازيل و الهند وروسيا والصين وإفريقيا الجنوبية وهي أسرع دول العالم نموا حاليا وأقلها تأثرا بأزمته ويعول على النمو في اقتصاديات هذه الدول لرفع مستويات النشاط الاقتصادي العالمي من بعد ما تعرض له نتيجة الأزمة، أما الإنجاز ذا الأفق

[1] أحمد إبراهيم محمود وآخرون ، **حال الأمة العربية: 2009- 2010 النهضة** ، مرجع سابق، ص 36.

[2] زهير القواس، مرجع سابق.

[3] وليد محمود عبد الناصر، مرجع سابق.

العالمي هو قرار إنشاء هذه الدول لبنك مشترك للتنمية يعبئ الموارد المالية بهدف تمويل مشروعات البنى التحتية والتنمية المستدامة في هذه الدول و كذلك لتقديم التمويل المناسب لغيرها من الدول الناشئة والنامية في العالم وهي بذلك تحاول إرساء قواعد جديدة للنظام العالمي بعيدا عن القواعد التقليدية التي يرى فيها الكثير أنها قواعد غير عادلة لا تسمح بأي دور لأي قوى صاعدة.[1]

إضافة إلى هذا فإن الصين تعمل حاليا على بناء أسطول بحري حديث من المدمرات والغواصات، فضلا عن إعادة صياغة العقيدة العسكرية لتفعيل قدرتها على التحرك في جنوب وشرق الصين، وأيضا مد نفوذها في البحار والمحيطات ويرى تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية أن الصين ستصبح أكثر الدول قدرة على منافسة الولايات المتحدة عسكريا على الصعيد الدولي.[2]

في هذا الصدد يقلل جوزيف ناي من قدرة الصين على تحدي الولايات المتحدة الأمريكية، فيرى أن الطريق لا يزال أمامها طويلا حتى تنافس قوة الولايات المتحدة نظرا للتحديات التي تواجهها على صعيد التنمية و المشكلات الديمغرافية، و بافتراض أن معدل نمو الناتج المحلي الصيني سوف يصل إلى نسبة 6% و معدل النمو الأمريكي لن يتعدى 2% بعد 2030 إلا أن مردود هذا النمو و التطور الاقتصادي لن يكون متساويا بين البلدين.[3]

أما فريد زكريا فلديه وجهة نظر مختلفة تماما لجوزيف ناي فهو يرى أنه على مدى 500 سنة الماضية كان هناك ثلاث تحولات تكتونية للقوة أو ما يسمى بالتغيرات الأساسية في توزيع القوة، والتي أعادت تشكيل الحياة الدولية، السياسية والاقتصادية والثقافية. حيث كان أول بروز للقوة بصعود العالم الغربي وهي العملية التي بدأت في القرن الخامس عشر وتسارعت بشكل كبير في أواخر القرن 18 والتي أنتجت الحداثة، أما التحول الثاني فحدث في أواخر القرن 19

---

[1] جرجس ملحم: **تأثير التوافق الصيني الروسي على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط**، تاريخ الاطلاع:2014/04/15، متحصل عليه من: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?38190#.VEfzGWfPy_I

[2] أميرة عبد الحليم، **تحولات النظام الدولي و مستقبل الهيمنة الأمريكية**، تاريخ الاطلاع: 2014/04/15، متحصل عليه من: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=409298&eid=121

[3] نفس المرجع.

وكان بصعود الولايات المتحدة والتي أصبحت أقوى دولة منذ الإمبراطورية الرومانية وقد هيمنت على الاقتصاد العالمي والسياسة، العلوم والثقافة وهي الهيمنة التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث.[1]

أما التحول الثالث فنحن نعيشه الآن و يمكن أن نسميه "بصعود البقية" فعلى مدى عقود ماضية شهدت الدول في جميع أنحاء العالم نموا في معدلات اقتصادياتها وقد ظهر هذا النمو والصعود بشكل واضح في آسيا لذا نسمي هذا الصعود بـ "صعود آسيا".[2] ورغم أن مئات الملايين من الذين يعانون الفقر يعيشون في هذه الدول إلا أنها تسعى لاستيعابهم ببطء في اقتصادياتها الإنتاجية، حيث نجد أن نسبة من يعيشون على دولار واحد في اليوم كانت 40 % سنة 1980 وانخفضت إلى 18% سنة 2004، أيضا نجد أن الصين وحدها رفعت 400 مليون شخص من خط الفقر، وهذا ما يمكن أن نقول عنه إنشاء نظام دولي تكون فيه الدول من جميع أنحاء العالم عبارة عن لاعبين و ليسوا أهدافا أو مراقبين.[3]

فعلى المستوى السياسي والعسكري نحن لا نزال في عالم القوة العظمى الوحيدة، ولكن في الأبعاد الأخرى الصناعة، المال، التعليم، الثقافة، المجتمع، فإن توزيع القوة يتحول ويبتعد عن الهيمنة الأمريكية، وهذا لا يعني أننا ندخل عالما مناهضا لأمريكا ولكننا نتحرك نحو عالم ما بعد أمريكا عالم محدد وموجه لأماكن كثيرة و يشارك فيه العديد من الأشخاص.[4]

يضيف روبرت كيوهن فكرته عن حجم التحديات التي ستوجدها العولمة أمام القيادة الأمريكية للعالم، فهو يرى أن العولمة أوجدت ظاهرة "انتقال القوة" Power Shifting فبسبب عجز النظام الدولي الذي أوجدته ودشنته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على مواكبة التطورات والتغيرات الجارية في بيئة العالم المعاصر، انتقلت مراكز القوة الدولية من منطقة الأطلسي التقليدية (أوروبا و أمريكا الشمالية) إلى منطقة الباسيفيكي (اليابان

[1] Fariee zakaria, **The post American World** (New York: W.W. Norton & Company,2008) pp 1-2

[2] Ibid,p2.

[3] Ibid,p3.

[4] Ibid,p5.

والصين، كوريا و أستراليا) وهي المنطقة الفتية الصاعدة التي توضح أغلبية الإحصاءات والدراسات و التوقعات عدم قدرة الولايات المتحدة على مجاراتها اقتصاديا وبالتالي فمن المتوقع أن تكون قيادة العالم في أيدي إحدى هذه القوى الصاعدة.[1]

مثلما كان القرن العشرين هو قرن المحيط الأطلسي فإن القرن الحادي والعشرين هو قرن المحيط الهادي بالنسبة للولايات المتحدة، هذا ما أعلنته وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في نهاية سنة 2011.[2] وهذا ما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك جيدا أهمية الصعود الصيني والقوى الصاعدة في آسيا و مدى تأثير استمرار هذا الصعود على المستقبل الأمريكي وبالتالي فهي تحاول نهج إستراتيجية احتواء هذه القوى المستقبلية و إضعافها، خصوصا بعد تأثر الاقتصاد الأمريكي بالأزمة المالية العالمية من جهة و خفض النفقات الدفاعية من جهة أخرى.

وقد تجلى هذا التحول في الأولويات الإستراتيجية للولايات المتحدة حين أصدر الرئيس أوباما توجيها إستراتيجيا جديدا لوزارة الدفاع الأمريكية في 2012 بعنوان " الحفاظ على القيادة العالمية، أولويات الدفاع للقرن الحادي و العشرين" يؤكد فيه حيوية الإقليم بالنسبة إلى المصالح الاقتصادية والأمنية الأمريكية و ضرورة تعزيز الشراكة الإستراتيجية مع حلفاء الولايات المتحدة في منطقة شرق آسيا و بحر الصين الجنوبي، و يرى المسؤولون الصينيون في تحول التركيز الأمريكي إلى آسيا محاولة لتطويق الصين و إحباط طموحاتها في المناطق البحرية المحيطة بها بحيث تكون واشنطن في موقع يمكنها من قطع خطوط إمدادات الصين بموارد الطاقة وتحجيم طموحاتها السياسية و الاقتصادية في الإقليم و العالم.[3]

---

[1] روبرت كيوهن، "**مبني للمجهول: مآلات القيادة الأمريكية للنظام الدولي**"، ترجمة أحمد محمد أبو زيد، المستقبل العربي ، العدد 404 ، بيروت ، أكتوبر 2012، ص54.

[2] أحمد علو، **التحول الجيوستراتيجي الأمريكي في شرق آسيا و جنوبها**، تاريخ الاطلاع: 2014/05/16، متحصل عليه من: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?32029#.VEfwBGfPy_I

[3] نفس المرجع.

الفرع الثاني: التحولات الإقليمية

لطالما اعتبرت منطقة الشرق الأوسط من المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية بالنسبة للدول الكبرى لارتباط مصالح هذه الدول بها، وهذا ما جعلها من الناحية الأمنية أكثر مناطق العالم اضطرابا. فبعد حالة الاستقطاب الدولي التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بين القوتين العظمتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة وتقسيم مناطق النفوذ فيها، كان لنظام الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة النصيب الأكبر في بسط نفوذها وتسوية قضايا هذه المنطقة بما يخدم مصالحها ومصالح حلفاءها وبالأخص ضمان أمن إسرائيل. وفي غياب أي دور فاعل لأية دولة عربية في المنطقة سعت كل من إيران و تركيا لتعزيز دورهما الإقليمي وبسط نفوذهما، حيث أقامت إيران تحالف إستراتيجي مع كل من سوريا وحزب الله في لبنان وشكلت بذلك محورا رافضا للسياسات الأمريكية في المنطقة ومحورا مجابها لأي تحرك إسرائيلي ضدها، وأما تركيا فبعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة سعت لإبراز نفسها كنموذج لدولة إسلامية ديمقراطية متقدمة يحتذى بها خصوصا مع وجود تاريخ وثقافة مشتركة بينها و بين الدول العربية.

لقد كان لسحب الإدارة الأمريكية لجيشها من العراق و تراجع دورها فيها الأثر الكبير في بروز هاتين الدولتين ليس كقوتين إقليميتين متنافستين فقط بل ككتلتين مذهبيتين شيعية و سنية تتصارع كل منهما لتوسيع نفوذها في المنطقة و قد أثر هذا على استقرار الأوضاع في العراق التي أصبحت مهددة بالتقسيم إلى ثلاثة أقاليم كردية شيعية و سنية.

وفي ظل هذه الأوضاع شهدت المنطقة العربية في أواخر 2010 و بداية 2011 نمطا جديدا من التغيير ألغى فكرة استمرار وبقاء الأنظمة الحاكمة التي كانت بعيدة كل البعد عن التداول السلمي على السلطة، بفكرة أن شعوب هذه المنطقة تستطيع أن تؤثر وتغير في هذه الأوضاع بما يخدمها وأنها قادرة على فرض إرادتها بطرق سلمية، فقد لجأت هذه الشعوب إلى النزول في مظاهرات حاشدة للتعبير عن غضبها ورفضها للقمع والاستبداد. وقد عكس هذا الحراك الشعبي الذي شهدته كل من تونس و مصر و اليمن و ليبيا و سوريا ما كانت تعانيه

شعوب هذه الدول من تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع نسب البطالة لدى الفئة الشبابية وغياب الحقوق و الحريات و العدالة الاجتماعية.

فعلى الرغم من الثروات البشرية و المادية الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة إلا أن النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة، كما أن الفجوة بين الطبقات و المناطق في الدولة الواحدة في اتساع مستمر، و قد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و تفشي الفساد بشكل واسع و استئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلى تزايد السخط السياسي و الاجتماعي.[1]

وبنجاح هذه الحركات الاحتجاجية بإسقاط نظام بن علي في تونس و نظام مبارك في مصر وصعود التيارات الإسلامية فيها (رغم أن الأوضاع لحد الآن لم تستقر في كلا الدولتين خاصة بعد عزل الرئيس مرسي في مصر)، اختلف الوضع في كل من ليبيا و سوريا، ففي ليبيا تدخل حلف الناتو بغطاء الأمم المتحدة لحماية المدنيين وفق القرار الصادر عن مجلس الأمن –رقم 1973– الذي يجيز له إقامة حظر جوي، ليتم استغلاله بشن غارات جوية راح ضحيتها العديد من المدنيين ثم اغتيال معمر القذافي، وقد جعل هذا الأمر بعض الدول الكبرى كالصين و روسيا تعيد النظر في مواقفها الداعمة للدول الغربية التي استغلت هذه الأحداث لخدمة مصالحها. وفي سوريا تطورت الأوضاع لتصل إلى مواجهات مسلحة بين الجيش السوري وفصائل المعارضة المسلحة المدعمة من الدول الغربية و دول الخليج ما جعل احتمالية سقوط هذا النظام كبيرة جدا.

إلا أن سوريا هي البلد الوحيد الذي قد يسبب سقوط نظامه إلى تحول فعلي في خارطة العلاقات الدولية والإقليمية في المنطقة، فإذا سقط نظام الأسد واستبدل بنظام جديد بأغلبية سنية ستنتقل سورية من بلد حليف لإيران وحزب الله إلى بلد متقارب من تركيا ودول مجلس

[1] دنيا شحاتة، مريم وحيد، "**محركات التغيير في العالم العربي**"، السياسة الدولية، العدد 184، القاهرة، أفريل 2011، المجلد 46، ص11.

التعاون الخليجي و دول الغرب.[1] وهذا ما فرض حسابات جيوستراتيجية جديدة لن تؤثر على الخارطة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط فقط بل أيضا على دور الفاعلين الإقليميين والدوليين.

[1] بول سالم، "**مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة**"، المستقبل العربي، العدد 398، بيروت، أفريل 2012، ص144.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للسياسة الخارجية الروسية

نحاول التركيز في هذا المبحث على أهم النظريات والنماذج التي تقربنا من الفهم الصحيح للنهج الذي تسلكه السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها مع دول العالم وتجاه القضايا الدولية، كما أنها ستساعدنا على تبسيط تعقيدات هذه الظاهرة، ظاهرة السياسة الخارجية من خلال تسليط الضوء على كل جوانب السلوك الخارجي الروسي مع ما يتوافق معه نظريا.

المطلب الأول: المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية الروسية

لقد تبنت معظم نظريات العلاقات الدولية في تفسيرها لطبيعة النظام الدولي وتفاعل الدول فيه، منظور وجانب معين ميز كل نظرية عن باقي النظريات الأخرى، و هذا ما دفعنا إلى اختيار كل من النظرية الواقعية واللبرالية والبنائية لتوفر كل منها على نموذج تحليلي يساعدنا على تفسير جانب معين من السياسة الخارجية الروسية.

الفرع الأول: النظرية الواقعية

يكمن سبب اختيارنا لهذه النظرية في كونها تتوفر على مجموعة من الرؤى التي تشرح السياسة الخارجية الروسية، و يمكن أن نوجز أهم النقاط التي تستند عليها الواقعية في تحليلها للسياسة الخارجية في ما يلي:[1]

1. الدول هي الجهات الرئيسية الفاعلة في الساحة الدولية، وهذا يعني أن المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات لا تعتبر الجهات الفاعلة التي تشكل السياسة الخارجية للدول.
2. الدول هي عبارة عن فواعل وحدوية، مما يعني أن مستوى التحليل الداخلي مثل نوع النظام أو الأفراد، ليس له أي تأثير مهم على سلوك الدول الخارجي.
3. تعتبر الدول فواعل عقلانية، مما يعني أنها تختار بين مجموعة البدائل المتاحة الخيار الذي يخدم مصلحتها الذاتية.

[1] Christian Thorun, **Explaining Change in Russian Foreign Policy : The Role of Ideas in Post-Soviet Russia's Conduct towards the West** (New York : Palgrave Macmillan, 2009), pp 17-18.

4. أن النظام الدولي هو نظام فوضوي وهذا ما نتج عنه فراغ أمني دائم.

تركز النظرية الواقعية بصفة عامة على ثلاث مفاهيم أساسية في تحليل وتوضيح هذه الافتراضات ويمكن أن نعتبرها الأساس الذي سيساعدنا على فهم جزء كبير من السلوك الخارجي لروسيا و دوافع هذا السلوك وهي القوة، المصلحة الوطنية والأمن.

بما أن المنظور الواقعي يجعل من الدولة وحدة تحليل أساسية فهو يهتم بمسائل تتعلق بكيفية المحافظة على الاستقرار وكيفية التمسك بالسيادة والإبقاء عليها والسبل الكفيلة باستخدام القوة، فالقوة هي الخاصية الأساسية في التحليل الواقعي والتي ينظر إليها على أنها من المبادئ المهمة التي تحرك سلوكيات الدول في النظام الدولي.[1]

فبوجود كثير من الدول ذات السيادة وبغياب نظام قانوني واجب النفاذ بين تلك الدول، وبقيام كل دولة بالفصل في مظالمها وفقا لمنطقها الخاص، في هذه الحالة يجب على الدول الاعتماد على وسائلها الخاصة لإحراز نتائج ايجابية في هذا الصراع. وفي هذا يقول فريديريك دان " مادامت فكرة الاعتماد على النفس موجودة، فإن هدف الحفاظ على حالة القوة لشعب ما هو هدف يسمو على كل الاعتبارات الأخرى".[2]

ووفقا لهذا المنظور فإن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة، ومهما كانت الأهداف النهائية للدول فالقوة هي الهدف الآني والفوري، إذ ينشد الساسة الحرية في النهاية والأمن والازدهار وقد يحددون أهدافهم في مثل دينية وفلسفية واقتصادية واجتماعية وقد يحاولون تحقيق هذه الأهداف بوسائل لا سياسية كالتعاون التقني مثلا مع الأمم الأخرى أو

[1] عبد الناصر جندلي، "**إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة**"، المستقبل العربي ، العدد 376، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص ص 24-25.

[2] Kenneth N. Waltz, **Man, the State and War: a theoretical analysis** (New York: Columbia university Press, 2001) pp 159-160.

المنظمات الدولية، إنما يفعلون ذلك عن طريق الكفاح من أجل القوة ومهما كانت الأهداف المادية لأية سياسة خارجية فإنها تنطوي دائما على السيطرة على الآخرين.[1]

إن القوة التي تعنيها التحليلات الواقعية ليست هي القوة العسكرية التقليدية بل القوة القومية National Power بمفهومها الشامل من عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية، فهي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات، والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر هو الذي يحدد في النهاية قوة الدولة، وتتضح هذه القوة من خلال الحيوية الاقتصادية أو النفوذ السياسي، أو القوة العسكرية وبما أن القوة نسبية فإن الدول يجري تقييمها على وضع قوتها الذاتية مقارنة مع الوضع في الدول الأخرى.[2]

يعتبر مورغانتو من القلائل الذين عرفوا القوة فهي تعني حسب رأيه السيطرة على أفعال وتفكير الآخرين، أما ريمون آرون فيعرفها بأنها قدرة وحدة سياسية على فرض إرادتها على الوحدات الأخرى.[3] ويقسم إدوارد كار القوة في المحيط العالمي إلى ثلاثة أقسام، القوة العسكرية والقوة الاقتصادية وقوة التحكم بالرأي ويرى بأن هذه الأقسام متداخلة كليا مع بعضها ولكنها نظريا منفصلة، فالقوة العسكرية حسب رأيه هي عنصر أساسي في حياة الدولة وهي ليست أداة فقط بل غاية بحد ذاتها، أما القوة الاقتصادية فهي في نظره أحد أدوات القوة السياسية وهي مرادفة أو متحدة مع الإرادة العسكرية، وفي ما يتعلق بقوة التحكم بالآراء فهو يؤكد على دور الدعاية والإعلام واعتبرها أداة من أدوات السياسة وتحقيق الأهداف الخارجية.[4]

---

[1] Hans J.Morgenthou, **Politics Among Nations: The struggle For Power and Peace** (New York: Alfred A. Knopf, 1948), p13.

[2] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**(السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007) ص 229.

[3] زهير بوعمامة، **أمن القارة الأوربية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة**(الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، 2011) ص 54.

[4] ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات**(الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)،ص ص 214-215.

كما يرى مورغانتو أن هناك ثلاث استراتيجيات للصراع على القوة في النظام الدولي وهي سياسة الوضع الراهن والسياسة الامبريالية وسياسة تعزيز المكانة، في حين يرى ولتز أن الدول تسعى لحفظ بقاءها كحد أدنى ولتحقيق الهيمنة العالمية كحد أقصى.[1] من خلال هاتين الرؤيتين نستطيع أن نقول أن جوهر الصراع من أجل القوة حسب الواقعيين هو احتفاظ الدول بنفوذها ووضعها كما هو عليه، أو امتلاك المزيد من القوة أو لتعزيز المكانة في النظام الدولي، إن التركيز على سعي الدول لامتلاك القوة لتعزيز مكانتها نقطة مهمة لتحليل جانب من السلوك الخارجي للدولة الروسية.

لقد كان مورغانتو من أبرز المنظرين الذين ناقشوا هذه الفكرة، فحسب رأيه لم تعترف الكتابات السياسية الحديثة بسياسة المكانة كأحد المظاهر الأساسية الثلاث للصراع من أجل القوة في الساحة الدولية إلا نادرا، ويذهب إلى القول بأن الهدف من تطبيق سياسات المكانة هو التأثير على الدول الأخرى بالقوة التي تملكها الدولة بصورة فعلية أو بالقوة التي تعتقد وتريد من الآخرين أن يعتقدوا أنها تملكها، ويضيف بأن هناك نوعين رئيسيين من الأدوات التي تساعد على تحقيق سياسة المكانة وهي الدبلوماسية وعروض القوة العسكرية.[2]

يرى مورغانتو أن سياسات تعزيز المكانة تحقق انتصارها الحقيقي عندما تضفي على الدولة التي تستخدمها سمعة دولية واسعة بأنها قوية وبالصورة التي تساعدها على تجنب استخدام العنف المسلح في تحقيق أهدافها.[3] كما يعتقد بأن لسياسة المكانة هدفان نهائيان وهما تحقيق الهيبة للدولة وتعزيز المكانة في حد ذاتها أو لدعم سياسة الوضع الراهن أو الامبريالية.[4]

---

[1] Jack Donnelly, **Realism and International Relations** (New York :Cambridge University Press, 2004), p 44.

[2] Hans J.Morgenthou, Op.Cit, pp 50 -51.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011) ص 192

[4] Hans J.Morgenthou, Op.Cit, p 55.

بالنسبة لمفهوم المصلحة الوطنية الذي تعتمده الواقعية فيعتبر معيارا أساسيا في السياسة الخارجية ذلك لأن الدول تامة السيادة في علاقاتها مع بعضها البعض تستعمل سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها المتعددة والمتنوعة التي تصب كلها في قالب المصلحة الوطنية.[1]

ويرى جان باريا أن للمصلحة الوطنية معنيين، معنى ذاتي ومعنى موضوعي فأما الذاتي فينحصر في أن المصلحة الوطنية هي كل ما استقرت عليه قرارات السياسة الخارجية، ومن ثم فإن أي قرار هو تعبير عن المصلحة الوطنية، في حين يتمثل المعنى الموضوعي للمصلحة الوطنية في البحث عن القوة وفي هذا المعنى نجد أن المصلحة الوطنية مرتبطة بالقوة بل إنهما مرادفان لبعضهما البعض.[2]

فالدول تسعى للارتقاء بمصالحها الذاتية إلى أعلى درجة من درجات الكمال، في الوقت الذي تبقي فيه على تنافسها ضمن حدود طاقتها لتخفيف درجة الصراع مع بقية الدول ويشكل مجموع هذه الأهداف المصلحة القومية للدولة. ويتوقف تصور الدولة لأهمية مصالحها على حجم القوة التي ستنفقها للوصول إلى أهدافها في ظرف معين. ووفقا لمورغانتو فإن المصلحة القومية يجب أن تحدد في الوسط بين ما يسمى بالمصلحة تحت القومية وهي مصالح المجموعات الداخلية وبين المصلحة فوق القومية أي المصالح التي تدعي العالمية والكونية وهي في الواقع تعتبر عوائق أمام المصلحة القومية الحقيقية.[3]

كما يرى أن المصلحة الوطنية تؤمن الانضباط العقلاني في العمل وتخلق الاستمرار في السياسات الخارجية للدول رغم التبدل الذي قد يصيب الزعامات السياسية أو التحول الذي قد يحدث في نمط الأيديولوجيات المسيطرة أو نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة.[4] في

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)، ص 142

[2] نفس المرجع، ص 155.

[3] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 232.

[4] نفس المرجع، ص ص 231-232.

حين يرى والتز بأن الدول باعتبارها فواعل عقلانية تسعى في المقام الأول لتحقيق مصالحها الوطنية والدفاع عنها وهي حسب رأيه مرادفة للأمن.[1]

أما عن العلاقة بين المصالح القومية و إمكانات الدولة من القوة، فإنها غالبا ما تكون محكومة بالقاعدة الأساسية التي تحكم سلوك الدول وقراراتها في علاقاتها الدولية والتي تقضي بأن أهداف السياسة الخارجية للدولة يجب ألا تتعدى حدود ما هو متاح لها من إمكانات القوة وذلك من واقع أن موارد الدول ومقدراتها تظل برغم كل شيء محدودة نسبيا وبدرجة يتعذر معها أن تستجيب لكل طموحاتها وتطلعاتها الخارجية، ومن هنا يتعين على كل دولة أن تميز ما تعتبره أهدافا خارجية وملحة وبين ما يمكن اعتباره أهدافا مرغوبة ولكن بغير أساس كاف من القدرات و الإمكانات.[2]

يرتبط مفهوم الدولة ذات السيادة في فكر الواقعيين ارتباطا حتميا باستخدام القوة، إن الدولة ذات السيادة في نطاق علاقاتها الخارجية تتعايش مع الدول الأخرى ضمن نظام فوضوي يعرف غياب سلطة مشتركة ففي حال الفوضى تتنافس الدول مع الدول الأخرى من أجل الحصول على الأمن والأسواق والنفوذ.[3] إن الاهتمام الأقصى للدول ينحصر في الأمن يضاف إلى هذا أن البقاء شرط مسبق في فكرهم لتحقيق الأهداف الأخرى جميعا، سواء انطوت على القيام بالغزو أو مجرد نيل الاستقلال بعبارة أخرى وكما ذكر وولتز بعد دافع البقاء قد تكون أهداف الدول متنوعة بأشكال لا نهاية لها.[4]

ومنه نستطيع أن نقول أنه وفقا للتصور الواقعي فإن النظام العالمي الذي تتفاعل فيه الدولة دون سلطة فوقية يمكن أن يصبح فوضويا تتصارع فيه الدول من أجل القوة وفق منطق الكل ضد بعضهم البعض، ومنه فإن دور الدولة في هذه الوضعية يتمثل في حماية نفسها من

[1] Alex Macleod, Dan O'meara, **Theories Des Relations Internationales** (Canada: Athena editons,2010) p 113.

[2] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ص 15-16.

[3] جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص ص 239- 240.

[4] نفس المرجع، ص ص 242- 243.

الدول الأخرى وذلك مرادف للأمن القومي الذي يتمحور حول امتلاك القوة الكفيلة بحماية مصالح دولة معينة من أعدائها، وهذا ما جعل من الواقعية صراعا حول القوة في العلاقات الدولية، ومن وجهة النظر هذه فالدول عندما تحاول الصراع من أجل القوة لحماية نفسها ومصالحها المحددة بزيادة مستويات القوة لديها فهي بحاجة في ذلك إلى قرارات عقلانية حول الأمن والهدف من ذلك هو سعيها الدائم لتعزيز مصالحها.[1]

المطلب الثاني: النظرية اللبرالية

للنظرية اللبرالية تاريخ طويل يعود إلى عصر الأنوار، وهي تشجع على تطوير المؤسسات و العلاقات الاقتصادية و السياسية من أجل تعزيز السلم والتعاون بين الأمم، وهذه الرؤية تعتبر متفائلة لدرجة أنها تعتقد أنه يمكن التغلب على التناقضات بين الدول عن طريق تطوير التجارة و الديمقراطية و المؤسسات الدولية.[2]

تختلف النظرة اللبرالية للنظام الدولي عن نظرة الواقعيين الذين يؤكدون على فوضوية النظام الدولي، حيث يجادل اللبراليون حول الصعود العالمي والتدريجي للقيم السياسية والاقتصادية الغربية، وقد ظهرت ثلاث مدارس مختلفة لتحدي النظرة الواقعية حيث روجت المدرسة الأولى للعولمة الاقتصادية وتنامي اقتصاد السوق المشترك في العلاقات الدولية كضمان لتضائل احتمال نشوب الصراعات بين الدول، أما المدرسة الثانية فهي تركز على بناء الديمقراطية كضمان للسلام في العلاقات الدولية و أما المدرسة الثالثة فهي تركز على أهمية العلاقات المختلفة عبر الوطنية.[3]

---

[1] تاكايوكي ياماامورا، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**، ترجمة: عادل زقاع، تاريخ الاطلاع: 2012/07/06، متحصل عليه من: http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html

[2] Charles Philippe David, Jean Jacques Roche, **Théories de La sécurité : Définitions, Approches et concepts de la sécurité internationale** (Paris : Montchrestien, 2002), p 96.

[3] Andrei P. Tsygankov, **Russia's Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity** (New York : Rowman & Littlefield Publishers, 2010),p 12.

فالمدرسة اللبرالية تركز على الأبعاد التعاونية وعلى التداخل في العلاقات الدولية و على أن زيادة التشابك والتداخل في عملية الاعتماد المتبادل بين دولتين أو أكثر، والذي يمكن أن يقود إلى تعزيز حالات السلام وتقليص احتمالات الصراع بينهما من خلال تقوية أواصر التفاعلات الثقافية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التقني.[1]

تعد ظاهرة الاعتماد المتبادل من الخصائص التي يتميز بها النظام السياسي الدولي المعاصر، وكان للتقدم التقني والتطور النوعي في وسائل النقل والاتصالات الدور الكبير في تطور هذه الظاهرة، إذ أوجدت هذه التطورات ميلا قويا لدى وحدات النظام الدولي لأن تشبع الحاجات المتزايدة والمتنامية لدى شعوبها من خلال الدخول في تفاعلات التعاون وبالاتجاه الذي جعل من اعتماد بعضها على البعض الآخر يأخذ شكلا تصاعديا.[2] وتركز نظرية الاعتماد المتبادل على حرية التجارة وإزالة الحواجز وعلى فكرة أن خلق مصلحة مشتركة من خلال التعاون الاقتصادي بين الأفراد من نفس المنطقة الجغرافية سيؤدي إلى تراجع احتمال نشوب صراعات بين الدول.[3]

ووفقا لروز كرانس فإن نمو الترابط الاقتصادي يقابله تراجع توسع الدول في الأقاليم المجاورة، ففي عالمنا المعاصر فوائد التجارة والتعاون بين الدول تتجاوز المنافسة العسكرية والسيطرة الإقليمية. فالمستويات المعقدة من الترابط الاقتصادي تضمن تقيد الدول بحيث لا تستطيع أن تتصرف بعدوانية دون المخاطرة باحتمال فرض عقوبات اقتصادية من قبل أعضاء آخرين من المجتمع الدولي.[4]

تعتبر ظاهرة الاعتماد المتبادل ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماط تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات بين الدول، ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين

---

[1] سمير جسام راضي، **مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية**، "مجلة العلوم السياسية"، العدد 45، جامعة بغداد، 2012، ص 124.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 281.

[3] Scott burchill and Other, **Theories of international relations** (New york : Parlgrave macmillan, 2005), p 64.

[4] Ibid, pp 65-66.

أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في إطار أحدهم، كما ينتج عنها درجة عالية من قابلية هؤلاء الأعضاء للتأثر بالقوى والأحداث الخارجية، ومن ثم يتوقف عليها مدى قدرتهم على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء وتكلفة هذه التأثيرات الخارجية، كما يمكن أن يكون الاعتماد المتبادل سياسي واقتصادي وعسكري وغيرها في نفس الوقت.[1]

يميز " كيوهن وناي " بين نوعين من الاعتماد المتبادل الأول يخلق هيكلا راسخا أو إطارا محددا ومقبولا من كل الأطراف وفي هذه الحالة فإن الأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية لا تمس الهيكل نفسه وإنما تعرضه لتغيرات تراكمية وجزئية ويسمى هذا النمط بالحساسية المتبادلة، أما النمط الثاني فإنه يعرض هيكل العلاقات ذاته للسقوط أي أن السياسات الخارجية التي تصنعها دولة معينة قد تمس هيكل العلاقات وبالتالي يتعطل النظام وهو ما يترتب عليه استخدام الدول الأخرى لأسلوب الانتقام ويمكن تسمية هذا النمط من العلاقات بالقابلية للتأثر.[2]

يمكن أن نشير أيضا إلى نقطة هامة أخرى ضمن النظرية اللبرالية تساعدنا في فهم أحد جوانب السياسة الخارجية الروسية ألا وهي المؤسسات الدولية، حيث تشترك اللبرالية المؤسساتية مع الواقعية في أهمية دور الدولة والطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، لكنها تركز على فكرة أن التعاون في ظل هذا النظام سيحقق السلام، حيث يعتقدون بأن التعاون سيضفي نوعا من الطابع الرسمي على علاقاتهم وهو ما سيؤدي إلى تخفيف حالة الفوضى. إن التعاون من خلال المؤسسات يجلب مزيدا من الانتظام والقدرة على التنبؤ في العلاقات الدولية فالأنظمة تقيد سلوك الدولة من خلال الطابع الرسمي وتعزز الثقة والاستمرارية والاستقرار في عالم من الفوضى غير المحكومة.[3]

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 291.

[2] نفس المرجع، ص 292.

[3] Scott burchill and Other, **Op.cit** , pp 64-65.

لقد أدت العولمة وشبكات التبادل والتواصل الكثيفة العابرة للحدود إلى تزايد الطلب على إنشاء المؤسسات الدولية وإيجاد أشكال حكم جديدة، وهذه الحاجة تنبع من ضرورة مواجهة المعضلات التي يشهدها عالمنا المعاصر، إضافة إلى سعي الدول الكبرى من خلال هذه المؤسسات إلى توسيع نطاق مصالحها والاندماج بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي والذي سيوجه أنماط سلوك هذه الدول نحو مزيد من التعاون.[1]

الفرع الثالث: النظرية البنائية

تختلف النظرية البنائية عن النظرية الواقعية واللبرالية في رؤيتها للنظام الدولي حيث تعتبره ظاهرة اجتماعية و ثقافية، فهو ليس ساحة لإبراز القدرات العسكرية والاقتصادية والأدوات الدبلوماسية وإنما يتمثل دوره في مساعدة الدول على تطوير مجتمعاتهم وتحديد مصالحهم في السياسة العالمية.[2]

تحاول البنائية توفير علاقة جدلية ترابطية بين بنى النظام الدولي والممارسات والوقائع الاجتماعية حيث ترى أن النظام الدولي هو نتاج للفكر الإنساني الصرف، مجموعة من الأفكار، بناء فكري، نظام للقيم والمعايير التي نظمت من طرف بني البشر في سياق زمكاني متصل وإذا تغيرت الأفكار التي تدخل في العلاقات الدولية القائمة فإن النظام نفسه سيتغير معها كذلك لأن النظام يتضمن تلك الأفكار.[3]

إن المفهوم المركزي للنظرية البنائية في السياسة الدولية هو الهوية، فقبل أن تحدد الدول كيفية الدفاع عن مصالحها بالوسائل المادية والدبلوماسية المتاحة، يجب عليها أولا أن تسعى لفهم طبيعة هذه المصالح في المجتمع الدولي، وذلك من خلال التفاعل مع الأعضاء الآخرين لهذا المجتمع الدولي و تطوير انتماءاتهم الهوياتية.[4]

---

[1] Andrew Hurrell, "**Hegemony, liberalism and global order: what space for would-be great power**", International Affairs, The Royal Institute of International Affairs, No 82 , 2006, p 6.

[2] Andrei P. Tsygankov, Op.cit, p14.

[3] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**، مرجع سابق، ص325.

[4] Andrei P. Tsygankov, Op.Cit,, p 15.

فهي ترى أن هوية الدولة وتحديدها لماهية نفسها متغيرة وتعتمد على الأطر التاريخية والثقافية والاجتماعية، لذا فإن فهم الهويات محوري لفهم السياسة العالمية، فالهويات تؤثر بقوة في المصالح والأفضليات حيث أن هوية الدولة تعكس أفضلياتها وأفعالها القادمة وتفهم الدولة الآخرين بناء على الهويات التي تضفيها عليهم بينما تقوم في الوقت نفسه بإعادة إنتاج هويتها من خلال التعامل الاجتماعي.[1]

كما اقترح أصحاب المنظور البنائي تحليلا أكثر ديناميكية و أكثر دفعا إلى الأمام لمفهوم المصلحة الوطنية و ذلك بتركيز الاهتمام على تعريف الهوية في عملية تشكيل المصالح الوطنية وعلى فكرة أن هذه الأخيرة يمكن أن تتغير بحسب تطور تعريف الهوية، كما أن هذا التحليل يقوم أساسا على الاعتراف بوجود عملية تغذية مرتجعة بين المصالح والهوية باعتبار كلاهما يؤدي دورا تبادليا مقوما أحدهما للآخر.[2]

وفي واحدة من أدق الدراسات حول التفسير البنائي للمصلحة الوطنية يقترح الأستاذ جوتا ولدز Jutta Weldes نموذجا يضع ثلاث مراحل لعملية بناء المصلحة الوطنية:[3]

1. في البداية يقترح أصحاب القرار جملة من صور أو هويات لأمور مختلفة بما فيها الدولة التي ينتمون إليها.
2. بعد ذلك تتطلب هذه الصور والهويات علاقات محددة بشكل جيد بين مختلف هذه الأمور.
3. و أخيرا بإعطائها رؤية شاملة للعالم تكون هذه الصور قد عرفت المصلحة الوطنية.

كما ترى البنائية أن للأفكار الجماعية أو المشتركة دور مهم في تحديد السياسية الخارجية وذلك من خلال تحديد مصالح الدولة و مختلف وسائل تحقيقها، فهي تفترض أن هذه المصالح لا تتحدد من خلال مواقف الجهات الفاعلة في عملية صنع القرار ولكن تتحدد عن

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 439.

[2] زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص 49.

[3] نفس المرجع، ص 50.

طريق التفكير المشترك في طبيعة مصالح دولتهم ووسائل تحقيقها، وبالطبع هذا لا يعني حسب رأيهم أن الأطراف الفاعلة والمؤثرة في السياسة الخارجية لها مصالح متشابهة ولكنه يشير إلى ضرورة وجود فهم مشترك لبعض القضايا يتجاوز المصالح الخاصة.[1]

تميز النظرية البنائية بين ثلاثة أنواع من الأفكار المشتركة وهي أفكار تتعلق بطبيعة العلاقات الدولية، وأفكار تتعلق بالدولة وتشمل هويتها ومكانتها ودورها في النظام الدولي وأخيرا أفكار تتعلق بالإستراتيجية المتبعة، فالفكرتين الأولى والثانية تصف لنا كيفية تصور القيادة السياسية لتحديات السياسة الخارجية وكيفية تحديد المصالح الوطنية فهي أفكار تحدد أهداف الدولة، وأما الأفكار المتعلقة بالإستراتيجية فهي تساعد صانعي القرار على مواجهة حالة عدم اليقين بتوفير مقترحات حول النجاح المحتمل لمختلف استراتيجيات السياسة الخارجية.[2]

ما يمكننا التوصل إليه من خلال ما تم ذكره أنه لا يمكن تفسير السياسة الخارجية الروسية دون اعتماد نقاط قوة كل نظرية من النظريات التي تم ذكرها، بحيث أن نقطة ضعف نظرية تفسرها نقطة قوة النظرية الأخرى فالنظريات الثلاث تركز على جانب واحد في دراسة النظام الدولي على حساب الآخر ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (01) فالنظرية اللبرالية تضيف فكرة العولمة الاقتصادية وانفتاح الأسواق وشبكات الاعتماد المتبادل إلى فكرة تعظيم القوة من النظرية الواقعية، واستعادة مكانتها كقوة عظمى سيكون وفقا لأفكار القادة الروس وهويتهم وهو ما تضيفه النظرية البنائية.

[1] Christian Thorun, Op.cit, p 22.

[2] Ibid, pp 22-23.

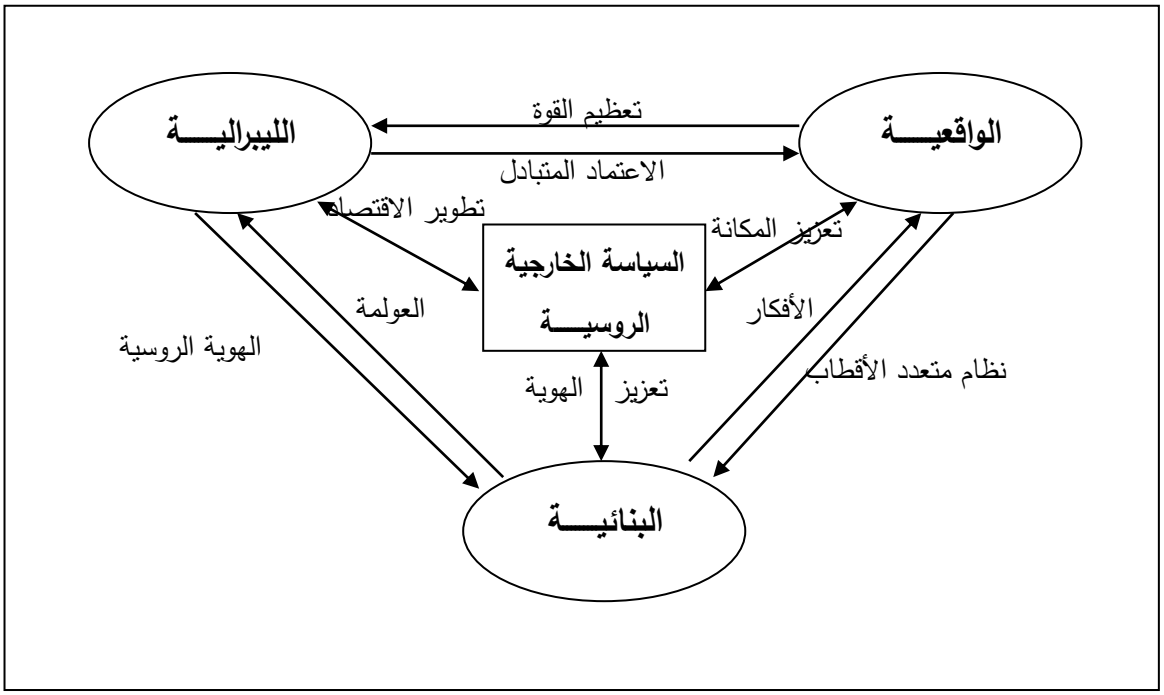

الشكل رقم (01): يوضح وجهة نظر الباحثة للنظريات المفسرة للسياسة الخارجية الروسية

المصدر : من إعداد الباحثة

المطلب الثاني: نموذج الفاعل العقلاني لصنع السياسة الخارجية

يعتبر نموذج الفاعل العقلاني لـ غراهام أليسون من النماذج الأكثر شيوعا والأكثر استخداما لتحليل السياسة الخارجية للدول الكبرى، وذلك لما يفرضه سعي هذه الدول لتحقيق أهدافها و تعظيم مصالحها في النظام الدولي دون الدخول في تصادمات ومواجهات مع الدول الأخرى، ومن هنا يكتسب أهميته.

الفرع الأول: افتراضات نموذج الفاعل العقلاني

يعتبر نموذج الفاعل العقلاني أول نموذج قدمه غراهام أليسون في إطاره النظري لتحليل السياسة الخارجية وقد وضعه لتفسير الأسباب الحقيقية وراء الأزمة الكوبية في 1962، في

محاولته لتحليل وتفسير الأحداث الدولية من خلال معرفة وتحديد أهداف الدول والحكومات.[1]

ويمكن أن نحدد أهم افتراضات النموذج العقلاني فيما يلي:[2]

- أن البيئة الدولية هي التي تحدد سلوكيات الدول.
- أن جميع صناع القرار في السياسة الخارجية هم أساس عملية صنع القرار.
- الدولة كممثل وحيد تتمتع بحق اتخاذ القرارات في عملية صنع القرار.
- اعتبار الدولة فاعل وحدوي يتخذ القرارات العقلانية.

ويعتبر أليسون أن الحكومة هي الفاعل الوحيد والاستراتيجي في حالات ومواقف السياسة الخارجية، و أن كل فعل من أفعالها مرتبط بتحقيق أهداف محددة بدقة، و أن هذا الفعل هو بمثابة الاستجابة العقلانية لمسألة إستراتيجية، فالفعل هو نتيجة لعملية دراسة ومفاضلة بين مجموعة من البدائل المتوفرة وفقا لقواعد ومتطلبات السلوك العقلاني.[3]

كما ينظر هذا النموذج إلى وحدة صنع القرار على أنها صندوق أسود يصعب فهم القوى السياسية الداخلية المؤثرة على خياراتها وعليه فإن هذا النموذج يفسر السياسة الخارجية في ضوء الفعل ورد الفعل، حيث يحاول الباحث تفسير كل تصرف على أنه عملية حساب رشيدة لكل تصرف قام به الطرف الآخر.[4]

يرى براين وايت أن هناك مبررات جيدة في افتراض عقلانية صناعة القرار، في المقام الأول يمكن القول أننا نميل إلى النظر للإنسان كمبدع عقلاني، أما المبرر الثاني فهو في افتراض العقلانية وهو ظهور ووضوح السلوك العقلاني في السياسة الخارجية بحيث أنه إذا

---

[1] Tulasi R Kafle, **Making a Difference: Allison's Three Models of Foreign Policy Analysis**, 19/08/2014 , in : http://www.academia.edu/592889/Making_a_Difference_Allisons_Three_Models_of_Foreign_Policy_Analysis

[2] Kegley & Wittkopf, **Foreign Policy Decision Making Models**, 19/08/2014, in: http://faculty.ucc.edu/egh-damerow/decision_making_models.htm

[3] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 139.

[4] لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد المفتي، محمد السيد سليم(الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1989) ص 6.

تصرف صناع القرار بعقلانية فإن الملاحظ يعرف قواعد العقلانية بإدراكه وفهمه لها وكذلك يعرفها عن طريق تكرار عملية القرار في ذهنه.[1]

المبرر الثالث وهو مرتبط بأهمية السياسة الخارجية حيث طرح روي جونز أن السياسة الخارجية أساسية في استمرار الوجود الإنساني وفي مستقبل الرفاهية الإنسانية، كما أنه من المهم جدا افتراض أن صناع القرار في السياسة الخارجية يتصرفون بعقلانية خاصة عندما يتعلق الأمر بقرارات الحياة والموت ومستقبل الدول والشعوب، ولذلك يرى بعض الباحثين أن صناع القرار هم أكثر الناس احتمالا لأن يتصرفوا بعقلانية في ظروف الأزمة.[2]

يفترض هذا النموذج أيضا أن القرارات و اللاقرارات في السياسة الخارجية تنبثق من اعتبارات مصلحية محدودة بدقة تفرضها مقتضيات العقلانية في السلوك الإنساني، فالدولة في سلوكياتها الخارجية تشبه الأفراد في حياتهم اليومية إذ لا تقدم على فعل معين إلا إذا كان ذلك مرتبطا بمصالح و أهداف معرفة اجتماعيا، و أن ذلك يمكن تحقيقه بتكاليف معقولة.[3]

فالعقلانية في السياسة الخارجية تتطلب أو تستدعي دراسة وفحص كل الاختيارات الممكنة في إطار عملية حسابية دقيقة لمخرجات و انعكاسات كل منها والتي تفضي إلى اختيار البديل الذي يحقق أفضل النتائج بأقل تكلفة.[4]

الفرع الثاني: خطوات صنع القرار العقلاني

يتأرجح نموذج الفاعل العقلاني بين القرار و الخيار أين يفترض بالقرار أن يكون حاسما والاختيار أن يكون بين مجموعة من البدائل التي تتعلق بالأهداف، و يتكون هذا النموذج من أربعة مفاهيم أساسية وهي الأهداف والغايات، البدائل، النتائج، الخيارات.[5]

---

[1] عامر مصباح، **المقاربات النظرية لتحليل السياسة الخارجية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008) ص 135.

[2] نفس المرجع.

[3] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 136.

[4] نفس المرجع، ص 137.

[5] Tulasi R Kafle, Op.cit.

حيث تشير الأهداف والغايات إلى مصالح و قيم الفواعل التي تتحول إلى فوائد، وبالنسبة للبدائل فيجب على الفاعل العقلاني أن يختار بين مجموعة من البدائل المتوفرة البديل الأفضل الذي سيكون قرارا، أما النتائج فتعني أن لكل بديل مجموعة من العواقب ومنه فإن النتائج تترتب عن اختيار بديل معين، أما الخيارات فتشير إلى الخيار العقلاني الذي يتم انتقاءه من مجموعة البدائل و الذي سيحقق أكبر فائدة.[1]

من خلال هذه المفاهيم يمكن تحديد خطوات اتخاذ القرار العقلاني كما يلي:[2]

1. معرفة المشكلة وتحديدها: تظهر الضرورة نحو صناعة القرارات عندما يدرك صناع السياسة وجود مشكلة يجب أن يتعاملوا معها ويحاولوا تحديد خصائصها المميزة بشكل موضوعي، أي أن ينظروا إلى الموقف كما هو موجود في الواقع وليس كما يفترضون أنه موجود.
2. انتقاء الهدف: تتمثل الخطوة اللاحقة في ضرورة تحديد إدراك الأطراف العقلانية لحل المشكلة، وبالتالي يتطلب هذا المستوى من عملية صناعة القرار وجود قيمة عالية للأهداف، التي تتبعها درجة معينة من التفضيل، بحيث تكون الأهداف محددة ومصنفة بشكل هرمي من أكثرها تفضيلا إلى أدناه.
3. تحديد البدائل: تتطلب العقلانية وجود قائمة كاملة لكل بدائل السياسة الخارجية الممكنة وغير الممكنة ويتم تقييم التكاليف المرافقة لكل بديل.
4. الاختيار: تحتاج صناعة القرار العقلانية إلى الانتقاء من بين هذه الخيارات المتنافسة خيارا وحيدا الذي يتوقع منه أن يكون أحسن بديل لتحقيق الهدف المرغوب.

الفرع الثالث: حدود نموذج الفاعل العقلاني

نموذج الفاعل العقلاني كغيره من النماذج وجهت له مجموعة من الانتقادات نذكر منها:

[1] Ibid.

[2] عامر مصباح، مرجع سابق، ص 151.

- انه أفرط في التركيز على الدولة كفاعل وحيد وعقلاني في السياسة الخارجية وذلك بالرغم من ظهور فواعل دولية جديدة تهيمن على جزء لا يستهان به من التفاعلات الدولية.[1]
- عدم وجود معايير وضوابط موحدة يمكن من خلالها الحكم على مدى عقلانية أو عدم عقلانية السلوكيات الخارجية، ذلك أن تصورات الدول في هذا المجال جد متباينة لاختلاف أنساقها الفكرية و مقومات الشخصية، فما يراه طرف عقلانيا قد لا يكون كذلك بالنسبة للأطراف الأخرى في البيئة الخارجية.[2]

كما يمكن أن نضيف بعض العوامل التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار العقلاني:

- **التأخر في اختيار المشكلة:** غالبا ما يهمل صناع القرار مشكلة توشك أن تقع حتى تواجههم أو تصل إلى مستوى أزمة، كالناس الذين نادرا ما يرون الأحداث المحتملة.[3]
- **العقلانية:** تحدها الطبيعة البشرية المعرضة للخطأ، إضافة إلى أن مجال معرفة صناع القرار محدود، كما أن هناك احتمال التناقض المعرفي حيث يميلون إلى
- حجب المعلومات التي لا تتفق مع ما يتبنونه من أفكار.[4]
- **النقص في جمع المعلومات:** نادرا ما يبحث صناع السياسة عن كل المعلومات ذات العلاقة بالموضوع، وبدلا من ذلك يؤسسون القرارات على معلومات جزئية.[5]
- **ضغوط الوقت:** بسبب أن صناع القرار في السياسة الخارجية يتعاملون بشكل دائم مع أجندة فوق طاقتهم ووجود مواعيد قصيرة لتحقيقها، فإن الزمن نادرا ما يكون متوفرا من أجل التحديد بعناية للمسارات الممكنة للموقف المناسب والقيام بالتقييم الجيد للنتائج، لأن هناك القليل من الوقت للقادة لرد الفعل واتخاذ الموقف المناسب.[6]

---

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 142.

[2] نفس المرجع.

[3] عامر مصباح، مرجع سابق، ص 155.

[4] Kegley & Wittkopf , Op.cit.

[5] عامر مصباح، مرجع سابق، ص 156.

[6] نفس المرجع، ص ص 156- 157.

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الروسية

تعتبر دراسة محددات السياسة الخارجية لأي دولة أحد المداخل الرئيسية لفهم طبيعة العوامل المؤثرة في سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض، وهو ما يفسر لنا أيضا اختلاف القرارات التي تتخذها الدول تجاه قضايا دولية معينة، كما أن التركيز على هذا الجانب هو أساس فهم طبيعة توجهات الدول تجاه دول معينة دون سواها وتبنيها لسلوكيات وتصرفات معينة من بين مجموعة بدائل. لذلك فإننا سنعالج في هذا المبحث ثلاث محددات أساسية للسياسة الخارجية الروسية و التي ستجعلنا أمام فهم موضوعي لطبيعة هذه السياسة وتقربنا من الفهم الصحيح لسلوكيات هذه الدولة تجاه الدول الأخرى، لذا فقد تناولنا فيه على التوالي المحددات الداخلية ومحددات بيئة صنع القرار و المحددات الخارجية.

المطلب الأول: المحددات الداخلية

إن النظر إلى مستقبل روسيا باعتبارها أحد الأطراف الدولية المرشحة للصعود في النظام الدولي، ينبع من المزايا التي تتمتع بها والتي قلما تتوافر لدى دولة أخرى، فهي تمتلك من مدخلات القدرة ما يؤهلها أن تكون طرفا مؤثرا على مسرح السياسة الدولية، كالمقومات العسكرية والاقتصادية والجغرافية والعوامل الديموغرافية.[1]

الفرع الأول: المحددات الجغرافية

تلعب العوامل الجغرافية دورا أساسيا في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة وفي رسم معالم سلوكيات الدول الأخرى، وتعرف هذه العوامل وما تفرزه من انعكاسات ونتائج في أدبيات العلاقات الدولية بالجغرافيا السياسية.[2]

وعلى الرغم من تقلص أهمية الموقع الجغرافي بسبب التطور الحاصل في ميدان الأسلحة ووسائل الاتصال والمواصلات المعاصرة، فإنه ما زال يحتفظ بأهمية نسبية في الوقت

[1] حيدر علي حسن، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي** (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2013) ص 84 .

[2] حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص77

الحاضر وذلك لأن الواقع الجغرافي للدولة يرتب أحيانا مجموعة أنماط سلوكية ثابتة نسبيا وذلك بفعل تمتع الجغرافية بالثبات النسبي والثاني هو دور الواقع الجغرافي في تحديد الواقع الاقتصادي والسكاني للدول وانعكاس ذلك على نوعية علاقاتها بالدول الأخرى.[1]

تغطي دولة روسيا الاتحادية واحد من ثمانية من سطح الأرض وتمتد عبر شرق أوربا وشمال آسيا حيث يمثل الجزء الأوربي من روسيا ربع مساحة الدولة، أما الجزء الآسيوي فيمثل ثلاثة أرباع مساحتها، وتوصف روسيا بإعتبارها أكبر دولة في العالم من حيث المساحة التي تقدر بـ: 17075200 كم² تليها كل من كندا والصين و الولايات المتحدة.[2] و إذا أخذنا في الحسبان انضمام جزيرة القرم لروسيا في مارس 2014 و هي شبه جزيرة تقع في البحر الأسود و تقدر مساحتها بـ: 26081 كم² فستزداد مساحتها لتصل إلى 17101281 كم² .

يحد روسيا من الشمال المحيط المتجمد الشمالي وبحر البلطيق ومن الجنوب البحر الأسود ومن الشرق الأقصى المحيط الهادئ، ومن شرق جبال الأورال تحدها كازاخستان والصين ومنغوليا. و تزخر روسيا بمجموعة كبيرة من الموارد الطبيعية منها النفط والفحم والغاز الطبيعي والعديد من المعادن الإستراتيجية كالماس، ويسود المناخ القاري القاسي معظم أنحاء البلاد والذي يتسم بفرق كبير في درجات الحرارة بين الصيف والشتاء حيث يكون بارد جدا في الشتاء وحار جدا في الصيف.[3]

من خلال ما تقدم يمكننا التوصل إلى أن روسيا حبيسة موقعها الجغرافي البعيد عن الممرات البحرية الرئيسية، فهي تقع في النصف الشمالي للقارة الآسيوية أي أن معظم حدودها الجنوبية هي حدود برية (الصين، منغوليا، كازاخستان...) ونفس الشيء بالنسبة لحددوها الغربية، فالممرات البحرية تزيد من هامش حركة الدولة من خلال السفن التجارية والسفن

[1] لمى مضر الأمارة، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية و تأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003** (الإمارات العربية: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2005) ص15

[2] **Russian geography –Regions of russia** , 23/08/2014, in: http://www.rusemb.org.uk/russiageography/

[3] Ibid

الحربية وهو ما سيعزز القوة الاقتصادية و العسكرية للدولة وهو الأمر الذي يدفع روسيا منذ عقود إلى محاولة تأمين حركة هذه السفن من خلال توثيق علاقاتها بالدول المطلة على هذه الممرات.

كما أن المناخ شديد البرودة والطبيعة الجبلية لأراضيها والتي لا تمثل فيها الأراضي الصالحة للزراعة سوى 8% تمثل عائقا أمام استغلال مخزونها الكبير من الموارد الطبيعية بما يخدم اقتصادها وتطورها وهذا ما سيجعلها تعتمد بشكل كبير على دول تلبي لها احتياجاتها وهو ما سيؤثر بالطبع على طبيعة سلوكها تجاه هذه الدول ويتحكم بتوجهاتها الخارجية.

الفرع الثاني: المحددات السكانية

يعتبر العامل السكاني حسب العديد من المفكرين من العوامل المؤثرة على السلوك الخارجي للدول، فالتنوع العرقي واللغوي والديني غالبا ما يفرز كتلا بشرية غير متجانسة ومتباينة التصورات والأهداف داخليا وخارجيا، وينتج عن هذا الوضع تشكل جماعات مصالح وضغط تحاول التأثير على قرارات السياسات الخارجية خاصة منها تلك المرتبطة بالمناطق الجغرافية التي تنحدر منها هذه الجماعات.[1]

يصل عدد سكان روسيا حسب الإحصائيات الأخيرة – 2014- حوالي 148.8 مليون نسمة بعد الصين والهند والولايات المتحدة واندونيسيا، والمجتمع الروسي مجتمع متعدد العرقيات حيث يصل عددها إلى 130 جماعة عرقية ويمثل الروس أكبر المجموعات العرقية حيث يصل عددهم إلى 81.5% من العدد الإجمالي، في حين أن باقي المجموعات تمثل ما نسبته 18.5% ونذكر منها: التتار 3.8% ،الأوكرانيين 3% ، تشوفاش 1.2% بيلاروسيا 0.8 %، كما أنها تعرف تنوعا دينيا تمثل فيه المسيحية الأرثوذكسية والإسلام أديانا رئيسية.[2] حيث يصل

[1] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص ص 80-81

[2] **Russian geography –Regions of Russia**, op.cit.

عدد المسلمين حوالي 19 مليون مسلم وهي ثاني أكبر طائفة دينية في روسيا وتتمركز معظمها في الشيشان وداغستان و أوسيتيا الشمالية وتتارستان.[1]

وقد أظهرت أزمة الشيشان بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (كان يهدف الشيشانيون إلى إعلان دولة إسلامية والاستقلال عن روسيا التي يرون فيها عدوا لدودا) هشاشة السيطرة الروسية على جمهوريات الاتحاد فهي مثال للمشكلات التي قد تتعرض لها الوحدة الروسية عرقيا ودينيا وحتى اثنيا.[2]

حيث أن احتمال انفصال الشيشان في ذلك الوقت كان يحمل محظورين، فالأول يعني انتقال العدوى إلى الوحدات المماثلة مما يعرض الاتحاد الروسي للتفكك، والثاني يتمثل في التخلي عن روس تشيتشينيا الذين يشكلون حوالي 20% من سكانها مع ما يثيره ذلك من ردود فعل عند روس الجمهوريات الأخرى.[3]

وقد تجسد إدراك صانع القرار الروسي لهذه التجربة وللدور الذي قد تلعبه هذه الفئة داخليا وخارجيا بانضمام روسيا إلى منظمة التعاون الإسلامي بصفة مراقب، إضافة إلى اعتراف فلاديمير بوتين بأن روسيا هي بلد إسلامي، بل ذهب أبعد من ذلك عندما قال: إن المسلمين في روسيا لديهم كل الحق للشعور بأنهم جزء من الأمة الإسلامية العالمية وإن روسيا كانت – ولا تزال – حليفا جيوسياسيا للإسلام.[4]

كما صرح الرئيس السابق ديمتري ميدفيدف " إن روسيا بصفتها عضوا مراقبا في منظمة المؤتمر الإسلامي عازمة على مواصلة توسيع الحوار البناء مع العالم الإسلامي، إنني متأكد

[1] **Religion in Russia**, 23/08/2014 , in : http://www.rusemb.org.uk/religion/

[2] سامي ريحانا، **العالم في مطالع القرن 21**(بيروت: دار العلم للملايين، 1998) ص ص 235- 236

[3] نفس المرجع، ص ص 236-237

[4] رسلان غوربانوف، عبد الله رينات محمدوف، "**المسلمون الروس وسياسة روسيا الخارجية**"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، أكتوبر 2012، ص 2 .

من أن هذا الانخراط النشط سيسهم في خلق نظام أكثر إنصافا في العلاقات الدولية وحل النزاعات على الصعيدين العالمي والإقليمي.[1]

الفرع الثالث: محدد الهوية الوطنية

إن آليات ترسيخ الهوية الوطنية كأساس لقيام الدولة الروسية كانت لفترة طويلة مصدر جدل كبير بين صناع القرار والخبراء الروس، فمصطلح القومية الذي لعب دورا رئيسيا في تشكيل الدول الحديثة ولا زال عقيدة سياسية كبرى في العصر الحديث لم يكن له أي دور في تطوير الدولة الروسية بل وكان له معنى سلبي في المفردات السياسية الروسية.[2]

كما يعتبر دمج الهوية الوطنية بالهوية الإمبراطورية في الوعي الروسي الحديث أحد الأسباب الرئيسية لفشل بناء الأمة الروسية، بل ويذهب العديد من المراقبين إلى الافتراض بأن بناء الإمبراطورية في روسيا أعاق بناء الدولة، وأن مفهوم الأمة والإمبراطورية لهما نفس المعنى في الوعي القومي الروسي.[3] لذلك أصبحت فكرة مناقشة الترابط القائم بين الإمبراطورية والأمة في الأوساط الفكرية أمر ضروري لتحديد مفهوم الهوية الوطنية، حيث نجد أن البعض فضل تفكك الإمبراطورية باعتبار أنها أضرت بمصلحة الأمة الروسية ولا سبيل للحفاظ على مصالح هذه الأمة سوى فكرة روسيا الاتحادية، والبعض الآخر يرى أن الإمبراطورية الروسية كانت بالفعل الدولة القومية الروسية وقد تم تبني هذا المفهوم للدولة الروسية من قبل العديد من المفكرين الروسيين.[4]

---

[1] نفس المرجع، ص 3.

[2] Valery Tishkov, "**The Russian People and National Identity**", Russia in Global Affairs, Vol. 6, No. 3, July–September 2008, p 172.

[3] Pavleeva Elena," **Russian National Identity: Beyond "Empire" versus "Nation" Dichotomy**", The Annual of Language & Politics and Politics of Identity, No 01, Prague , 2011, p 41.

[4] Ibid,p 42.

وحاليا تم طرح خمس خصائص أساسية للأمة الروسية:[1]

1. **وحدة الهوية:** وذلك من خلال وصف الشعب الروسي بأنه شعب إمبراطوري
2. **الشعب الروسي أمة واحدة:** وذلك لأن لهم أصول وثقافة مشتركة، حيث ينظر لتشابه الثقافة الاثنية و التاريخ المشترك كميزة أساسية للهوية الوطنية.
3. **اللغة:** حيث يتحدث الشعب الروسي اللغة الروسية بصرف النظر عن أصولهم الاثنية.
4. **العرقية:** تشكل العرقية الروسية أساس الهوية المشتركة.
5. **الأمة الروسية مدنية:** ينتمي لها كل من يحمل الجنسية الروسية بغض النظر عن اثنيته أو ثقافته.

من خلال هذه النقاشات يمكن أن نتوصل إلى ثلاثة ميزات أساسية للدولة الروسية:[2]

- أن روسيا دولة متعددة الاثنيات.
- أن روسيا هي دولة ذات أصول عرقية روسية والتي تسمى" Russkii " وأن باقي الأقليات الاثنية تعتبر نفسها جزء من هذه العرقية أو تقر بأن الغالبية العرقية الروسية تتمتع بحق بناء الدولة.
- أن روسيا دولة وطنية تتميز بتعدد الاثنيات وتدعمها اللغة والثقافة الروسية المشتركة.

وقد تبنت السلطات الروسية بما ذلك الرؤساء السابقين والحاليين ديمتري وبوتين هذا التوصيف الذي يقدم مفهوم للشعب الروسي ككيان تاريخي أو دولة مدنية، وقد تم قبول ودعم هذا التفسير للهوية الروسية الحالية من قبل عدد كبير من المثقفين وصناع القرار باعتباره الخيار الوحيد والممكن بالنسبة لروسيا. و الواقع أن هذه الصيغة التي تم تبنيها أثبتت نجاحها في أغلب الدول متعددة العرقيات في جميع أنحاء العالم.[3]

[1] Vera Tolz, "**Forging The Nation: National Identity And nation building in post-communist Russia**" ,Europe-Asia Studies, University of Glasgow, Vol50, No 6, 1998, pp 995- 996.

[2] Valery Tishkov, Op.cit, p 172.

[3] Ibid, p 173.

وقد وضح المفكر الروسي ألكسندر دوغين الدور الذي تلعبه الهوية الوطنية في تحديد سياسة روسيا، من خلال طرح فكرة حول أن الشعب الروسي لم يسعى أبدا إلى إقامة دولة وحيدة الاثنية متجانسة عرقيا بل سعى دائما للحفاظ على هويته الحضارية ويسير بطريقة منهجية إلى بناء الإمبراطورية.[1]

وبالتالي فإن التمسك بالهوية الإمبراطورية إنما هي أداة للوقوف أمام وجه الانتشار الشامل للنموذج اللبرالي الغربي مثلما دأب سابقا النظام القيصري والسوفيتي على الحيلولة دون التوسع الثقافي للغرب نحو الشرق، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي سعى الغرب إلى تحويل روسيا إلى بنية سياسية جديدة عاجزة عن المشاركة المباشرة في السياسة العالمية من خلال فرض دور الدولة الجهوية عليها، ففي تقرير بول ولقوفتس أمام الكونغرس الأمريكي سنة 1992 أقر "بأن المهمة الإستراتيجية الرئيسية للولايات المتحدة هي الحيلولة دون أن يقوم على أراضي الاتحاد السوفياتي السابق تشكل استراتيجي مستقل، قوي، قادر على تطبيق سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية " والقبول بهذا المشروع – مشروع الدولة الجهوية– إنما هو محو لخاصية الهوية الروسية – الهوية الإمبراطورية – وتقليص لمصالحها السياسية في المناطق الملاصقة بشكل مباشر لأراضيها فقط .[2]

بذلك أصبحت الهوية أداة لترشيد المصالح الوطنية، فبدلا من أن يكون تعدد الهويات في روسيا مصدرا لانقسامات النخبة سواء حول السياسة الخارجية أو الداخلية، أصبح يخدم مجموعة من المبررات الروسية لزيادة حضورها في القضايا العالمية.[3]

الفرع الرابع: المحددات الاقتصادية

استطاع الاقتصاد الروسي بعد مراحل الإصلاحات التي مر بها خلال السنوات الماضية واعتماده قواعد اقتصاد السوق وتوفير الأرضية المناسبة لدعم متوسطي وصغار رجال

[1] ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، ترجمة: عماد حاتم (طرابلس:دار أويا للنشر والتوزيع، 2004) ص 233.

[2] نفس المرجع، ص 242 .

[3] Bobo Lo, **Russian Foreign Policy in The Post Soviet Era : Reality, Illusion and Mythmaking**(New York : Palgrave Macmillan, 2002) p 160.

الأعمال، أن يكون من بين اقتصاديات العالم جاذبية للاستثمارات المحلية و الأجنبية على السواء كما أن تسارع وتيرة التنمية الاقتصادية في روسيا وتعدد اختصاصات فروعها وارتباطها مع اقتصاديات دول آسيا وأوربا، نقل الاقتصاد الروسي إلى مرحلة جديدة من الاندماج والتكامل ضمن الاقتصاد العالمي.[1]

ويرجع هذا بالأساس إلى أن الموجودات الاقتصادية وأصولها الثابتة في روسيا عظيمة الحجم، حيث تمتلك روسيا كميات هائلة من الخامات التي تعتبر الأغلى في العالم والمطلوبة للصناعات الحديثة، وتعتبر منطقة جبال الأورال الغنية بكميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي والفحم والأخشاب من أهم مناطق احتياطات المواد الخام في روسيا، مما يجعلها في طليعة الدول الغنية في المواد الخام المختلفة، كما أن روسيا تنتج وتصدر العديد من المعادن الأخرى مثل الذهب وأنواع الوقود المختلفة، وقد ورثت روسيا معظم الصناعات العسكرية للاتحاد السوفيتي السابق، حيث تعتبر صناعة السلاح في روسيا أكبر المنتجات الصناعية المصدرة إلى العالم.[2]

لقد أصبح للنفط والغاز شأن محوري منذ تولي فلاديمير بوتين الحكم عام 2000 وانبثق هذا التطور جزئيا من التغيرات الجارية في قطاع الطاقة الروسي و بروز روسيا بوصفها أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، مع إنتاج بلغ في المجموع 607.4 مليار متر مكعب سنة 2007 وثاني منتج للنفط بعد المملكة العربية السعودية بإنتاج يبلغ 8.9 مليون برميل في اليوم وعلاوة على ذلك أصبح احتياطي روسيا من النفط والغاز تحت السيطرة المباشرة للدولة.[3]

---

[1] لمى مضر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009) ص149 .

[2] أمجد جهاد عبد الله، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية- الروسية** (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2011) ص 106.

[3] جيفري مانكوف، " **أمن الطاقة الأوراسية**"، دراسات عالمية، العدد 89، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة ، 2010، ص ص 15- 16.

وعلى الرغم من سياسة التنويع التي أطلقت في عام 2003، إلا أن روسيا ما زالت تعتمد بشكل كبير على موادها الخام التي تمثل 80 % من صادراتها، بعد أن أصبحت أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم وثاني أكبر مصدر للنفط وهو ما يقارب 70% من الصادرات التي تمثل المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لروسيا.[1]

كما وقد حققت روسيا المرتبة الأولى عالميا حسب منظمة التجارة الدولية في نسبة النمو في صادراتها بنسبة 22 % عام 2011، كما استمر النمو في وارداتها بنسبة 24% خلال نفس السنة وساعدها ارتفاع أسعار الغاز والبترول من ناحية وتسارع معدلات الاستثمار الخارجي من ناحية أخرى على تدعيم اقتصادها بشكل كبير.[2]

كما أن التجارة الخارجية تشكل عنصرا هاما في الاقتصاد الروسي، ففي السنوات الأخيرة أصبحت التجارة الخارجية تمثل 20% من إجمالي إيرادات ميزانية الدولة، أما على المستوى العالمي فقد أصبحت روسيا من بين الدول التجارية الكبرى واحتلت المركز التاسع بين المصدرين الرئيسين والمركز الثاني والعشرين في تجارة الصادرات والمركز السابع عشر في استيراد السلع وتمثل حصة روسيا من التجارة السلعية العالمية ما نسبته 4.7 %.

بعد فترة انتقالية فوضوية من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، استعادت روسيا مكانتها الاقتصادية لتصبح ضمن أكبر عشر اقتصاديات في العالم، حيث كان ازدهار الأرباح في صادرات النفط والغاز أحد السمات المميزة لانتعاش الاقتصاد الروسي.[3] وبذلك ارتكزت سياسات موسكو الرامية إلى ترسيخ مكانتها من حيث أنها قوة عظمى، عبر استغلال موقع قوتها في عالم الطاقة إلى أساس صلب من حيث الموارد المتاحة لها وقدرتها التصديرية، وبذلك يكون مفهوم القوة العظمى في مجال الطاقة مزيج يجمع بين الطاقة من حيث هي أداة تجارية

---

[1] Bali Alicia et autres, **La Situation Economique De La Russie: Porquoi La Russie a Telle Echoue La ou La Chine a Russie**, 18/08/2014 : http://bdc.aege.fr/public/La_situation_economique_de_la_Russie.pdf

[2] عبد الغني سلامة، **السياسة الروسية في الشرق الأوسط**، تاريخ الاطلاع: 2014/05/04، متحصل عليه من: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=254815

[3] Olga Oliker and Other, **Russian foreign policy: sources and implications** (New York: RND corporation,2009), pp 46- 47.

وسياسات القوة معا، والذي قد لا يمكن فيه التمييز بين الغايات الرامية إلى جني أقصى قدر من الأرباح وبين بناء أوضاع القوة.[1]

الفرع الخامس: المحددات العسكرية

مع كل التغيرات التي شهدها النظام الدولي منذ العشرين السنة الماضية إلا أنه لا يزال ثنائي القطبية في المجال العسكري لأن الترسانات الإستراتيجية الأمريكية والروسية تتجاوز أكبر ثلاث قوى نووية في العالم وهي الصين وفرنسا والمملكة المتحدة، لذلك فإن روسيا تولي أهمية محورية للحفاظ على هذه المكانة الموروثة و التي تنطوي على تحقيق هدف بعيد المنال وهو الحفاظ على التكافؤ الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية .[2] ويرى دونيس أيكار" Denis Eckert" بأن الثقل الدولي لروسيا مرتبط بنسبة كبيرة بمكانتها كقوة نووية، و مع ذلك يؤكد أن السلاح النووي ليس المصدر الوحيد للقوة العسكرية الروسية فثمة القطاع الفضائي و أسلحة أخرى تم التأكد مؤخرا بأنها لا تزال متطورة جدا.[3]

إن روسيا لا تزال إلى حد الآن الغريم الحقيقي و الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية من الناحية العسكرية، فهي ليست مالكة للقنبلة النووية فحسب بل ذات قدرة على تدمير العالم عشرات المرات كما أنها تملك كافة أصناف الأسلحة التقليدية المتقدمة ناهيك عن جيشها المشهود له بروحه القتالية وبمحافظته على وحدته في أوج الأزمة السوفيتية.[4]

لذلك فقد تم إطلاق مشروع الإصلاح العسكري في خريف عام 2008 حيث استغلت روسيا تورط الولايات المتحدة وحلف الناتو في حربين لا يمكن الانتصار فيهما، لإعادة هيكلة واستبدال ترسانة كاملة من الأسلحة السوفيتية الشيخوخة، ورغم تضرر اقتصادها من الأزمة

---

[1] بافل باييف، **القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية**(الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010) ص ص 218- 237 .

[2] Stephen J. Blank, "**Perspectives on Russian Foreign policy**", strategic studies institute, USA, september 2012, pp 3- 5.

[3] شمامة خير الدين، **العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21** (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2009)، ص 475.

[4] نفس المرجع، ص ص 473- 474.

المالية إلا أنها مضت قدما في تحقيق هذا المشروع.[1] كما أنها تسعى إلى تحويل جيشها المقدر حاليا بـ 1.2 مليون جندي(مقابل 2.7 مليون في 1991) في ظرف عشر سنوات إلى جيش محترف مشكل فقط من ستمائة ألف عسكري، حيث تجري تجربة الاحتراف على الوحدة السادسة والسبعين، وحسب الأرقام الرسمية فإن 3% من هؤلاء تابعوا دراسات عليا و 37% منهم تلقوا دراسات تقنية.[2]

وتحتل روسيا وفقا لمعطيات عام 2011 المرتبة الثانية عالميا على صعيد القوة العسكرية الإجمالية وتمتلك روسيا حاليا 11 ألف رأس نووي من النوعين التكتيكي و الاستراتيجي، مقابل 8500 رأس للولايات المتحدة الأمريكية ويبلغ عدد الرؤوس النووية الإستراتيجية والتكتيكية حول العالم حوالي 20 ألف رأس.[3]

وفي مقالة نشرتها صحيفة " روسيسكايا غازيتا" الرسمية في شهر فيفري 2012 أكد بوتين أن إعادة تسليح روسيا أصبحت ضرورية لمواجهة سياسة الولايات المتحدة والحلف الأطلسي في مجال الدفاع الصاروخي مما يفرض عدم تخلينا عن قدراتنا للردع الاستراتيجي والتي تشكل الضمانة الأساسية لأمننا.[4] وبعد توليه للحكم في ماي 2012 أعلن بوتين عن برنامج لإعادة تجهيز القوات المسلحة تبلغ تكلفته 23 ترليون روبل (720 مليار دولار) إضافة لـ 600 طائرة عسكرية ، مضيفا أن روسيا تحتاج إلى قوة عسكرية أقوى لحمايتها من المحاولات الأجنبية لإذكاء الصراعات حول حدودها.[5]

ولا شك أن قوة روسيا وتنامي قدراتها العسكرية كان أحد العوامل التي دفعت موسكو لإعادة النظر في عقيدتها العسكرية في مطلع شهر 2014 والتي تأتي انعكاسا ليس فقط

[1] Stephen J.Blank , **OP.cit**, pp 7-8.

[2] شمامة خير الدين، مرجع سابق، ص 475.

[3] باسم راشد، "**المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**"، أوراق، وحدة الدراسات المستقبلية، العدد 09، الإسكندرية، 2013، ص 29.

[4] احمد دياب، "**عودة بوتين**"، السياسة الدولية، العدد 188، القاهرة، أفريل 2012، ص 107.

[5] باسم راشد، مرجع سابق، ص 29.

للمخاطر والتهديدات التي تواجهها لكن لما تملكه روسيا من قوة أيضا، فهي تستأثر مع واشنطن بنحو 90% من مخزون الأسلحة النووية في العالم.[1]

وخلافا لما جرى عليه العمل فمن المعروف أن العقيدة العسكرية الروسية يتم إصدارها عادة كل عشر سنوات حيث تم إصدار آخر وثيقة من طرف الرئيس ديمتري مديفيدف في 2010 إلا أنه تم إصدار وثيقة جديدة بعد مضي أربع سنوات فقط، و أوضح ميخائيل بوبوف نائب سكرتير مجلس الأمن الروسي أن هناك جملة من العوامل التي دفعت موسكو لإعادة النظر في عقيدتها العسكرية تتعلق بالأوضاع العسكرية والسياسية في العالم خلال السنوات الأربع الأخيرة و أساليب القتال في المرحلة الراهنة التي تتطلب تدقيق بعض نقاط العقيدة العسكرية.[2]

ويبدو أن النظرية القائلة بأن القوة العسكرية مكون بالغ الأهمية من مكونات قوة الدولة وشرط مسبق لابد منه لكسب النفوذ داخل منظومة العلاقات الدولية القائمة على القوة وأداة لمواجهة الضغوط الخارجية، ما زالت حقيقة بديهية في العقيدة الأمنية الروسية.[3]

المطلب الثاني: محددات بيئة صنع القرار

في هذا المطلب لن نركز على الأجهزة البيروقراطية بقدر ما سنركز على من يتحكمون ويؤثرون بها، وهذا راجع إلى أن السياسة الخارجية الروسية كغيرها من الدول تتم عملية صنع القرار فيها ضمن مؤسسات الدولة إلا أن ما يجعل هذه العملية تختلف عن أي دولة أخرى هو طبيعة صناع القرار.

الفرع الأول: القيادة السياسية

لقد كان للقيم الجديدة التي تبنتها القيادة السياسية أثر كبير في إعادة صياغة السياسة الخارجية الروسية، إذ عمد رؤساء روسيا إلى إظهار وتأكيد قطع علاقات بلادهم بالماضي

[1] نورهان الشيخ،" **روسيا تغير مبكر في العقيدة العسكرية**"، الأيام ، العدد 6712، السنة التاسعة عشرة، فلسطين، 15 سبتمبر 2014، ص 17.

[2] نفس المرجع

[3] بافل بييف، مرجع سابق، ص 145.

الشيوعي والتخلي عن جميع ركائز الحرب الباردة بما فيها الايدولوجيا الماركسية اللينينية، وذلك بإلغاء القسم الرابع من الدستور السوفيتي الذي كان ينص على المبادئ الإيديولوجية التي هيمنت على الإستراتيجية المتبعة.[1]

كما و استبدلت روسيا مفاهيم الصراع الإيديولوجي بمقتربات فكرية تميل إلى الواقعية، كالمشاركة والتعاون في حل المشكلات الدولية و أخذت تفسر أسباب الصراع ليس باعتباره انعكاسا لتناقضات إيديولوجية بقدر ما يعود إلى عوامل ومسببات أخرى ذات طبيعة سياسية، اقتصادية واثنية، و أخذت تنصرف إلى المسائل التي لها علاقة بأمن واستقرار المجتمع الدولي، كما و أخذت تدعو إلى إقامة منظومات الأمن الجماعي واستئصال الحروب والنزاعات المسلحة وتوثيق التعاون مع مختلف دول العالم.[2]

لقد عمل الرئيس بوتين بعد توليه الحكم في 2000 على وقف التدهور والتخبط الذي عانت منهما روسيا في حقبة التسعينات، واستطاع تكوين إدارة قوية لحكم روسيا وبدلا من تراجع دورها دوليا عادت لتلعب دورا مؤثرا، وقد وصفت مجلة التايمز قيادة بوتين لروسيا بالقيادة الناجحة في فرض الاستقرار على أمة لم تعرف الاستقرار لحقب طويلة، ونجحت في إعادة روسيا كقوة لها تأثيرها على الساحة الدولية.[3]

حيث قدم بوتين أداء مختلفا في كافة المجالات لإخراج روسيا من أزمتها المستمرة، فعمل على إنعاش الاقتصاد وتحريره من القيود البيروقراطية، وعلى مكافحة الفساد بوضع حد لتسلط المافيات على الدولة والاقتصاد وإخلاء الكرملين من الطغمة المقربة من يلتسن، وشجع على الاستثمار وعلى تطوير الصناعات وبخاصة العسكرية التي تعد أحد أهم الصادرات الروسية، كما عمل على خفض الضرائب و إصلاح النظام المصرفي و زيادة المساعدات الاجتماعية، كما وأصدر قانون يحد من صلاحيات حكام الأقاليم لوضع حد لميولهم الانفصالية

---

[1] لمى مضر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص 104.

[2] عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص ص 314-315 .

[3] لمى مضر الأمارة، " **التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة**"، المجلة السياسية والدولية، العدد 11، العراق، 2009، ص ص 85-86.

كل ذلك كان على أساس فهم صحيح بأن تطوير الأوضاع الداخلية الاقتصادية والسياسية والإدارية سيكون له أثر حاسم على السياسة الخارجية الروسية.[1]

إن إدراك بوتين لضرورة تطوير اقتصاد حديث في روسيا واستخدام القوة الاقتصادية كأساس لتدعيم مكانتها العالمية يمثل ابتكار هام في تاريخ روسيا، ليس هذا فقط بل ساعدها أيضا على رفع مستوى إنفاقها الدفاعي في المجال العسكري.[2] لقد ساهم كل ما قدمه بوتين لإعادة بناء روسيا في أن يكون السياسي الأكثر شعبية ونجاحا، حيث بين استطلاع للرأي العام سنة 2007 أن شعبية بوتين وصلت إلى 80% وهذا ما يجعله الرئيس الأكثر شعبية ومشروعية في روسيا منذ ستالين.[3] ويرى معظم المحللين لسياسة بوتين الخارجية أنه كان وسيلة لتحقيق الاستقرار داخل النظام وإعادة بناء السلطة المركزية، كما كان له الفضل في جعل مهمة السياسة الخارجية هي التصدي للأوضاع التي قد تعرقل إعادة بناء هذه السلطة، و استعادة مكانة روسيا وقوتها في النظام العالمي.[4]

وقد شكل تسلم ديمتري ميدفيديف موقع الرئاسة الروسية خلفا للرئيس بوتين إشارة إلى استمرارية النهج البوتيني الهادف لدور روسي فاعل على الساحة الدولية، مع التأكيد على أن بوتين رتب المسرح لخليفته ورئيس وزرائه السابق بعد أن عالج و صفى مشكلات كثيرة.[5]

وأشارت الصحيفة الرسمية "روسيسكايا غازيتا" أن أحد أسباب اختيار بوتين لترشيح ميدفيديف خليفة له يعود إلى أنه قد حان الوقت لإضفاء لمحات جديدة على السياسة الروسية من خلال التحول من الاعتماد على الجوانب الأمنية إلى التركيز على الجوانب الاقتصادية مع

---

[1] جورج شكري كتن، "**العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها**"، دراسات إستراتيجية ، العدد 53، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص 80.

[2] Stephen J.Blank , Op.cit, p 157.

[3] Ibid , p 148.

[4] Ibidem

[5] حميد حمد السعدون، "**الدور الدولي الجديد لروسيا**"، مجلة الدراسات الدولية ، العدد 42، العراق، 2009، ص ص 1-2 .

الميل نحو المزيد من اللبرالية لتطوير الاقتصاد الوطني باعتبار أنه تكنوقراطي ومتمرس في الاقتصاد والأعمال ويصنف ضمن الجناح الليبرالي في الكرملين.[1]

ففي عام 2009 تحدث ميدفيديف في خطابه السنوي لمجلس الدوما عن أخطاء الماضي و أهمية تحديث الدولة، و أطلق مشروعا طموحا في هذا الشأن يعتمد على الشراكة مع الغرب، وفي عام 2011 انضمت روسيا لمنظمة التجارة العالمية وتحدث ميدفيديف عن أهمية خصخصة القطاع العام.[2]

لكن يبقى تعهد مدفيديف بعد توليه الحكم بمواصلة سياسة بوتين الداخلية والخارجية الرامية إلى جعل روسيا قوة يعتد بها على كافة الأصعدة، وبناء نظام دولي متعدد الأقطاب[3]، هو السمة الأساسية لفترة حكمه – رغم توجهه اللبرالي– والتي بددت حسب العديد من المراقبين إمكانية تطبيق النموذج الغربي في روسيا وهذا لا يرجع فقط لتأثير رئيس وزرائه – فلاديمير بوتين – على سياسته، بل و أيضا لإدراك الرئيس مدفيديف للخطر الذي يمثله التمدد الغربي على حدود روسيا بنشر منظومات صاروخية دفاعية رغم توقيعه لمعاهدة خفض السلاح النووي مع الولايات المتحدة في 2009 والتي اعتبرت نقلة نوعية في سياسة أمريكا الخارجية، وهذا لا يدل سوى على استغلال صناع القرار الأمريكيين لهذا التوجه الجديد لإضعاف روسيا و تقويض عودتها كقوة عظمى. بعدها تلقت روسيا درسا آخر من الدول الغربية عندما وافقت على القرار الأممي بتدخل الحلف الأطلسي في ليبيا لحماية المدنيين، ليتضح فيما بعد أن هذا القرار كان غطاء لدعم الثوار وإسقاط نظام معمر القذافي باغتياله، وبذلك أحست القيادة الروسية بأنها تعرضت لخديعة سياسية .

لذا فإن عودة بوتين إلى الحكم في 2012 تختلف كثيرا عن فترة حكمه السابقة و يرجع هذا لثلاثة عوامل رئيسية، فالعامل الأول يكمن في اكتمال عناصر القوة الروسية الاقتصادية

[1] لمى مضر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص181.

[2] لمى مضر الأمارة، **التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة**، مرجع سابق، ص 3.

[3] لمى مضر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، 183

والسياسية والعسكرية ما يمكنها من التحرك بخطى ثابتة تجاه القضايا الدولية و أما الثاني فيرجع إلى التحرك المكثف للدول الغربية لإضعاف الجهود الروسية الرامية لإنهاء الهيمنة الأمريكية و إرساء نظام دولي متعدد الأقطاب تكون هي أحد أقطابه، وأما الثالث فيتعلق بشخص الرئيس بوتين الذي أصبحت له شعبية كبيرة ليس للإصلاحات التي حققها في روسيا فقط بل أيضا لقوة شخصيته و إصراره على استعادة أمجاد روسيا و أصبح ينظر إليه على أنه مؤسس روسيا الحديثة حتى أن الكثير من المراقبين لسياسته أطلقوا عليه" قيصر روسيا الحديثة".

ففي استطلاعات للرأي في جويلية 2014 أعلنت منظمة جالوب الأمريكية (المنظمة التي تجري بانتظام استطلاعات الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية و أكثر من 140 دولة) أن 83% من سكان روسيا يوافقون رئيس دولتهم فلاديمير بوتين على أعماله، ووفقا لاستطلاع جالوب فإن 73% من المشاركين في الاستطلاع يوافقن على السياسة التي تنتهجها القيادة السياسية وعبر 64% عن الرضا عن أداء الحكومة.[1] ويرى Hryhoriy Nemyria وهو مدير سابق بمركز الدراسات الأوربية والدولية في كييف بأن جزء كبير من شرعية بوتين تكمن في قدرته على التحكم في التطورات الخارجية القريبة من روسيا.[2]

إن الفكر البراغماتي القائم على تعزيز الجانب الاقتصادي الذي تبناه فلاديمير بوتين في فترة حكمه السابقة لم يكن سوى الحلقة الأولى في سلسلة الخطوات التي سيتبناها بوتين للوصول بروسيا إلى مصاف القوى العظمى، حيث أنه في فترة حكمه الثانية اهتم بالجانب الثقافي لترسيخ الهوية الروسية الفريدة القائمة على تاريخ الدولة وتراثها الأصيل، حيث أن غرس هذه القيم ينهي الجدال الدائم في الأوساط الفكرية الروسية حول هوية روسيا ويوحد الشعب الروسي المتعدد الاثنيات و الذي سيكون بالتأكيد أحد عناصر قوة روسيا.

[1] **شعبية بوتين تواصل ارتفاعها**، تاريخ الاطلاع 2014/09/30، متحصل عليه من:
/http://arabic.ruvr.ru/news/2014_07_21/274870841

[2] Stephen J.Blank , Op.cit., P 152

إذا كان بوتين قد اعتمد في فترة حكمه السابقة على الفكر الواقعي البراغماتي، فإنه اليوم يعتمد على الفكر الواقعي الجيوستراتيجي الذي يستند على إنشاء تكتلات إقليمية ودولية تدعم مكانة روسيا و تكون أداة لتحقيق نظام دولي متعدد الأقطاب، كما تستند على تطوير قدراتها العسكرية بحيث تنافس القدرات الأمريكية ليس من حيث الكم وإنما من حيث النوع و من حيث التواجد في الأقاليم الإستراتيجية.

إن انطلاق القيادة الروسية لهدف زيادة تعظيم قوة روسيا ونفوذها و استعادة بعض قوة الاتحاد السوفييتي السابق، يأتي متوافقا ورغبتها في استبعاد العودة لسياسات الحرب الباردة لمعرفتها بأنها حرب مكلفة ماديا وسياسيا و أمنيا، في حين لم تزل مستمرة في سعيها لمكافحة آثارها السلبية داخل مجتمعاتها، هذا غير ما لديها من شبكة المصالح المتعددة مع أطراف دولية كثيرة، وهذا بلا شك يتقاطع ومنهجية سياسيات الحرب الباردة وتداعياتها المختلفة.[1]

الفرع الثاني: النخبة السياسية

إن التحول السياسي الذي أعقب سقوط الاتحاد السوفييتي نشأ معه بالتبعية تحول كبير في مراكز القوى والنخب السياسية الحاكمة والتي كانت تتجاذب حول فكرة كون روسيا دولة أوربية يجب أن تمتد تطلعاتها غربا– توجه أورو أطلنطي– أو أنها دولة آسيوية يجب أن تضع محيطها الشرقي نصب عينيها، إن فهم طبيعة النخبة الحاكمة في روسيا يقود إلى فهم أعمق يفسر توجهات السياسة الخارجية الروسية.[2]

وعموما يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية داخل النخبة السياسية الروسية يمثلها كل من:

الليبراليون: يرى أنصار هذا التيار أن الطريقة المثلى لتحقيق المصالح الوطنية الروسية تتم من خلال إتباع سياسة خارجية تعاونية مع الغرب و لاسيما الولايات المتحدة و أن الحصول على

[1] حميد حمد السعدون، مرجع سابق، ص 3.

[2] سعود كابلي، **نظرة تفسيرية للسياسة الروسية: دور النخبة السياسية**، تاريخ الاطلاع: 2013/10/28، متحصل عليه من: http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=17213

الدعم الغربي يعد مطلبا أسياسيا من أجل التخلص من الصعوبات الداخلية التي تمر بها روسيا.[1]

القوميون و المحافظون والشيوعيون: فالقوميون يركزون على وحدة روسيا ويرغبون في العودة إلى ما قبل الثورة البلشفية و يشككون في النيات الغربية، وهم ضد التأثير الغربي في الثقافة الروسية ويركزون على ضرورة التمسك بالثقافة القومية الروسية و إحياءها، أما المحافظون فيفضلون العودة إلى النظام المركزي في الاقتصاد ويرفضون كل الإصلاحات الخاصة بالتحول إلى اقتصاد السوق، في حين أن الشيوعيون هم دعاة توسيع نطاق الأسواق والنفوذ الروسي و إقامة علاقات مميزة مع دول الشرق الآسيوية والعالم الإسلامي والصين والسعي لإعادة الاتحاد السوفييتي.[2]

اتجاه الوسط: وممثلوه يجمعون بين توجهات كل من اللبراليين والقوميين والمحافظين ويحاولون إيجاد التوازن بينهم[3]، فهم لا يرفضون التجربة الغربية ويؤيدون فكرة التعلم منها وفكرتهم عن تحديث روسيا تعتمد على استيراد التكنولوجيا الغربية و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنافس معهم، والفرق الرئيسي بينهم وبين اللبراليين يكمن في اعتقادهم بأن دور الغرب قد انتهى في الساحة الدولية و عليهم أن يتخلوا عن جزء منه لروسيا كما يدعون إلى جعل النظام الدولي أكثر ديناميكية و أكثر اعتمادا على مفهوم الدولة المركزية.[4]

ويمكننا أن نضيف نقطة هامة تتعلق بالجانب العملي، أين نجد مجموعتين تسيطران على البرلمان الروسي وهما "سيلوفيكي"، وتعني "الرجال الأقوياء" أمثال ميخائيل فرادكوف رئيس جهاز الاستخبارات حاليا و سيرجي إيفانوف رئيس الديوان الرئاسي (الكرملين) حاليا، و إيجور

---

[1] لمى مضر الأمارة، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية و تأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003**، مرجع سابق، ص86

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع

[4] Andrew C. Kuchins and Igor A. Zevelev," **Russian Foreign Policy: Continuity in Change**", The Washington Quarterly, Center for Strategic and International Studies, Winter 2012, p 150.

سيتخين (نائب رئيس الديوان الرئاسي سابقا) وتؤمن هذه المجموعة بأن مصلحة روسيا الأساسية هي في حماية محيطها الجغرافي من التأثير الغربي واعتماد سياسة مناوئة للغرب.[1]

وتعد رؤى المفكر الروسي ألكسندر دوغين المقرب من الرئيس بوتين ومؤسس "حزب أوراسيا" مثالا للجانب المتطرف من رؤية مجموعة "السيلوفيكي" لما يجب أن تكون عليه سياسة روسيا الخارجية، يمكن القول أنهم يرون أنفسهم سوفيت لكن ليسوا شيوعيين واهتمامهم الأول هو الأمن القومي الروسي.[2]

ينتشر نفوذ نخبة السيلوفيكي بشكل متزايد في جميع قطاعات الدولة إلا أنهم يربطون معظم نشاطاتهم بالقطاعات الاقتصادية المربحة وقوة نفوذهم هذه لا يمكن إلا أن يكون لها دور مؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية، ومقابل هذه النخبة نجد نخبة سياسية تتكون من مجموعات مختلفة من الاقتصاديين المؤيدين للغرب والمحامين وتسمى" سيفيليكي" تتقلد مناصب مهمة في السلطة.[3]

تتمحور رؤية هذه النخبة حول فكرة أن مصلحة روسيا تكمن في الانفتاح على الغرب والتطوير الاقتصادي ويمكن القول أن سياسة روسيا اعتمدت لفترة على التوازن بين هاتين المجموعتين: السيلوفيكي ويمثلها بوتين والسيفيليكي ويمثلها ميدفيدف، وانعكس هذا التوازن على توزيع المناصب حيث تولى رموز السيلوفيكي بعض وزارات الدولة كالخارجية والداخلية والاستخبارات، بينما تولى رموز من السيفيليكي وزارات المالية والاقتصاد والعدل.[4]

لقد كان الصراع الأبرز بين هاتين المجموعتين داخل الكرملين من أجل التأثير على صناعة القرار الروسي و نذكر هنا ممثل النخبة اللبرالية في الكرملين فلاديسلاف سوركوف (نائب رئيس الوزراء) الشخصية المؤثرة في البرلمان الروسي و السياسة الروسية خلال العقد

---

[1] سعود كابلي، مرجع سابق

[2] نفس المرجع

[3] Jeffrey Mankoff, **Russian Foreign policy: The Return of Great power Politics** (USA: rowman & littlefield publishers, 2012) p 58.

[4] سعود كابلي، مرجع سابق.

الماضي، حيث استطاع الدفع بعدد من الأفكار والسياسات التي غيرت وجه روسيا، مثل حل مشكلة الشيشان من خلال صديقه رمضان قاديروف (الرئيس الحالي لجمهورية الشيشان) وإنشاء حزب روسيا المتحدة (الذي ينتمي له بوتين ومدفيديف)، وكذلك فكرة "الديمقراطية السيادية" حيث دعم إنشاء أحزاب معارضة صغيرة.[1]

الفرع الثالث: الأحزاب السياسية

تشهد الساحة السياسية في روسيا تعدد الأحزاب السياسية واختلاف توجهاتها وبرامجها، حيث وصل عددها حاليا إلى 77 حزب سياسي مقابل 7 أحزاب فقط سنة 2012 وهذا نتيجة لاعتماد قانون تبسيط إجراءات تسجيل الأحزاب الذي وقعه الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف.[2]

1. حزب روسيا الموحدة: يهيمن هذا الحزب على المشهد السياسي الروسي منذ أكثر من عشرة سنوات، وقد تأسس سنة 2001 من اندماج حزب الوحدة وحزب عموم روسيا، وهو حزب الرئيس فلاديمير بوتين ويتبع هذا الحزب السياسي سياسة المحافظين و يسيطر هذا الحزب على مجلس الدوما منذ 2003، كما أنه يسيطر حاليا على جميع مستويات السلطة.[3] ويدعم الحزب الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ويسعى إلى عودة روسيا كقوة عظمى كما يصف نفسه بأنه حزب وسط محافظ تعتمد أيديولوجيته على القيم الروسية التقليدية والاعتقاد بأن لروسيا هوية خاصة.[4]

---

[1] سعود كابلي، مرجع سابق.

[2] Léonide Ivlev, **Russie : le nombre des partis politiques multiplié par 11 en deux ans**, 25-09-2014: http://french.ruvr.ru/news/2014_06_04/Russie-le-nombre-des-partis-politiques-multiplie-par-11-en-deux-ans-4549/

[3] **Partis politiques russes** , 25-09-2014 : http://elections-en-europe.net/partis-politiques/partis-politiques-russes/

[4] **الأحزاب الروسية المشاركة في الانتخابات البرلمانية**، تاريخ الاطلاع 2014/09/25، متحصل عليه من: http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2011/12/111204_russian_parties.shtml

2. الحزب الشيوعي الروسي: يعتبر هذا الحزب الخليفة الإيديولوجي للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي و يعد الحزب اليساري الأكبر و الأكثر شعبية في روسيا و تأسس عام 1993، ويلقى الحزب الشيوعي تأييدا كبيرا من كبار السن و الطبقة العاملة و المتقاعدين.[1]

3. روسيا العادلة: يعتبر حزب روسيا العادلة الأصغر بين الأحزاب التي لها تمثيل في مجلس الدوما، تأسس الحزب سنة 2006 ويستخدم شعارات معتدلة يسارية للترويج للعدالة الاجتماعية والنظام والاستقرار، وبصورة تقليدية كان الحزب يدعم ميدفيديف وبوتين، ولكنه بدّل اتجاهه مؤخرا و أصبح خصما قويا لحزب روسيا الموحدة.[2]

4. الحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي: يأتي هذا الحزب في المركز الثالث بمجلس الدوما ويتخذ منحى صريحا في معاداة الغرب، و تأسس سنة 1991 بعد وقت قصير من إدخال التعددية الحزبية، وترتكز قاعدة دعم الحزب بين ذوي الدخل المنخفض، ولاسيما في المناطق الريفية والمدن الصغير.[3]

من خلال عرضنا لأهم الأحزاب السياسية في روسيا نتوصل إلى نقطة مهمة وهي أن حزبي روسيا الموحدة و الحزب الشيوعي هما الحزبين المؤثرين في الكرملين و هذا راجع لتقارب برامجهما فكلاهما يسعى لتحقيق هدف واحد وهو عودة روسيا كقوة عظمى.

المطلب الثالث: المحددات الخارجية

تتأثر السياسة الخارجية لأية دولة بالعوامل الخارجية التي تفرزها البيئة الدولية بمختلف مكوناتها والتي تلعب دور المحدد لأنماط سلوكها ضمن هذه البيئة، لذا سنقوم بتحليل المحددات الإقليمية والدولية التي كان لها الدور البارز و المؤثر في السياسة الخارجية الروسية.

[1] نفس المرجع.

[2] نفس المرجع.

[3] المرجع نفسه.

الفرع الأول: المحددات الإقليمية

مع تفكك الاتحاد السوفياتي في أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي ظهرت حقيقة جيوسياسية جديدة تمثلت في ظهور عدة دول أعيد إدماجها في خريطة العالم المعاصر تقع في وسط آسيا وشمالها، أدت إلى تقلص مجال روسيا الآسيوي بنسبة 20% وهو ما رأت فيه الزعامة السياسية الروسية أن ثروات تلك المناطق أصبحت هدفا لمصالح القوى الإقليمية والدولية.[1]

لذا فقد انصرف الإدراك الروسي إلى اعتبار أي تهديد لهذه الدول أو أي تهديد ينطلق منها باتجاه روسيا يمثل تهديدا خطيرا للأمن القومي الروسي، وعلى هذا الأساس تم إنشاء كومنولث الدول المستقلة في ديسمبر 1991 رغبة في المحافظة على الروابط الإستراتيجية الثابتة مع هذه الدول و إظهار دور روسيا البارز ضمن الكيان الجديد.[2] كما أن روسيا ترى فيها منطقة مصالحها الجيوسياسية و المجال الحيوي للنشاط السياسي الخارجي الروسي، وفي هذا السياق سعت روسيا إلى تعزيز الميل إلى التكامل، وتدعيم الاستقرار وتسوية النزاعات المحلية وبالتالي تدعيم أمن روسيا وبلدان الرابطة.[3] كما أن إنشاء هذه الرابطة سيضمن تحسين العلاقات مع الدول والشعوب الإسلامية حيث يشكل مسلموا بلدان رابطة الدول المستقلة أغلبية شعوبها، إضافة إلى ضمان وصولها إلى المياه الدافئة وإنهاء حالة العزلة من خلال تحسين علاقاتها مع إيران.[4]

من جهة أخرى مثلت الأزمة الروسية الجورجية نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية الروسية، حيث كان رد الفعل الروسي على الغزو الجورجي لأوسيتيا الجنوبية في 2008 مفاجئا للكثير من المحللين والمراقبين الدوليين فلم يكن أحد يتوقع أن يكون الرد بهذا الحسم

[1] لمى مضر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص209.

[2] نفس المرجع، ص 277.

[3] ميشال يمين،"**السياسة الخارجية الروسية الجديدة: تقويم للنجاحات والإخفاقات**"، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 63، بيروت، 1997، ص 12.

[4] ميشال يمين، "**عودة السياسة الروسية إلى الجوار الجنوبي الشرقي**"، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 63، بيروت، 1997، ص 26.

والقوة والسرعة متصورين أن أقصى ما يتوقع من موسكو أن تشجب وتندد وتطالب المجتمع الدولي بالتدخل السريع لإيقاف الاعتداء ولكن على ما يبدو أن الحسم بالقوة كان هو الخيار الأفضل من وجهة النظر الروسية في مثل هكذا حالات.[1]

إضافة إلى اعتقاد روسيا بأن هذه الأزمة هي محاولة من الغرب لمحاصرتها ومنع انتشار نفوذها فهي تدرك الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة، والمتمثلة بخطوط نقل أنابيب النفط إلى أوروبا إذ يقع إقليما ابخازيا و اوسيتيا الجنوبية في منطقة ينظر إليها الغرب على أنها طريق حيوي لتصدير النفط من بحر قزوين إلى أسواق العالم وبما أن المنافسة مع الغرب من وجهة النظر الروسية لم تعد خاضعة للقوة العسكرية قدر خضوعها للقوة الاقتصادية فإن التحكم بأنابيب نقل النفط والغاز يعطي لروسيا ميزة مضافة.[2]

كما سعت روسيا من تدخلها في جورجيا إلى تحقيق هدف استراتيجي وهو منع حلف شمال الأطلسي من الاستمرار في خطته الرامية إلى ضم جورجيا إلى الحلف، ومن وجود أساطيله بالبحر الأسود، أو إنشاء قواعد صواريخ إستراتيجية ومحطات للرصد في جورجيا، وهو ما يماثل كابوس أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، والتي كادت أن تشعل حربا نوويا عالميا.[3]

وفي ضوء الأزمة الجورجية، جاءت أزمة أخرى كرد فعل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وهي توقيعها وبولندا في أوت 2008 اتفاقا ينص على نشر منظومة الدرع الصاروخي الأمريكي المضاد للصواريخ على الأراضي البولندية بحلول عام 2012، والتي تتضمن نشر قواعد صواريخ اعتراضية تتولى الأطقم الأمريكية تشغيلها وصيانتها.[4]

---

[1] لمى مضر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب البرادة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق ، ص 286.

[2] نفس المرجع،ص 288.

[3] فتحي ذياب سبيتان، **قضايا عالمية معاصرة** (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2011)، ص 256.

[4] نفس المرجع، ص 258.

إن الإدراك الروسي لجملة التحديات الإقليمية لم يغفل أبدا أهم تحديين تواجههما السياسة الخارجية الروسية، توسع الحلف الأطلسي و نشر الدرع الصاروخية الأمريكية في دول أوربا الشرقية. اللذين سيؤديان إلى احتمال اقتراب القوى العسكرية الغربية من الحدود و الأراضي الروسية ومن ثم إمكانية تطويق روسيا وعزلها و هذا يعني قصر مدة الإنذار للقوات الروسية، كما أن الروس يدركون أن من مصلحة الغرب منعها من ممارسة نفوذها الإقليمي بشكل يتعارض أو يتقاطع مع مصالحه.[1]

الفرع الثاني: المحددات الدولية

تشهد البيئة العالمية تناقضات عديدة بين قواها الفاعلة، فتلك القوى تتنافس فيما بينها وتتصارع لأجل تبوء مرتبة أفضل في سلم القطبية الدولية، ويساعدها في ذلك أن هيكل القوة وطبيعتها الدولية ذاتها في تحول، فالوضع الذي تعانيه الولايات المتحدة في الاحتفاظ بموقعها الدولي أصبح حرجا من حيث بروز القوى الدولية الأخرى إلى مراتب منافسة لها على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي وحتى العسكري. في المقابل تجاوزت طبيعة القوة الدولية الجديدة القيد العسكري، وأصبح بإمكان أي قوة اقتصادية، تقنية، ثقافية، دون استبعاد أهمية القوة العسكرية، أن تؤثر في مجالات دولية واسعة، وهذا قد ثمن موقع كل من ألمانيا و اليابان في النظام الدولي، في حين أن الاختلال في القوة الاقتصادية الأمريكية صار يعطي للولايات المتحدة مرتبة دولية غير متساوية مع إمكاناتها العسكرية.[2]

لقد عكس السعي الأمريكي لتطويق التحرك الروسي في إقليمها المجاور واقع الرغبة الروسية في العودة إلى الساحة الدولية كدولة عظمى، حيث لم تثني الجهود الغربية من عزيمة القادة السياسيين الروس من تطوير علاقاتهم الاقتصادية و الأمنية مع دول العالم، حيث كانت بدايات هذه التحركات بإنشاء منظمة شنغهاي بمشاركة الصين إضافة إلى دول من آسيا

[1] نفس المرجع، 302.

[2] خضر عباس عطوان ، **سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، بيروت،2008 ، ص 48

الوسطى والتي جسدت رؤية روسية صينية مشتركة حول عالم متعدد الأقطاب، إضافة إلى توطيد علاقاتها مع كل من الهند و دول أمريكا الجنوبية بإنشاء تحالفات و تكتلات اقتصادية.

كما أنها أصبحت تدرك أهمية العنصر الطاقوي بالنسبة لاقتصادها ومكانته في الاقتصاد العالمي لذا فقد عملت جاهدة على زيادة استثماراتها الخارجية في هذا المجال والعمل على تخطي كل منافسيها خاصة بعد إعلان الولايات المتحدة أنه بحلول 2020 ستصبح دولة مصدرة للنفط، حيث أنه حاليا تعد الدول الأوربية أكبر مستهلك للغاز الروسي، تليها الصين وبذلك تهيمن روسيا على 67% من إنتاج الغاز في العالم.

كما طرحت ظاهرة تنامي التهديدات الإرهابية والمنظمات المتطرفة بعدا جديدا لإدراك القادة الروس لأمنهم القومي خصوصا وقد ارتبطت هذه الظاهرة بتصاعد الإسلام السياسي والتي ترى فيه الأخيرة تهديدا لوحدة أراضيها بعد حربها مع الشيشان، لذا فقد توجهت لدعم دور المنظمات الدولية لمواجهة هذا الخطر وعدم الخروج عن إطارها لمحاربته.

خلاصة الفصل :

يمكننا من خلال ما تم تقديمه التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات كالآتي:

- رغم تطور حقل العلاقات الدولية بصفة عامة وحقل السياسة الخارجية بصفة خاصة يبقى تحديد مفهوم دقيق و شامل للسياسة الخارجية محل نقاش وخلاف بين المفكرين والباحثين، و يرجع هذا بالأساس إلى الديناميكية التي يتمتع بها هذا الحقل مقارنة بالحقول الأخرى.
- يعتبر مفهوم الشرق الأوسط من المفاهيم المرتبط ظهورها بالحقبة الاستعمارية حيث تم استخدامه لتوضيح مناطق نفوذ الإمبراطورية البريطانية، وقد بدأ استغلاله فيما بعد في الأوساط الغربية للدلالة على مخططات ومشاريع مستقبلية تسعى لدمج الدولة اليهودية في المنطقة العربية والإسلامية. غير أن استخدامنا لهذا المصطلح لم يتعدى حدود الوحدات الجغرافية المكونة له باعتباره مصطلحا يشمل دولا عربية و إسلامية.
- حسب رأينا يعتبر الثالوث النظري المتكون من النظرية الواقعية واللبرالية والبنائية الإطار الفكري الأنسب لتحليل سلوكيات الدولة الروسية في توجهاتها الجديدة، و الساعية للعب دور دولي جديد يتناسب مع مكانتها كقوة كبرى رافضة لنظام الهيمنة الأحادية الأمريكية و مؤيدة لفكرة التعاون الدولي وفقا للتعددية الهوياتية و بعيدا عن التنميط العولمي، وتبني العقلانية كأساس لصناعة سياستها الخارجية .
- يعد الجانب الاقتصادي والعسكري من أهم المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية، حيث أن تطور الاقتصاد الروسي كان أساس النهضة و العودة الروسية إلى مصاف الدول المتقدمة كما أنه ساعد على تجديد الترسانة العسكرية الروسية التي تعد رمز قوة هذه الدولة منذ أيام الاتحاد السوفياتي.

الفصل الثانـي:

مكانـة الشرق الأوسط في محددات السياسة الخارجية الروسية

تعتبر محددات السياسة الخارجية الروسية هي أساس فهم سلوكها الخارجي في الساحة الدولية، لكن اختلاف هذا السلوك من دولة لأخرى مرتبط بالمكانة التي تحتلها هذه الدول بالنسبة لها. لذا فإننا نحاول في هذا الفصل تحديد المكانة التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط في محددات السياسة الخارجية الروسية، وذلك من خلال التركيز على أهم الجوانب التي تتحكم في المصالح الروسية في المنطقة، من خلال تحديد تقاطعات محددات السياسة الخارجية الروسية مع الوزن الجيوبوليتيكي والاقتصادي والأمني – العسكري لهذه المنطقة، والذي سيوصلنا في الأخير إلى فهم الدوافع الحقيقية لاهتمام الخارجية الروسية بمنطقة الشرق الأوسط. لذا سنتناول في هذا الفصل المكانة الجيوبوليتيكة والمكانة الاقتصادية والمكانة الأمنية والعسكرية في محددات السياسة الخارجية الروسية.

المبحث الأول: المكانة الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط

تحتل منطقة الشرق الأوسط مكانة جيوبوليتيكية مهمة بين دول العالم و يرجع هذا لعدة اعتبارات، غير أن تحديد مكانتها بالنسبة لدولة معينة يختلف كل الاختلاف عن مكانتها لدولة أخرى، فهو يرتبط بقوة هذه الدولة ومكانتها في الساحة الدولية. لذا فإن المكانة الجيوبوليتيكية التي تحتلها دول الشرق الأوسط عند روسيا ترتبط بمحددات سياستها الخارجية، و بما أن علم الجيوبوليتيك يدرس تأثير العوامل الجغرافية على سياسة الدول الخارجية، فإننا سنحاول في هذا المبحث إيضاح تأثير التقارب الجغرافي لكل من روسيا ومنطقة الشرق الأوسط على سياسة روسيا الخارجية تجاه أهم قضايا هذه المنطقة.

المطلب الأول: التقارب الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط و روسيا

يعتبر ماكندر من المفكرين الذين ركزوا على مسألة استخدام الجغرافيا كعلم للطبيعة في فهم السياسة وخدمتها كموضوع له دلالات حاسمة، فكتب يقول في مقدمة حديثه حول " المحور الجغرافي للتاريخ" عام 1904 "الإنسان وليس الطبيعة يبدأ ويبادر ولكن الطبيعة إلى حد كبير تتحكم، واهتمامي هو في التحكم المادي العام الذي تفرضه الطبيعة على الإنسان وليس في أسباب التاريخ الكوني.[1] وفقا لمقولة ماكندر فإن تركيزنا على جغرافية منطقة الشرق الأوسط وموقعها الشبه المباشر من روسيا الاتحادية سيكون مدخلا لفهم المكانة الجيوبوليتكية التي تحتلها هذه المنطقة في السياسة الخارجية الروسية.

تعد منطقة الشرق الأوسط من أهم مناطق العالم نظرا للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به، فهي مركز ترابط بين القارات الثلاث آسيا أوربا و إفريقيا، حيث تقع دول هذه المنطقة في الجنوب الغربي و الجنوب الشرقي لكل من آسيا وأوربا و الشمال الشرقي لإفريقيا، فنجد أن كل من دول الخليج ودول المشرق العربي وإيران وجزء من تركيا تقع في القارة الآسيوية أما الجزء

[1] عباس الحديثي، **نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004) ص 34.

الآخر من الأراضي التركية فيقع في أوربا في حين تقع مصر في القارة الإفريقية (انظر الخريطة رقم 02).

الخريطة رقم (02): الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط

المصدر : http://www.worldatlas.com/webimage/countrys/meriv.htm

وقد قدم ماكندر في نظريته " قلب الأرض" توصيف دقيق ومهم لمنطقة الشرق الأوسط، حيث تصور أن للأرض منطقة ارتكاز أطلق عليها اسم القلب الشمالي و المتمثلة في روسيا وافترض أن للأرض أيضا قلب جنوبي و يقصد بها إفريقيا، ويتصل القلب الشمالي بالقلب الجنوبي عن طريق بلاد العرب وبلاد العرب في رأي ماكندر هي التي تمتد من النيل بمصر إلى ما وراء الفرات شرقا ومن جبال طوروس شمالا حتى خليج عدن، ووفقا لماكندر فإن هذه المنطقة– منطقة الشرق الأوسط– تربط بين قلبي الأرض الشمالي والجنوبي.[1]

تعتبر كل من تركيا وإيران أقرب دول هذه المنطقة من دولة روسيا الاتحادية، حيث تمتلك تركيا حدود مع دول أوربا الشرقية وتشترك مع روسيا في الإطلالة على البحر الأسود أما بريا فتفصلها عنها جورجيا، في حين تبعد إيران نسبيا عن روسيا مقارنة بتركيا حيث تفصلهما

[1] هشام محمود الاقداحي، مرجع سابق، ص 18.

الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، غير أن كلتا الدولتين تطل على بحر قزوين. أما بالنسبة للدول العربية التي تنتمي لمنطقة الشرق الأوسط فلا تمتلك أي حدود برية أو بحرية مشتركة مع روسيا إلا أننا يمكن أن نعتبرها قريبة نسبيا منها، حيث تفصل كل من جورجيا واذربيجان وأرمينيا وتركيا وإيران، روسيا عن أقرب دولتين وهما العراق وسوريا.

يتوضح كذلك من خلال الخريطة رقم 02 ميزة أخرى تتمتع بها هذه المنطقة فهي تتربع على أهم الممرات الملاحية الدولية والتي تعتبر شرايين الاقتصاد الدولي، نجملها فيما يلي:

قناة السويس التي تصل بين خليج السويس والبحر المتوسط وتعد القناة أهم الممرات المائية الإستراتيجية العالمية إذ تعد الطريق الأقصر والأسرع للسفن التجارية والعسكرية.[1]وعموما تعتبر قناة السويس نقطة رئيسية في تحديد نمط حركة النقل وملامحها على الشريان الحيوي الذي يربط خامات الشرق الأوسط بصناعات الغرب.[2]

مضيق باب المندب و يقع في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث يصل بين خليج عدن والمحيط الهندي من جهة الجنوب والبحر الأحمر من ناحية الشمال ويتمتع بأهمية مميزة لكونه صمام يتحكم في حركة الدخول إلى البحر الأحمر أو الخروج منه، ويمر عن طريق باب المندب 10 % من تجارة العالم البحرية من النفط المتجه نحو الغرب.[3]

مضيق هرمز ويقع بين إيران في الشمال الشرقي وسلطنة عمان في الجنوب الغربي وبين الجهة الشمالية الغربية لشبه جزيرة مسندم والجهة الشرقية لجزيرتي هنجام و لاراك من جهة الشمال، وتكمن أهميته في كونه أكثر الممرات المائية أهمية، إذ يربط موانئ النفط في الخليج بالمحيط الهندي وبطرق الملاحة المتجهة إلى أمريكا الشمالية أوربا واليابان، وهو عبارة عن صمام رئيسي يتحكم في تدفق النفط من منطقة الخليج إلى معظم الدول الصناعية

[1] عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 68.

[2] علي وهب، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: التآمر الأمريكي الصهيوني**(بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013) ص 139.

[3] نفس المرجع، ص 137.

المستهلكة له، فهو يمثل الشريان الحيوي لحركة الاقتصاد العالمي، و للتدليل على أهمية هذا المضيق فإنه يمر عبره يوميا ما بين 19 إلى 22 مليون برميل من النفط الخام تحمله 100 ناقلة أي بمعدل ناقلة لكل 15- 20 دقيقة.[1]

مضيقا الدردنيل والبوسفور يقعان ضمن المياه الإقليمية التركية حيث يقع مضيق الدردنيل بين البحر المتوسط وبحر مرمرة، أما مضيق البوسفور فيربط بين بحر مرمرة في الجنوب والبحر الأسود في الشمال و يفصل بحر مرمرة بين المضيقين. و تتمثل أهمية هذين المضيقين في كونهما المخرجين الأساسيين لروسيا نحو المياه الدافئة ويعتبران الطريق البحري الرئيسي الذي تستخدمه السفن الروسية في نقل الأسلحة و بعض الصناعات الأخرى من البحر الأسود إلى المتوسط و غيره.[2]

إضافة إلى هذا تشرف منطقة الشرق الأوسط على أكبر المسطحات المائية من البحار والمحيطات: بحر قزوين، البحر الأسود، البحر المتوسط، البحر الأحمر، بحر العرب، الخليج العربي، المحيط الهندي.[3]حيث يقع بحر قزوين على الطرف الغربي لقارة آسيا وعند نقطة التقاءها بشرق أوربا من خلال منطقة القوقاز التي تفصله عن البحر الأسود بنحو 700 كم، وتطل عليه كل من إيران من ناحية الجنوب وتركمانستان وكازخستان من ناحية الشرق وروسيا وأذربيجان من الشمال والغرب. ويكتسب الموقع الجغرافي لبحر قزوين أهميته في كونه همزة وصل بين النظم الإقليمية للشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا فضلا عن القطاع الأوروآسيوي من روسيا إضافة إلى أنه يحتوي على احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي.[4]

أما البحر الأحمر يقع عند التقاء قارتي آسيا وإفريقيا وهو ممر مائي لا يمكن الاستغناء عنه للتجارة بين المحيط الهندي والخليج العربي من جهة والبحر الأحمر و المتوسط من جهة،

[1] نفس المرجع، ص ص 136-137.

[2] نفس المرجع،ص 140.

[3] هشام محمود الاقداحي، مرجع سابق، ص 18.

[4] حارث قحطان عبد الله، مثنى فائق مرعي،" **أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية الإيرانية**" ، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 19، العراق، 2014، ص 275.

ويسيطر على ثلاث ممرات مائية هامة هي قناة السويس وباب المندب ومضيق تيران. ويعتبر البحر الأحمر الشريان الحيوي لمنطقة الشرق الأوسط اقتصاديا وعسكريا، حيث يمثل حلقة الربط بين طرق المواصلات البحرية في منطقة الشرق الأوسط.[1]

في حين يعتبر البحر الأبيض المتوسط ممرا مائيا تجاريا رئيسيا بالنسبة لأوربا و أمريكا الشمالية كما أنه يمثل حلقة اتصال بين جنوب أوربا وشمال إفريقيا وغرب آسيا، إضافة إلى أنه يربط ما بين دول المحيط الهندي والخليج العربي وبحر العرب ودول أوربا الجنوبية وآسيا الغربية وشمال وشرق إفريقيا بالمحيط الأطلسي، كما أنه يتصل بمجموعة من البحار والتي تعد امتدادا طبيعيا له كبحر ايجه و امتداده في بحر مرمرة والبحر الأسود.[2] ويكتسب أهميته من كونه تمر منه خمس التجارة الدولية ويبحر فيه باستمرار الأسطول السادس الأمريكي.

أما البحر الأسود فهو بحر داخلي يقع بين الجزء الجنوبي الشرقي لأوربا وآسيا الصغرى ويتصل بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق مضيق البوسفور وبحر مرمرة و يصب فيه نهر الدانوب أهم أنهار أوربا وتطل عليه أوكرانيا وروسيا و تركيا ورومانيا، ويكتسب أهميته لامتلاكه لثروات بحرية كبيرة.[3]

يتجلى لنا من خلال ما تقدم أنه إذا كانت روسيا حبيسة لموقعها الجغرافي البعيد عن أهم البحار و الممرات التجارية في العالم فإن تربع منطقة الشرق الأوسط على هذه البحار والممرات سيكون المخرج الذي سيفك عزلتها الجغرافية. فبعد أن كان للاتحاد السوفياتي سابقا حدود مباشرة مع تركيا و إيران، أصبحت روسيا اليوم تجاور عددا من دول القوقاز و آسيا الوسطى التي تفصلها عن منطقة الشرق الأوسط.[4] غير أن كل إيران وتركيا تشترك مع روسيا

---

[1] فراس عبد الجبار عبد الله، "**الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر في مشروع الشرق الأوسط الكبير**"، مجلة الفتح، العدد4، العراق، 2008، ص ص 164 – 175.

[2] نصري ذياب خاطر، مرجع سابق، ص 77.

[3] ناصر زيدان، مرجع سابق، ص ص 31–32.

[4] Hannah Carter, Anoushiravan Ehteshami, **The middle East's Relations with Asian and Russia** (London : Routledge Curzon, 2004) p 22.

في إطلالها على نفس البحر كما سبق وأوضحنا، وإذا كان بحر قزوين الذي تطل عليه كل من إيران وروسيا هو بحر مغلق فإن البحر الأسود هو المعبر الوحيد لروسيا لقلب هذه المنطقة عبر المضائق التركية (انظر الخريطة رقم 03).

الخريطة رقم (03) : المنفذ البحري الروسي إلى البحر المتوسط عبر المضائق التركية

المصدر: http://globemuslims.com/ar/news/277/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7

يشير كذلك القرب الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط من روسيا – المسافة بين قروزني عاصمة الشيشان والموصل في العراق حوالي 600 كم –[1] (الخريطة رقم 02) إلى حقيقة تأثر كل من روسيا و دول هذه المنطقة بالأوضاع الداخلية لكل منهما. حيث يعتبر العامل الجغرافي عاملا مهما في تحديد مواقف الدول حول مختلف القضايا، حيث يمكن أن يؤدي القرب الجغرافي من المناطق المتأزمة إلى دفع هذه الدول للاهتمام بهذه المناطق خاصة مع تمدد

[1] Dmitri Trenin," **Russia's Policy in the middle east: Prospects For consensus and conflict with the united states**", The Century Foundation Report , New york, 2010, p 3.

واقتراب الخطر منها، وتعتبر منطقة الشرق الأوسط أحد أكبر المناطق التي تتشابك فيها القضايا المتأزمة وتكون الحلول فيها مكلفة جدا.[1]

هناك عامل آخر يدعم التقارب الجغرافي وهو العامل الديني، فوفقا للعدد الذي قدمته السفارة الروسية في بريطانيا فإن عدد المسلمين في روسيا وصل إلى 19 مليون نسمة في حين أن البعض يرجح وصول عددهم إلى 23 مليون نسمة، وهذا يعني أنهم يمثلون حوالي 18 % إلى 19 % من سكان روسيا و معظمهم يتمركزون في شمال القوقاز وهي منطقة قريبة من منطقة الشرق الأوسط حيث تقع في الجنوب الغربي لروسيا، هذه المنطقة التي يدين سكانها الدين الإسلامي مع وجود أقليات مسيحية ستجعل من التقارب الجغرافي ليس مجرد تقارب مادي بل تقارب حيوي ديناميكي يتمدد ويتقلص وفقا للأوضاع التي تمر بها هذه المنطقة.

المطلب الثاني: الأسس الجيوبوليتيكية لسياسة روسيا في الشرق الأوسط

لقد كان للجغرافيا متطلبات فرضتها على روسيا فيما يتعلق بالاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط وذلك لكونها أي روسيا تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الأورو- آسيوية الملاصقة للشرق الأوسط، لذلك كان طبيعيا أن تضع الشرق الأوسط في بؤرة سياستها الخارجية منذ زمن بعيد وذلك من أجل السيطرة على القوقاز والبحر الأسود ورغبة في الوصول من خلاله إلى المياه الدافئة، إذ يمكن القول أن الشرق الأوسط يمثل حزاما غير محكم الأطراف يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما روسيا مجالا حيويا لها وتسخر كل إمكانياتها لمنع أي تعد يهدد تلك المناطق.[2]

لذا كان اهتمام موسكو منذ انهيار الاتحاد السوفييتي بشكل خاص بكل من تركيا وإيران، لأنهما أكثر دولتين في الشرق الأوسط رغبة في النفاذ إلى هاتين المنطقتين و محاولة اختراقهما

[1] Olga A.Vorkunova, **Regional Security In Russia And the Near Abroad in challenges to clobal security** (London : I.B.Tauris, 2008) p168.

[2] باسم راشد، مرجع سابق، ص ص 9-10.

أو السيطرة عليهما، وذلك لوجود نوع من الارتباط الديني و العرقي و اللغوي بين هاتين الدولتين و بين تلك الشعوب.[1]

إن أحد المطالب الجيوبوليتكية الأساسية الأكثر إلحاحا لروسيا بعد انهيارها واندحارها كقطب منافس للولايات المتحدة الأمريكية، هو تجميع أشتات الإمبراطورية الروسية من جديد وهذا ما تحدث عنه الجيوبوليتيكي البلجيكي " جان تيريار" عندما قال هناك ضرورة لإقامة الإمبراطورية الاورو– سوفيتية وإذا لم تفعل فإنها ستواجه عدة مشاكل منها:[2]

- احتمالية تغلغل صيني في سيبيريا الشرقية وكازاخستان
- تحرك جماعي لدول أوربا الوسطى نحو أوكرانيا على حساب روسيا.
- تكامل إسلامي بين دول آسيا الوسطى مع تركيا وإيران والعراق وباقي الدول الإسلامية.

إن تجميع الإمبراطورية الروسية من جديد يتطلب منها الانفتاح على البحار الدافئة، من الناحية الجيوبوليتيكية تتطابق حدود روسيا السياسية الشمالية و الشرقية مع الحدود الجغرافية الطبيعية، فهي حدود مائية باردة متجمدة وهو ما يشكل حاجزا طبيعيا ومنيعا لذا فانفتاح روسيا على مياه البحار الدافئة في الجنوب والغرب ضرورة لتصبح روسيا مكتملة من الناحية الجيوبوليتيكية.[3] لقد صاغ الأوراسيون الجدد وعلى رأسهم المفكر ألكسندر دوغين والذي يحظى بدعم كبير من الرئيس بوتين، أسس مشروع الإمبراطورية الأوراسية الجديدة وفقا للمنطق الجيوبوليتيكي القائم على العامل الجغرافي.

يرى دوغين أن أساس البنية الجيوبوليتكية لهذه الإمبراطورية يجب أن يدخل مبدأ أساسي وهو العدو المشترك. إن رفض الأطلسية و نبذ السيطرة الإستراتيجية للولايات المتحدة والتخلي عن أولوية القيم اللبرالية الاقتصادية تلك هي القاعدة العامة والحافز المشترك اللذان يفتحان

[1] نفس المرجع ، ص 16.

[2] محمد أحمد عقلة المومني، **السيطرة على العالم**، (الأردن : عالم الكتب الحديث، 2010)، ص 130

[3] نفس المرجع، ص 131.

الطريق للحلف السياسي و الاستراتيجي ويقيمان حجر الأساس في بنيان الإمبراطورية القادمة.[1] أهم ما يميز الأفكار الجيوبوليتيكية الجديدة لروسيا هي اختيار الدولة الإسلامية على أنها الحليف الإستراتيجي الأهم لروسيا، هذا الحلف الروسي الإسلامي المقترح يهدف إلى الحد من التغلغل الغربي في العالم الإسلامي عامة والوطن العربي خاصة.[2]

يرى ألكسندر أن المنطقة الإسلامية واقع جيوبوليتيكي صديق بالطبيعية للإمبراطورية الأوراسية لأن التقليد الإسلامي أكثر تسييسا وتحديثا من غالبية المذاهب الدينية الأوربية الأخرى، وهو يعطي لنفسه حسابا رائعا في استحالة الجمع بين الأمركة والدين من الناحية الروحية، و الأطلسيون أنفسهم ينظرون إلى العالم الإسلامي في عمومه كعدو محتمل بالنسبة لهم وبناء عليه فإن للإمبراطورية الأوراسية حلفاء أوفياء محتملين يتطلعون إلى هدف وحيد ضرب الهيمنة الأمريكية الغربية ووقفها الشامل في المستقبل.[3]

بيد أن العالم الإسلامي مشتت في اللحظة الراهنة إلى حد بعيد وفي داخله اتجاهات إيديولوجية وسياسية مختلفة وهي:[4]

1. الأصولية الإيرانية: ذات النمط القاري، معادية لأمريكا و للأطلسية.
2. النظام العلماني التركي: ذو نمط أطلسي.
3. العروبية التي تدعو إليها سوريا، العراق، السودان، ليبيا.
4. النمط السعودي الوهابي من الأصولية: متضامن مع الأطلسية.

الفرع الأول: المكانة الجيوبوليتيكية لإيران

لطالما تطلعت روسيا إلى إيران كامتداد جغرافي حيوي يشكل إحدى المعابر البرية باتجاه المياه الدافئة في الخليج و المحيط الهندي و لإيران مخارج على نقاط أوراسيا الإستراتيجية،

[1] ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص 261.
[2] محمد أحمد عقلة المومني، مرجع سابق، ص 124.
[3] ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص 286.
[4] نفس المرجع، ص 287.

وهذا التواصل الجغرافي يفرض تواصلا جيوسياسيا بين روسيا و إيران، تحاول موسكو الاستفادة من الموقع الإيراني في لعبة شد الحبل مع الغرب، وتحديدا مع الولايات المتحدة كون إيران على عداء مع هذه الأخيرة والوحيدة تقريبا التي تحدث علنا نظام القطب الواحد.[1]

من جهة أخرى تعتبر إيران من الناحية الجيوبوليتكية هي آسيا الوسطى مثلما أن ألمانيا بكل دقة هي أوربا الوسطى، وعلى موسكو إقامة حلف جيوبوليتكي مع إيران قادر على مواجهة التأثير الأطلسي في المنطقة بأسرها، وإيران المعادية تقليديا لكل من تركيا العربية السعودية ستنهض بهذه المهمة بطريقة أفضل بكثير مما يمكن أن ينهض به الروس الذين لن يحلوا مشاكلهم الجيوبولتيكية في هذا المركز المعقد إلا بالمؤازرة الإستراتيجية للجانب الإيراني، إضافة إلى أن الإسلام الإيراني هو الصورة الأفضل للإسلام في آسيا الوسطى من أجل الدخول في حلف قاري يمكنها من إقامة التكامل بين مختلف الشعوب والثقافات و الإثنيات في حلف جيوبوليتيكي جنوبي موحد، بذلك تصوغ روسيا التشكيل الإسلامي المتجانس إستراتيجيا والمعادي للعولمة والمرتبط أوثق الارتباط بمصالح كامل الإمبراطورية الأوراسية.[2]

تحاول روسيا العمل على استغلال إيران في إطار خطة تتضمن اعترافا واقعيا بضعف موسكو النسبي في منطقتي القوقاز والشرق الأوسط مقارنة مع موقف الولايات المتحدة، مع رغبة موسكو في إزاحة واشنطن من المنطقة كونها منطقة حيوية سياسيا وعسكريا، فالأرباح الجيوبوليتيكية لإضعاف النفوذ الأمريكي في المنطقة ترجح على مخاوف من إيران نووية وبالتالي فإن روسيا لا تنظر إلى إيران كتهديد و لكن كشريك وحليف لتحدي القوة الأمريكية من خلال توسيع نفوذ روسيا الإقليمي والدولي، وتهدف هذه الإستراتيجية أساسا إلى إيجاد عالم متعدد الأقطاب حيث تحاول كل من روسيا و إيران إضعاف القوة الأمريكية و إعادة بناء قواعد المؤسسات المالية الدولية الحالية و إضعاف الحلف الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في

[1] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013) ، ص 251.

[2] ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص 290.

أوروبا وتكوين تحالف مضاد يكون كثقل موازن للهيمنة الأمريكية من الأرجح أن يضم روسيا وإيران و الهند والصين وفنزويلا و سوريا ومنظمات تعتبرها الدول الغربية إرهابية مثل حماس وحزب الله.[1]

إن روسيا التي تطمح لاستعادة دورها كدولة عظمى لها مكانتها الدولية، تجد في إيران الدولة الأكثر أهمية من حيث موقعها الاستراتيجي بين أغلى منطقتين بالنفط في العالم، وتشرف على مضيق باب المندب وعلى جزء كبير من الخليج العربي من جهة وعلى حدود جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز من جهة ثانية و إيران تسعى إلى دور إقليمي فعال ومؤثر في المنطقة، تجد في روسيا الحليف الأنسب لالتقاء عدد من مصالحهما المشتركة في المنطقة وللقدرات العسكرية والتقنية التي تمتلكها روسيا وتحتاجها إيران في الوصول لإستراتيجيتها المنشودة.[2]

تحتاج روسيا وإيران، واللتان تعدان من أكثر الدول تعددا للقوميات إلى تماسك الجبهة الداخلية في دولتيهما لتحقيق أهدافهما الإستراتيجية المنشودة، وهذا يعني أن لهما مصلحة مشتركة في استقرار المنطقة، لما لدول هذه المنطقة من امتدادات قومية داخل كلا البلدين، كما تلتقي مصالح الدولتين في مسألة الوضع القانوني لبحر قزوين الذي يعتبر مجالا حيويا لكلا البلدين يدفعهما أكثر إلى التعاون والتنسيق لإيجاد حل مناسب بما يتوافق ومصالحهما المشتركة، إضافة إلى توسع حلف الناتو نحو الشرق و الذي يطول عدد من الدول المجاورة لهما، يتطلب أكثر من أي وقت مضى التنسيق الأمني لمواجهة هذا التوسع.[3]

تشاطر روسيا الرأي مع إيران في محاولة استعادة التوازن السياسي و الاقتصادي في محيط جوارها الجغرافي، و العمل على الحد من السعي الأمريكي لترسيخ النفوذ في المنطقة ومحاولة جذب دولها للدخول في الفلك الغربي و الانتماء إلى منظمة حلف شمال الأطلسي

[1] سعد الحمداني، "**العلاقات الروسية– الإيرانية 2003– 2010**"، المجلة السياسية والدولية، العدد 21، العراق، 2012، ص 32.

[2] نفس المرجع، ص 34.

[3] المرجع نفسه.

وكسبها التعاون معها بهدف تطويق روسيا جغرافيا وعسكريا لإضعافها دوليا، فضلا عن عزل إيران حتى ضمن محيطها الإقليمي و إضعافها.[1]

من ناحية أخرى فإن للملف النووي الإيراني مكانة مهمة في محددات السياسة الروسية تجاه إيران. فمن المعروف أن موسكو تحاول الدفاع عن مصالح إيران على شتى المستويات بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مجلس الأمن، الإتحاد الأوربي، مجلس روسيا- الناتو وغيرها وبفضل جهودها استبعدت مسألة استخدام القوة لحل الأزمة الإيرانية، و ذلك لأن روسيا تنطلق من فكرة مفادها أن بعض مسائل الأزمة يمكن أن تحل عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية و بعضها الآخر(مثل عناصر دورة الوقود الكاملة) يمكن أن تحل عن طريق التفاوض.[2]

تؤيد روسيا إيران في مسألة امتلاكها للاستخدام السلمي لليورانيوم في مجال إنتاج الطاقة وترفض في الوقت نفسه أن تكون إيران دولة نووية في مجال التسلح، وبالتالي فإن الدعم الروسي ليس دعما مواليا لإيران بقدر ما هو وسيلة في التنافس مع الولايات المتحدة والغرب مع الاستفادة من إيران كأداة لتعزيز هذا الاتجاه.[3] إضافة إلى سعيها للوقوف بوجه الدرع الصاروخي الذي تحرص الولايات المتحدة على إقامته رغم أنه يعد خرقا لمعاهدة حظر الصواريخ الباليستية فضلا عن أنه قد يؤدي إلى تقويض الاستقرار العالمي، من خلال دعم الملف النووي الإيراني واعتماده كورقة ضغط على الإدارة الأمريكية للعدول عن مشروعها، وترفض روسيا أية حلول وسط بشأن هذه المسألة.[4]

لم يكن الموقف الروسي الداعم لإيران بعيد عن منظور المصالح الروسية الإستراتيجية فروسيا تنظر إلى إيران باعتبارها قوة إقليمية مؤثرة في منطقة بحر قزوين وفاعلة في منطقة

[1] حارث قحطان عبد الله، مثنى فائق مرعي، مرجع سابق، ص 297.

[2] س.غ لوزيانين، **عودة روسيا إلى الشرق الكبير**، ترجمة: هاشم حمادي (بيروت: دار المدى للثقافة والنشر ، 2012)، ص ص 135- 136.

[3] حارث قحطان عبد الله، مثنى فائق مرعي، مرجع سابق، ص ص 287- 289.

[4] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، "**روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني**"، دراسات إقليمية، العدد 16، العراق، 2009، ص ص 249- 286.

الشرق الأوسط وتنتمي لمحور مناهض للغرب في الشرق الأوسط " محور الشر" فضلا عن أن دعم روسيا لإيران قد رفع قيمة الأولى بالنسبة للغرب، الذي يحتاج لمساعدة روسيا في احتواء طموحات إيران النووية أو على الأقل تقدير ضمان حيادها من الأمر.[1]

الفرع الثاني: المكانة الجيوبوليتيكية لتركيا

إن التواصل الجغرافي بين روسيا وتركيا لا يتشابه مع التواصل الروسي الإيراني، رغم وجود تقاطع في بعض المقاربات، لاسيما في التعارض أحيانا و الالتقاء أحيانا أخرى في صراع النفوذ على كسب تأييد المجموعات الإسلامية في جنوب روسيا ودول آسيا الوسطى، و تحاول روسيا بكل جهدها الاستفادة من العلاقة الجيوسياسية مع تركيا نظرا لأهمية الموقع الجغرافي لتركيا بالنسبة لروسيا فهي ممر إجباري إلى المياه الدافئة، كما أصبحت ممرا بريا للصادرات الروسية لاسيما من الغاز بحيث أن 50% من تجارة روسيا الخارجية تمر عبر المضائق التركية.[2]

ترى روسيا بأن الولايات المتحدة تسعى لعزلها داخل إقليمها الجغرافي و الحؤول دون استعادة مكانتها وقوتها وتحويلها إلى جزيرة محاطة بشبه طوق تركي والحرص على عدم استعادتها لدورها في دول الاتحاد السوفييتي السابق أو الدفاع عن نفسها باتجاه دول أوربا الشرقية، خصوصا و أن تركيا كانت ولا تزال ذراع الحلف الأطلسي في المنطقة.[3]

تعتبر تركيا دولة محورية في الإستراتيجية الأميركية خاصة أنها عضو في الحلف الأطلسي وتشكل خرقاً في حافة اليابسة الروسية لموقعها المتشاطيء على البحر الأسود معها، بالإضافة إلى موقعها الجيواستراتيجي كجسر عبور بين آسيا و أوروبا. وفي إستراتيجية الاحتواء التي تمارسها أميركا ضد روسيا والتي هي فكرة جيوبولتيكية محضة تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها إلى التمركز في نقاط معينة من البر الأوراسي سواء عبر قواعد عسكرية

[1] حارث قحطان عبد الله، نثنى فائق مرعي، مرجع سابق،ص 289.

[2] ناصر زيدان، مرجع سابق، ص ص 254- 255.

[3] أمجد جهاد عبد الله، مرجع سابق، ص 154- 156.

أو أحلاف مركزية أو أنظمة صديقة، هدفها الأساسي محاصرة "قلب الأرض" الأوراسي ودفعه إلى الداخل ما أمكن تجنبا لتمدده خارج حدوده السياسية تمهيدا لتفكيكه من الداخل. وهذا الإجراء متطابق مع نظرية الجيوبوليتيكي الأمريكي نيكولاس سبيكمان عن حافة الأرض "the rim land" حيث يشير إلى المناطق التي تحيط بقلب الأرض "الروسي" وتحفه، ولهذا سميت بالإطار أو حافة الأرض، والذي يضم كل من أوروبا البحرية "الغربية" وتركيا والجزيرة العربية والهند وجنوب شرق آسيا ثم الصين وشرق سيبيريا، إنه بعبارة أخرى الحدود البحرية للقارة الأوراسية من شرق سيبريا إلى غرب أوروبا وتمثل حافة الأرض "الرايم لاند"، و الصراع عليها ليس تنافسيا من أجل الاستحواذ على موقع استراتيجي عادي، وإنما على ما يعتبره سبيكمان أيضا مفتاح السيطرة العالمية. فحافة الأرض الأوراسية بالنسبة له أكثر أهمية من قلب الأرض "أي المساحة التي تسيطر عليها روسيا" ومن يسيطر على حافة الأرض يسيطر على قلب الأرض ومن يسيطر على قلب الأرض سيحكم العالم.[1]

لذا تحرص روسيا على تحويل " الأراضي الساحلية" إلى حلفاء لها عبر التغلغل الاستراتيجي إلى هذه المناطق وإقامة أحلاف متينة في مواجهة السطوة والتمدد الأطلسي الجديد. لذا، ينبغي عليها التحرك شرقا وغربا وجنوبا لتحقيق هذا التكامل الأوراسي القاري فتصبح بذلك "الرايم لاند" ضرورة لروسيا لتصبح فعلا قوة جيوبوليتيكة قارية مستقلة.[2]

ما نستطيع قوله أن لتركيا دورا اتجاه روسيا الاتحادية مماثلا لدورها السابق تجاه الاتحاد السوفييتي السابق وجوهر ذلك الدور أن تقف تركيا حاجزا في وجه أي تحرك روسي محتمل في المستقبل باتجاه المياه الدافئة أو القريبة مثل منطقة الخليج مستغلة الموقع التركي إلى الجنوب

[1] رياض عيد، **النتائج الاستراتيجية والاقتصادية لزيارة بوتين الى تركيا**، تاريخ الاطلاع: 2014/12/12، متحصل عليه من: http://www.khabaronline.com/PAD.aspx?Id=4660

[2] نفس المرجع

من روسيا الاتحادية الذي يعطيها أهمية كبيرة لمواجهة أي تطلعات روسية جديدة إلى المياه الدافئة، سواء في البحر المتوسط أم في الخليج.[1]

و يرى برجنسكي بأن تركيا تؤمن الاستقرار في منطقة البحر الأسود وتسيطر على مداخله من اتجاه البحر المتوسط وتوازن روسيا في القوقاز وتستمر حتى الآن في تقديم الترياق للأصولية الإسلامية وتخدم بوصفها مرسى جنوبي لحلف الأطلسي، أما تركيا غير المستقرة فمن المحتمل أن تثير المزيد من العنف في دول البلقان الجنوبية كما تسهل إعادة فرض السيطرة الروسية على الدول المستقلة حديثا في القوقاز.[2]

الفرع الثالث: المكانة الجيوبوليتيكية للدول العربية الشرق أوسطية

يختلط في التواصل بين روسيا والعالم العربي، وتحديدا الشرق أوسطي منه البعد الجيوبوليتيكي مع البعد الديني، وتعتبر محاولات الروس للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط سعيا يهدف للمشاركة في إدارة شؤون المناطق الطرفية لأوراسيا. يرى الروس أن المنطقة العربية منطقة مجاورة وجارة تقع على أطراف أوراسيا وهي مع أوربا السلافية (البلقان) منطقتان مهمتان لروسيا ولهما أولوية في السياسة الخارجية لموسكو منذ القدم، وقد ساهمت مجموعة من العوامل على تحقيق تواصل له أبعاد متعددة بين روسيا والعرب و لعل أبرز هذه العوامل كون ملايين من أبناء روسيا يدينون بالإسلام و هم أصليون ولدى العديد منهم التوجهات الوهابية التي لا تتفق مع التوجهات الإيرانية والتركية.[3]

يمثل الحضور الروسي في هذه المنطقة من العالم مقياس نهوض القوة الروسية وقدرتها على إثبات وجودها في مجابهة التحدي الأمريكي على الصعيد العالمي، إن علاقات روسيا بكل من تركيا و إيران والدول العربية هي التعبير الحي عن هذه الحقيقة وهي الأساس الواقعي لبحث مستقبل التعاون الإستراتيجي العربي الروسي، حيث ترى روسيا بأن استكمال نهوض

[1] أمجد جهاد عبد الله، مرجع سابق، ص ص 154- 155.

[2] Brezinski Zbigniew, Op.cit, p30

[3] ناصر زيدان، مرجع سابق، ص ص 256- 257.

القوة الروسية عالميا تقتضي إنجاز تصفية آثار التدخلات الأمريكية المباشرة داخل روسيا وفي مجالها الحيوي، فالنفوذ الروسي في منطقة المشرق العربي هو تعبير طبيعي عن حقيقة التشابكات التاريخية والسياسية و الثقافية التي تجمع الروس والعرب والتحرك الروسي في المنطقة لمجابهة النفوذ الأمريكي.[1]

تعد روسيا هذه المنطقة من المناطق المتاخمة لدول الاتحاد السوفييتي السابق التي تعتبرها روسيا مجالها الحيوي والاستراتيجي وهي تنظر إلى منطقة آسيا الوسطى والمنطقة العربية على أنهما أصبحت الآن مشتركين في تكوين ما يطلق عليه القادة الروس اسم" الفضاء الإسلامي الموحد"، كما أن بعض القادة الروس يرون أن مصالح روسيا الوطنية تتطلب منها السعي إلى تقديم نفسها كبديل عن الغرب في المنطقة.[2]

إضافة إلى أن القادة الروس يرون بأن العلاقات الروسية العربية حكمتها صلات سياسية و اقتصادية وتجارية و دينية وثيقة و بخلاف العديد من الدول الغربية لم تكن روسيا قط بالنسبة للشعوب العربية دولة مستعمرة كما أن تأييد الاتحاد السوفييتي السابق لحركات التحرر الوطني في العالم العربي أكسب روسيا احتراما في المنطقة، لذا فإن نموذج العلاقات الروسية العربية أصبح متوازنا ومتطورا في السنوات القليلة الماضية حتى أنها وصلت إلى مستوى إستراتيجي، حين تطابقت مواقفها مع الولايات المتحدة إزاء حل قضايا عملية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية في إطار " الرباعية الشرق أوسطية".[3]

لذا فإن روسيا تدرك جيدا خطورة الأوضاع التي تمر بها المنطقة العربية و الآثار التي سيخلفها الحراك العربي على توزيع القوى الإقليمية وترتيب التحالفات الدولية، خصوصا و أنها تسعى لملأ الفراغ الذي سيخلفه التراجع التدريجي للولايات المتحدة في المنطقة و بالطبع لن

---

[1] غالب قنديل، "**التعاون العربي الروسي: الأمن الإقليمي وإصلاح النظام الدولي**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009، ص ص 5-6.

[2] لمى المضر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص 363.

[3] Vitaly Naumin and other, "**Transformation in The Arab world and Russia's Interests**", Valai discussion club, Moscow, june 2012, pp 60-61.

يتحقق ذلك إلا بعد ضمان أمن إسرائيل وضمان تدفق النفط والغاز لأوربا ومحاصرة روسيا وإضعافها في مجالها الحيوي المتمثل في دول آسيا الوسطى بعد أن تم ضم دول أوربا الشرقية لحلف الشمال الأطلسي.

لذا كانت روسيا حريصة أن تحافظ على علاقاتها بهذه الدول وفق ما تقتضيه أهدافها في هذه المنطقة، فبعد تبنيها لموقف مؤيد للحراك في ليبيا و موافقتها على القرار 1970 الصادر عن مجلس الأمن والذي تم استغلاله بما يخدم مصالح الدول الغربية، هذا ما جعلها تصرح بأن ما يحدث في هذه الدول ليس إلا ثورات ملونة تحت الرعاية الأمريكية ، و هو الأمر الذي جعلها أيضا تثبت على موقفها الرافض لأي تدخل عسكري جديد في المنطقة رغم تزايد سخط بعض الدول العربية وشعوبها من سياسة روسيا الداعمة لنظام الأسد في سوريا.

لقد أدركت روسيا قبل فوات الأوان أن الديمقراطية التي تنادي بها الويلات المتحدة الأمريكية وتسعى إلى إرسائها في دول الربيع العربي ليست إلا سياسة يراد بها تغيير الأنظمة السياسية القائمة خاصة في دول المشرق العربي القريبة من إيران، حيث أن تغييرها سيؤدي حتما إلى تغير الخارطة الإقليمية و خارطة التحالفات الروسية مع دولها، وهذا يعني أمرا واحدا ألا وهو غلق المجال المتبقي لروسيا في جنوبها الغربي بعد محاصرتها غربا بحلف الناتو.

وفقا لما تقدم يمكننا التوصل إلى عدة عوامل تتعلق بتحديد المكانة الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية. ترتكز هذه العوامل على نقاط ضعف الموقع الجغرافي الروسي و التي ستؤثر حتما على مكانتها السياسية وستتحكم أيضا في دورها الإقليمي والدولي، لذا من البديهي أن تكون الأولوية الجيوبوليتيكية الروسية هي بناء تكتل من الدول الحليفة لها من خلال توطيد علاقاتها مع الدول التي لها حدود مباشرة أو غير مباشرة معها (وهنا نقصد إيران، سوريا و إن أمكن تركيا)، فوقوف هذه الدول في صفها سيجعلها بمثابة آلية للإنذار المبكر لأي خطر محتمل.

وهنا نستحضر مقولة فيكتور بوسوفاليوك – مبعوث روسي سابق إلى منطقة الشرق الأوسط – أن البعض لا يقدر دائما أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا، فالولايات المتحدة تبعد آلاف الأميال عن المنطقة، لكن ما من أحد يشكك في مصالحها الإستراتيجية، غير أن هذه المنطقة بالنسبة لروسيا هي جار قريب، ليس في المعنى الجغرافي فحسب.[1]

[1] سامي ريحانا، مرجع سابق، ص 256.

المبحث الثاني: المكانة الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أغنى مناطق العالم بالموارد الطبيعية و هذا ما يجعل منها وجهة مهمة لروسيا، هذه الدولة التي تسعى للنهوض باقتصادها الذي يعتبر اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، لذا فمن المهم تحديد الأسس التي ستعتمدها روسيا في علاقاتها الاقتصادية مع دول هذه المنطقة و التوجهات التي ستتبناها لتحقيق مصالحها الاقتصادية.

المطلب الأول: نظرة روسيا لاقتصاديات دول الشرق الأوسط

إن التطرق لطبيعة اقتصاديات دول الشرق الأوسط سيساعد كثيرا في تحديد الجوانب التي ستستفيد منها روسيا في سياستها الاقتصادية في المنطقة، وسيكون هذا من خلال التطرق لأهم الموارد الاقتصادية التي تعتمد عليها دول الشرق الأوسط و بالتالي معرفة نقاط ضعف وقوة هذه الاقتصاديات.

الفرع الأول: الموارد الاقتصادية لدول المنطقة

تشكل الموارد الاقتصادية عاملا حيويا في غنى الدول الحديثة، فمنذ القرن 20 أصبحت قوة الدول ترتكز على الموارد الطبيعية خاصة بعد اكتشاف النفط و إذا ما دققنا في موارد الشرق الأوسط لوجدنا أنه أغنى منطقة في العالم في إنتاج النفط (36% من إنتاج العالم) وأكبر كمية احتياطية من هذه السلعة تتركز في أراضيه، حيث تشكل ما نسبته 65% من الاحتياطي النفطي العالمي تقريبا، كما أن هذه المنطقة غنية بالغاز الطبيعي حيث يشكل 10% من الإنتاج في العالم و احتياطه 30 % من الاحتياطي العالمي.[1]

على الرغم من استحداث مصادر بديلة للطاقة، فمن المتوقع أن تظل للبترول أهمية نسبية كبيرة وإلى جانب ذلك فهناك بعض الاعتبارات الأخرى التي يتعين أخذها في الاعتبار عند تقييمها لأهمية بترول الشرق الأوسط، أن واردات الدول الصناعية وواردات الدول النامية من البترول سوف تتزايد وأن بدائل الطاقة بالإضافة إلى قرب حقول بترول الشرق الأوسط من

[1] علي وهب، مرجع سابق، ص ص 79- 80.

السوق الأوربي، و مما يزيد بترول الشرق الأوسط أهمية هو تمتعه بمزايا نسبية مثل، انخفاض تكاليف إنتاجه نظرا لقلة عمق الآبار وارتفاع نسبة النجاح في اكتشافه و انخفاض نفقات البحث والاستثمارات المطلوبة، إضافة إلى أن الشرق الأوسط ينتج خامات بترولية خفيفة و متوسطة وثقيلة وهذه الأنواع تناسب الأسواق المختلفة.[1]

يتوزع النفط في ثلاث حقول رئيسية في الدول العربية الشرق أوسطية، حقول شمال العراق وتغطي حوالي 15% من أراضي العراق، ويسهم هذا الحوض بنحو 6% من إجمالي النفط العربي. حوض الخليج العربي ويتمثل بكافة الحقول الممتدة بالقرب من سواحل الخليج العربي في العراق و الكويت و السعودية و الإمارات و البحرين وقطر وعمان ويعتبر هذا الحوض من أغنى الأحواض النفطية ليس في الوطن العربي فحسب بل في العالم بأسره فينتج هذا الحوض ما يعادل نحو 65% من إنتاج النفط العربي حوض سيناء وخليج السويس و هي حقول بحرية برية، و مساهمة هذا الحوض في الإنتاج النفطي العربي محدود وأيضا يقع هذا الحوض ضمن أطماع إسرائيل، وتعتبر كل من السعودية و الكويت و العراق و الإمارات العربية أكبر الدول المصدرة للنفط و تشكل موارد النفط فيها الموارد المالية الرئيسية.[2]

إنتاج الدول	إنتاج النفط (ألف برميل/يوم)	الغاز الطبيعي المسوق(مليون م³/سنة2011)
الإمارات	2654	52300
السعودية	9760	92300
العراق	2928	9000
الكويت	2978	13500
إيران	3749	188753
قطر	735	202500

الجدول رقم (01) : يوضح كمية إنتاج النفط والغاز الطبيعي في دول الشرق الأوسط لسنة 2012.

المصدر: من إعداد الباحثة، استنادا إلى إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013.

[1] هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص ص 21-22.

[2] سريان محمد سعيد بدرانة، **جغرافية الوطن العربي السياسية**، (عمان: دار عماد الدين، 2009)، ص ص 450- 452.

وفقا للإحصائيات الموضحة في الجدول 01 نجد أن كل من السعودية والإمارات والكويت والعراق وإيران من أكبر منتجي النفط والغاز في المنطقة، فتحتل السعودية الصدارة في إنتاج النفط في المنطقة بمقدار 93110 ألف برميل في اليوم لسنة 2011، تليها إيران بمقدار 36230 ألف برميل في اليوم. أما بالنسبة للغاز الطبيعي فنجد أن إيران تحتل الصدارة في كمية إنتاجه وتسويقه حيث بلغت ما مقداره 187.357 مليون متر مكعب لسنة 2010، تليها قطر بمقدار 96,335 مليون متر مكعب من نفس السنة. وتنعكس هذه الأرقام الكبيرة لإنتاج النفط والغاز بالسلب على اقتصاديات هذه الدول التي أصبحت تعتمد اعتمادا كبيرا على العائدات المالية الضخمة التي تحققها من هذا القطاع (انظر الجدول رقم 02).

	الإمارات	السعودية	العراق	الكويت	قطر	مصر
إيرادات النفط و الغاز من الناتج المحلي (%)	31.6	45.6	56.2	62.6	27.2	4.5

الجدول رقم (02) : يوضح نسب إيرادات النفط والغاز الطبيعي في الناتج المحلي العربي لسنة 2012.

المصدر: من إعداد الباحثة، استنادا إلى إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013.

أما بالنسبة لمساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الشرق أوسطي فنجد أن معظم دوله تقريبا تعاني من ضعف بنيته التحتية، ويعتمد اقتصادها على الصناعات النفطية أكثر من الصناعات التحويلية. تواجه الصناعة في الدول العربية العديد من التحديات ولم ترق إلى المستوي المطلوب وتتقدم ببطء، بالإضافة إلى أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي مازالت ضعيفة ولذلك تحتاج إلي إزالة القيود والمعوقات التي تواجهها. حيث يستحوذ القطاع الإستخراجي على نسبة 60% من حجم النشاط الاقتصادي العربي وبصفة خاصة صناعة النفط والغاز، فيما لا تزيد مساهمة القطاع التحويلي في الناتج القومي العربي على 10% في الوقت الذي تصل فيه مساهمة هذا القطاع إلى 35 % في دول جنوب شرقي آسيا، حيث أن

الصناعات التحويلية في الوطن العربي تمثل نسبة ضئيلة جدا ولم ترق إلى المستوى المطلوب.[1]

أما بالنسبة لكل من إيران وتركيا فنجد أن هناك فروقا كبيرة في القطاع الصناعي، وهذا راجع بالأساس لكون تركيا من أكبر مستوردي النفط والغاز الطبيعي وهذا ما جعلها تعتمد على قطاع الخدمات وتطور قطاعها الصناعي، حيث يمثل قطاع الخدمات ما نسبته 63%، أما الصناعة فتمثل 28% أما الزراعة فتمثل 9% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2012.[2]

في المقابل و رغم أن إيران تعد من أكبر الدول المصدرة للنفط والغاز في العالم، إلا أن العقوبات الاقتصادية التي تفرضها عليها الدول الغربية دفعتها لاستغلال الخبرات المحلية لمواجهة هذه الظروف، لذا فإننا نجد أن قطاع الخدمات يمثل 47.3% من الناتج الإجمالي المحلي في حين أن قطاع الصناعة يمثل 14.7% أما القطاع الزراعي فيمثل 11% حسب تقديرات 2010.[3]

وبالنسبة للإنتاج الزراعي نجد أن منطقة الشرق الأوسط من أغنى مناطق العالم بالأراضي الصالحة للزراعة حيث تقدر بنحو 5 ملايين كم² وهي تمثل 50% من المساحة الإجمالية للقارة الأوربية، لكن يزرع من هذه المساحة حوالي 10% تقريبا.[4] و بلغت قيمة الناتج الزراعي للدول العربية في عام 2012 حوالي 137.8 مليار دولار أمريكي مقابل حوالي 135.3 مليار دولار في سنة 2011 أي بزيادة نسبتها 1.8 % وأصبح بذلك يمثل حوالي 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وعلى صعيد الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع

---

[1] الطيب الصادق، **مساهمة الصناعة العربية في الناتج القومي متواضعة**، تاريخ الاطلاع: 2014/09/26، متحصل عليه من: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=88378&eid=493

[2] **الزراعة في تركيا**، تاريخ الإطلاع: 2015/01/10،متحصل عليه من: /http://fanack.com/ar/countries/turkey/economy/agriculture

[3] **القطاعات الاقتصادية في إيران**، تاريخ الاطلاع: 2015/01/10، متحصل عليه من: /http://fanack.com/ar/countries/iran/economy/economic-sectors

[4] علي وهب، مرجع سابق، ص 80.

الغذائية الرئيسية في سنة 2011 ، فقد سجل تحسنا طفيفا لعدد من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2011 وفي مقدمتها الحبوب من ضمنها القمح والأرز وفي المقابل، سجلت بعض السلع شبه اكتفاء ذاتي كالفواكه 98.5 %، في حين حققت بعض السلع فائضا وتشمل الخضروات % 106.6.[1]

الفرع الثاني: مكامن قوة وضعف اقتصاديات المنطقة بالنسبة لروسيا

إن تحديد نقاط قوة وضعف اقتصاديات هذه الدول سيوصلنا حتما إلى الجوانب التي ستحاول من خلالها روسيا الاستفادة منها و استغلالها بما يخدم مصالحها الاقتصادية، كما وستحدد الأسس التي ستتحكم في توجهات روسيا الاقتصادية في المنطقة، ويمكن أن نجملها فيما يلي:

- أن معظم دول هذه المنطقة من أكبر دول العالم في إنتاج النفط و الغاز، و هذا ما يعني أنها تساهم بقدر كبير في نمو الاقتصاد العالمي الذي تعتبر فيه الطاقة العصب الحيوي. الأمر الذي سيجعل هذه المنطقة مركز استقطاب عالمي تتركز فيه مصالح الدول الكبرى حول ضمان توريدات النفط والغاز الطبيعي.
- إقتصاديات هذه الدول تعتمد على عائدات النفط بالدرجة الأولى وهذا ما يجعل منها اقتصاديات ريعية تتأثر بأسعار النفط والغاز. و هي النقطة التي تشترك فيها روسيا مع هذه الدول باعتبار أن اقتصادها عبارة عن اقتصاد ريعي، و بالتالي فإن تعاون روسيا معها يعني التحكم في الأسعار وضمان استقرارها بما يخدم اقتصادها.
- تتمتع اقتصاديات هذه الدول بعوائد مالية ضخمة و هذا يعني أن فتح باب الاستثمارات الروسية في هذه الدول سيدعم اقتصادها الوطني. كما أن جذب مستثمري هذه الدول إلى روسيا سيعود بالربح والفائدة عليها.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص 6.

- يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الضعيفة في أغلب دول هذه المنطقة، ما يدفع روسيا إلى الاستفادة من خبرتها الصناعية خاصة في مجال الصناعة الاستخراجية للنفط والغاز.
- أن دول المنطقة التي تفتقر لموارد الطاقة سواء النفط أو الغاز سيجعل منها أسواق مهمة لتصدير الغاز والنفط الروسي باعتباره من الأسواق القريبة بدل استيرادها من دول أخرى.
- تعتمد بعض الدول الشرق أوسطية على الصادرات الزراعية كأحد الموارد المهمة لاقتصادياتها، وحسب وجهة نظر روسيا يمكن للتعاون في القطاع الزراعي أن يخدم اقتصادها خاصة و أن قطاعها الزراعي ضعيف جدا.

المطلب الثاني: التوجهات الاقتصادية لروسيا في الشرق الأوسط

روسيا كدولة منتجة للطاقة تنظر لدول الشرق الأوسط الغنية بالنفط والغاز كشركاء ومنافسين في نفس الوقت، و تشترك معهم مصلحة الحفاظ على أسعار النفط في مستويات مرتفعة و تأمل تنظيم المنافسة في أسواق الغاز. كما أن الشركات الروسية لها مصالح في مجال النفط ومشاريع الغاز في دول مثل العراق وإيران و السعودية ودول أخرى.[1]

كذلك تعتبر عدة دول من الشرق الأوسط من مستهلكي صادرات التكنولوجيا العالية الروسية، باستكمال بناء محطة بوشهر في إيران لديها خطط مماثلة في سوريا، كذلك تسعى لبناء خطوط للسكك الحديدية في المملكة العربية السعودية، كما أنها تؤجر وتبيع طائرات تجارية لإيران.[2] كما أن منطقة الشرق الأوسط تشهد ارتفاع الطلب المستمر على منتجات الوقود والصناعة الطاقوية و العسكرية والتعاون في مجال الدفاع و أدوات الاستثمار، وهذا بمثابة حافز لروسيا لتعزيز التحديث الداخلي ورفع مستوى قدراتها العملية والإمكانيات التقنية لتلبية احتياجات هذه الأسواق الشرقية الكبيرة.[3]

[1] Dmitri Trenin, Op.cit, p6.

[2] Ibid.

[3] V.V. Naumkin and other, "**Russia and The Greater Middle East**", Russian International Affairs Cuoncil ,N 9, Moscow, 2013, P32.

الفرع الأول: التوجه نحو تركيا

منذ وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة شهدت العلاقات الروسية التركية تحسنا ملحوظا وقد استفادت عدد من القطاعات التركية إلى حد كبير من توثيق العلاقات الاقتصادية، فكانت حكومة حزب العدالة والتنمية حريصة على الحفاظ على هذه العلاقات التي كانت عنصرا هاما في نمو الاقتصاد التركي نموا ملحوظا خلال السنوات 10 الماضية. حيث بدأت حكومة البلدين بإقامة " شراكة إستراتيجية" سنة 2010 بما في ذلك مجلس التعاون رفيع المستوى ومؤتمرات القمة السنوية ومجموعة التخطيط الإستراتيجي المشترك المكلفة بالنهوض بالحقوق الاقتصادية والسياسية والثقافية.[1]

فكل من روسيا و تركيا تتنافس على الطاقة في بحر قزوين و آسيا الوسطى، حيث تريد روسيا السيطرة على توزيع وتصدير موارد الطاقة في تلك المناطق، و قد عارضت روسيا مشاريع تقدم وسائل بديلة لتصدير موارد الطاقة إلى أوربا و مد خطوط أنابيب عابرة كخط أنابيب نابوكو، في حين تؤيد تركيا هذه المبادرات و تأمل في أن تصبح مركزا لنقل الغاز الطبيعي لأوربا.[2] (أنظر الخريطة رقم 04)

[1] Stephen J.Flanagan, "**The Turkey, Russia, Iran Nexus : Driving Forces and Strategies**" ,Centre For Strategic and International Studies , Washington, march2013, p4.

[2] F. Stephen Larrabee, **Troubled Partnership : US Turkish Relations In An Era Of Global Geopolitical Change** (United States : The RND corporation, 2010) p50

الخريطة رقم(04) : خط نابوكو

Sourse : F. Stephen Larrabee, Op.cit, p 50.

فتركيا تقدم نفسها على أنها لاعب أساسي في مسار خط أنابيب نابوكو، وفقا لميزة موقعها بجوار نحو 70 % من الاحتياطيات المعروفة في العالم من النفط والغاز في الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه تقع بجوار واحدة من أكبر المناطق المستهلكة للطاقة في العالم وهي أوروبا.[1] من خلال إستراتيجية الطاقة في تركيا فهي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الحاجة إلى تأمين الإمدادات من روسيا مع طموحها في أن تصبح جسر الطاقة الحيوي إلى أوربا الغربية، كما أنها تسعى إلى التقليل من اعتمادها الشديد على الغاز الطبيعي والبترول من خلال التنويع.[2]

سعت روسيا جاهدة لتقويض هذا المشروع الذي تسعى من خلاله الدول الأوربية إلى نقل الغاز الطبيعي إليها من دول آسيا الوسطى دون المرور بروسيا، وهو الأمر الذي رأت فيه روسيا تهديدا لمكانتها في توريد الغاز. و ذلك من خلال عرض شراء جميع صادرات أذربيجان

[1] راشد ابانمي، **خط أنابيب نابوكو: اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة**، ، تاريخ الاطلاع: 2014/12/24 متحصل عليه من: http://www.aleqt.com/2009/07/25/article_255824.html.

[2] Stephen J.Flanagan, Op.cit, p 5.

من الغاز الطبيعي منذ 2009، إضافة إلى اقتراحها بناء خط أنابيب يمتد من أراضيها إلى الدول الأوربية أطلق عليه اسم "التيار الجنوبي".[1] وكما هو موضح في (خريطة رقم 05) فإن هذا الخط يمر عبر البحر الأسود إلى بلغاريا ثم إلى صربيا ومنه إلى باقي الدول الأوربية مستبعدا تركيا على عكس خط نابوكو، لكن تركيا بدورها تحصل على وارداتها من النفط من روسيا عبر خط أنابيب آخر يسمى بالسيل الأزرق.

الخريطة رقم(05) : توضح سير أنبوب نقل الغاز " السيل الأزرق" من روسيا إلى تركيا

Sourse: http://www.gazprom.com/about/production/projects/pipelines/blue-stream/

تعتبر روسيا أكبر شريك تجاري لتركيا و أكبر مورد للغاز الطبيعي كما أن روسيا هي أيضا سوق مهمة لصناعة الإنشاءات التركية، حيث تمثل المشاريع التركية في روسيا ربع المشاريع التي تقوم بها الشركات التركية حول العالم. وتعتبر الطاقة عنصر هام في دفع العلاقات بين أنقرة و روسيا حيث تزود روسيا تركيا بـ 65% من الغاز الطبيعي و 40% من النفط، و يقترح المسؤولون الأتراك أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية، يمكن زيادة واردات الغاز الطبيعي من روسيا إلى 80% في العقد القادم. كما تطورت الاستثمارات الروسية في تركيا

[1] F. Stephen Larrabee, Op.cit, p 58.

وخاصة في مجال الطاقة و السياحة و قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية بشكل واضح في السنوات الأخيرة.[1] ففي سنة 2011 صدرت تركيا 1.09 مليار دولار من المنسوجات و 942 مليون دولار من الخضروات والفواكه و 831 مليون من السيارات التركية لروسيا و قدرت قيمة الاستثمارات التركية المباشرة في روسيا بمبلغ 7.3 مليار دولار نهاية سنة 2011.[2] وقد وصل إجمالي التجارة الثنائية إلى 33 مليار دولار في سنة 2012 حيث احتلت واردات تركيا من الطاقة حوالي 80% من هذا الحجم، وروسيا هي ثالث أكبر سوق لصادرات تركيا و كل دولة لها استثمارات كبيرة مباشرة في الدولة الأخرى.[3]

سمحت الفوائد الاقتصادية الكبيرة بين البلدين لعزل علاقاتها التجارية والاستثمارية من الاختلافات في سياساتهما الخارجية حول قضايا شرق البحر الأبيض المتوسط والقوقاز والمنافسة على التحكم في تدفقات الطاقة من حوض بحر قزوين.[4] حيث عملت أنقرة على منع تصاعد التوترات السياسية مع موسكو حول سوريا والتطورات الأخرى في العالم العربي من التأثير على علاقاتها الاقتصادية و الطاقوية.[5]

لقد أعرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أثناء زيارته لتركيا في الأول من شهر ديسمبر عام 2014 للمشاركة في الاجتماع الخامس لمجلس التعاون الروسي التركي المشترك رفيع المستوى، عن تقدير بلاده لاستقلالية تركيا التي لم ترضخ للضغوط ولم تؤيد العقوبات ضد روسيا وقال بوتين: نقدر عاليا استقلالية قرارات تركيا بما في ذلك فيما يتعلق بقضايا التعاون

[1] Ibid, p 49.

[2] Stephen J.Flanagan, OP.Cit, p4.

[3] Ibid , p 5.

[4] Ibid, p4.

[5] Ibid, p7.

الاقتصادي مع روسيا، و أضاف أن الشركاء الأتراك لم يضحوا بمصالحهم إرضاء للأطماع السياسية للغير، مشيرا إلى أن هذا المنظور مدروس وبعيد النظر حقا.[1]

كما أكد بوتين أن تركيا كانت ولا تزال شريكا تجاريا مهما لروسيا، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2013 نحو 32.7 مليار دولار أمريكي، كما تجاوز إجمالي الاستثمارات الروسية المتراكمة في تركيا 1.7 مليار دولار، وحجم الاستثمارات التركية في روسيا تقترب من مليار دولار. كما أشار الرئيس الروسي إلى أن هناك نحو 100 شركة بناء تركية تعمل في روسيا عدد منها شارك في تشييد البنية التحتية لدورة الألعاب الأولمبية في سوتشي، ومن المنتظر أن تشارك في بناء مرافق للأحداث الرياضية الدولية الكبرى التي ستعقد في روسيا في السنوات المقبلة.[2] وتم توقيع أكثر من 60 اتفاقية في مجالات التعاون المختلفة، كما ستشارك روسيا في بناء أول محطة نووية في تركيا في مدينة مارسين، والتي من المقرر أن تدخل الخدمة في 2019.[3]

وفي مجال الطاقة أكد بوتين أن الطاقة في العقود الأخيرة لعبت دور القاطرة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، فتركيا هي ثاني أكبر مشتر بعد ألمانيا للغاز الطبيعي الروسي الذي يجري توريده عبر "الممر الغربي" المار عبر أراضي أوكرانيا و مولدوفا ورومانيا وبلغاريا، وكذلك من خلال خط أنابيب السيل الأزرق، وفي العام الماضي زودت روسيا تركيا بنحو 26,6 مليار متر مكعب من الغاز.[4]

---

[1] **بوتين: تركيا كانت ولا تزال شريكا تجاريا مهما لروسيا**، ، تاريخ الاطلاع:2014/12/01، متحصل عليه من:
http://arabic.rt.com/news/766265%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7%D8%A3%D9%86%D8%A7%D8%B6%D9%88%D9%84%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%B1%D8%AC%D8%A8-/%D8%B7%D9%8A%D8%A8-%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86

[2] نفس المرجع.

[3] محمود سمير الرنتيسي، "**العلاقات التركية الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي**"، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2014، ص 7.

[4] نفس المرجع.

كما أعلن بوتين عن إلغاء مشروع السيل الجنوبي الهادف لنقل الغاز إلى عدة دول أوروبية مثل: بلغاريا و النمسا وصربيا والمجر وسلوفينيا عبر البحر الأسود بسبب الموقف الأوروبي بفرض عقوبات على روسيا، و كان المقترح البديل هو الاعتماد على خط السيل الأزرق الموجود وبناء خط السيل الأزرق 2 (خريطة 06) بنفس طاقة المشروع الملغى عبر البحر الأسود إلى سامسون التركية ثم بريا إلى أنقرة، ومن هناك يتجمع عند الحدود التركية– اليونانية، وتتحول أنقرة بذلك إلى بوابة شرقية لصادرات الغاز الروسي إلى أوروبا وهو ما يعزز موقف تركيا التي هي في حل من قوانين الاتحاد الأوروبي، كما يتحدث بعض الخبراء عن إمكانية إنشاء مصنع مشترك في تركيا على ساحل المتوسط لتصدير الغاز المسال لكافة دول أوروبا.[1]

الخريطة رقم (06) : توضح خط السيل الأزرق 02

المصدر: قناة روسا اليوم، طي السيل الجنوبي وبدء الندم الأوربي.

[1] نفس المرجع، ص 8.

الفرع الثاني: التوجه نحو الدول العربية الشرق أوسطية

يتصور الوعي التقليدي الروسي بلدان الخليج العربي(المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، عمان، الإمارات العربية المتحدة) كمكان تحققت فيه كل الآمال المنشودة لسكان هذه البلدان، التي كانت حتى عهد قريب إقطاعية متخلفة، والتي بنت بفضل ثرواتها النفطية جنة تكنولوجية ومجتمع الازدهار الشامل والثروة.[1]

على مدى الأعوام العشرة الماضية، استطاعت روسيا إعادة بناء علاقاتها بعدد من الدول العربية، التي تراها حليفة تقليدية لها، وفي المقدمة سورية وليبيا و مصر. وأصبح لروسيا مصالح حقيقية في هذه الدول ستتأثر حتما ولو مرحليا بعدم الاستقرار الذي يجتاحها وقد تتضرر كلية بتغيير النظم الحاكمة فيها.[2]

فكان لخفض العلاقات الدبلوماسية بين روسيا وقطر نتيجة الأوضاع التي تمر بها المنطقة أثرا واضحا على التعاون الاقتصادي بين هاتين الدولتين، حيث تسبب في تقلص حجم التبادل التجاري وتعليق عشرة اتفاقيات من بينها اتفاقية الاستخدام السلمي للطاقة النووية، إلا أنه في الآونة الأخيرة بدأت تتحسن العلاقات بين الدولتين بعد تبادل الوفود الزيارات.[3] لذا فإن المفكرين الروس يرون أنه يجب على روسيا تغيير نمط التعاون مع الدول العربية، فبدلا من التركيز على دولتين أو ثلاث دول، وبدلا من التركيز على خمسة مشاريع إلى عشرة، يجب توزيع المخاطر بزيادة عدد النظراء وتوسيع نطاق استثمار رأس المال في العالم العربي.[4]

---

[1] س.غ لوزيانين، مرجع سابق، ص 101.

[2] نورهان الشيخ،" **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي**"، في أحمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014)ص ص 302- 303.

[3] **وفد روسي إلى قطر لبحث مستقبل العلاقات بين البلدين**، تاريخ الاطلاع: 2014/12/27:
http://anbamoscow.com/russia/20140210/389269710.html

[4] V.V. Naumkin and other, Op.cit, p 34.

لقد قامت القيادة الروسية باتخاذ مجموعة من الخطوات لتحسين هذه الأوضاع، وذلك بإنشاء وكالة تأمين الصادرات (لحماية رأس المال من المخاطر) و تأسيس صندوق الاستثمار المباشر الروسي لتعزيز الاستثمار المشترك في روسيا وخارج حدودها بما في ذلك العالم العربي، والخطوة التالية هي إنشاء البنك العربي الروسي كحافز للمشاريع المشتركة.[1]

كما تم تأسيس منتدى "حوار روسيا الخليج" وهو الأول من نوعه، و استضافته البحرين في الفترة ما بين 14 و15 ديسمبر 2014، وذلك بتنظيم من وزارة التجارة والصناعة الروسية، وشهد المنتدى عقد العديد من اللقاءات الجانبية بين قطاعات الأعمال الخليجية ونظيراتها الروسية التي شملت بحث الفرص الاستثمارية المتاحة للتعاون في مجالات البنية التحتية والمشاريع التنموية، والتصنيع والزراعة والطاقة والتمويل الإسلامي، كما تم استعراض سبل تعزيز العلاقات والروابط التجارية بين دول الخليج وروسيا.[2]

وقد أثمرت هذه الجهود بمبادرة تقدم بها "صندوق البحرين السيادي" للمشاركة كممول مساهم في تنفيذ جميع مشاريع استثمار " الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة " بنسبة 5% من حجم الاستثمار الكلي، وصرح وزير التجارة والصناعة الروسي دينيس مانتوروف في مقابلة" أن روسيا تحصل على هذه الأموال من أصدقائها في الشرق الأوسط وليس من الغرب"، في إشارة منه إلى قدرة روسيا على الحصول على التمويل اللازم للمشاريع من دول أخرى وليس فقط من الدول الغربية التي فرضت عقوبات اقتصادية ضد روسيا بسبب موقفها من أزمة

[1] Ibid , p33.

[2] **انطلاق منتدى "حوار روسيا – الخليج" لتعزيز التعاون بين الجانبين**، تاريخ الاطلاع: 2014/12/27، متحصل عليه من: http://arabic.rt.com/news/767960%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA/

أوكرانيا، ومست العقوبات المفروضة قطاعات مختلفة من الاقتصاد الروسي، أبرزها الحد من وصول روسيا لأسواق رؤوس الأموال العالمي[1].

يتصدر التعاون والتنسيق في مجال الطاقة أولويات السياسة الروسية في المنطقة العربية، وحوله تتمحور الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسي مع الدول العربية، لاسيما دول الخليج العربي، ويلي ذلك أوجه التعاون الأخرى، سواء في المجال التقني أو الاقتصادي. فقطاع الطاقة يمثل أحد المجالات الأساسية التي تتلاقى فيها المصالح العربية و الروسية، وهو جوهر الشراكة العربية الروسية في المستقبل ودعامتها الأساس.[2]

حيث تنظر روسيا إلى دول الخليج لاسيما السعودية بوصفها حليف لها في سوق الطاقة العالمية، لا منافسة لها وتسعى روسيا إلى التنسيق والتعاون مع هذه الدول في إطار محورين أساسيين، أولهما الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج، خاصة أن روسيا تشارك في اجتماعات أوبك كمراقب. ثانيها الاستثمارات الروسية في قطاع النفط العربي إذ تقبل شركات النفط الروسية بشدة على الاستثمار في قطاع النفط في الدول العربية، من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج.[3]

فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمتين في مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك في مجال الصناعات البتروكيماوية، حيث تعد من أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم من خلال 15 شركة كبرى تنتشر فروعها في مختلف أنحاء العالم.

---

[1] **صندوق البحرين السيادي يشارك في تمويل مشاريع الاستثمار الروسية**، تاريخ الاطلاع: 2014/12/27، متحصل عليه من:
http://arabic.rt.com/news/769100%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8% %B3%D9%8A %D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8/AF%D9%8A-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA

[2] نورهان الشيخ ،" **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي**"، مرجع سابق، ص 303.

[3] نفس المرجع.

وتعد الشركات الروسية خاصة " لوك أويل" و " غاز بروم" من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة. وقامت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول العربية جملة من المشاريع العربية التي تعد نواة لتطوير التعاون في هذا المجال، وفي مقدمتها السعودية، مصر، سوريا، العراق.[1]

وبالفعل بدأت روسيا بإنشاء مشاريع مشتركة مع عدد من الدول العربية في هذا المجال من أبرزها:[2]

- إنشاء مؤسسة لوكسار المشتركة بين لوك أويل الروسية وشركة النفط الوطنية السعودية لاستكشاف و استثمار حقول الغاز في صحراء الربع الخالي لمدة 40 سنة.
- إجراء تعاون لإنتاج النفط بين شركة لوك أويل الروسية و مصر يصل إلى 10% من الإنتاج المصري من النفط.
- مد خط الغاز العربي في الجزء المار بسوريا من الحدود السورية الأردنية إلى مدينة حمص في سوريا.
- إنشاء مصنع لتكرير النفط في سوريا و آخر لتحويل الغاز.

كما تمثل المنطقة العربية سوقا مهمة ذات قدرة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الإستراتيجية و المعمرة مثل الآلات والمعدات و الأجهزة و الشاحنات والحبوب.[3] حيث تعتبر مصر من أكبر مستوردي القمح في العالم حيث تشتري حوالي 10 مليون طن من الأسواق الدولية و قد بلغت صادرات روسيا من القمح إلى مصر حوالي 3.6 مليون طن سنة 2013 وهي بذلك توفر نحو 40% من القمح المستهلك في مصر، و بلغ حجم التبادل التجاري بين كل من روسيا ومصر 2.9 مليار دولار من نفس السنة.[4] و بعد أن قامت روسيا بفرض

---

[1] المرجع نفسه.

[2] سعد شاكر شبلي، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس باراك أوباما**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013)، ص97.

[3] نورهان الشيخ ،" **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي**"، مرجع سابق، ص 304.

[4] " **تحالف روسي مصري في مجال الطاقة والزراعة والسياحة والتجارة**"، صحيفة العرب، السنة 37، العدد 9648، لندن، 2014/08/14، ص 11.

حظر على واردات بعض المنتجات الزراعية والغذائية من الدول الغربية التي فرضت عليها عقوبات في وقت سابق تتعلق بالأزمة الأوكرانية، اتفقت روسيا مع مصر لزيادة هذه الأخيرة لحجم صادراتها من المنتجات الزراعية إلى روسيا بنسبة 30%.[1]

وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وروسيا خلال عام 2013 حوالي 14 مليار دولار ، حيث ازداد حجم التبادل التجاري بين روسيا ودول الخليج العربي ليصل إلى 3.7 مليار دولار مقارنة بالعام الماضي حيث بلغ 2.3 مليار دولار. وشهد حجم التبادل التجاري بين روسيا ودول الخليج العربي زيادة مطردة منذ سنة 2009 رغم الأوضاع التي تمر بها المنطقة حيث تراوحت نسب الزيادة مابين 3% إلى 7%، وتعتبر الإمارات العربية أكبر شركائها التجاريين حيث وصل حجم التبادل بينهما إلى 2.5 مليار دولار سنة 2013 (انظر الشكل 02)، فبلغ حجم الاستثمارات الروسية في الإمارات 48.2 مليون دولار في حين بلغ حجم الاستثمارات الإماراتية في روسيا نحو 266.2 مليون دولار من نفس السنة.[2]

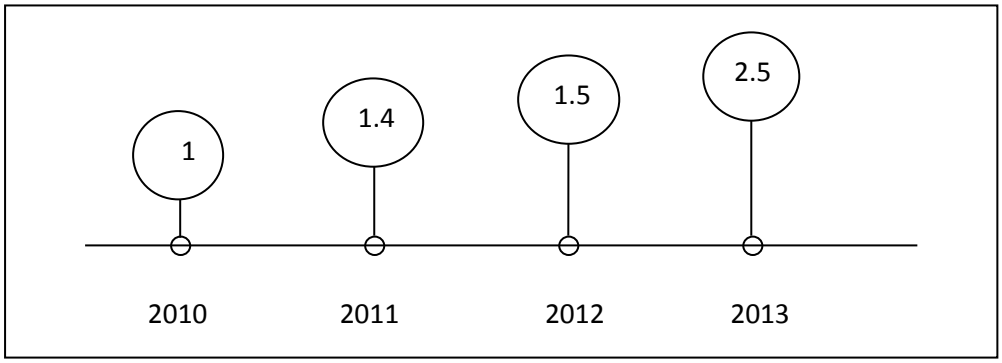

الشكل رقم (02) : يوضح حجم التبادل التجاري بين روسيا والإمارات العربية المتحدة (مليار دولار)

المصدر : http://ar.investinrussia.com/strany-persidskogo-zaliva

[1] **مصر سترفع حجم صادراتها الزراعية إلى روسيا بنسبة 30% في القريب العاجل**، تاريخ الاطلاع: 2014/10/03، متحصل عليه من:
http://arabic.rt.com/news/754846%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB%D8%A7%D8%AA%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A9-/%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86

[2] **روسيا ودول الخليج العربي**، تاريخ الاطلاع: 2014/12/27، متحصل عليه من:
http://ar.investinrussia.com/strany-persidskogo-zaliva

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك زيادة مطردة لحجم التبادل التجاري بين روسيا والإمارات العربية المتحدة خلال السنوات التي شهدت فيها دول هذه المنطقة توتر العلاقة مع روسيا نتيجة الحراك العربي، وهذا يشير إلى أن تشابك مصالحهم الاقتصادية أضحت أكبر من أن تلغى نتيجة التوترات السياسي

الفرع الثالث: التوجه نحو إيران

رغم أن الشراكة الاقتصادية مع إيران أقل نموا منها مع تركيا، إلا أنه خلال العقد الماضي أقر الكرملين بأن السوق الإيراني سوق متنامي وشريك محتمل في موازنة النفوذ الأمريكي والتركي في آسيا الوسطى والقوقاز. ورغم أن إجمالي التجارة الثنائية السنوية بين إيران وروسيا تضاعف ثلاث مرات خلال العقد الماضي إلا أن حجمها مازال صغير نسبيا، حيث يمثل حجم التجارة الروسية حوالي 1.8 % من حجم التجارة الخارجية الإيرانية في حين يمثل حجم التجارة الإيرانية 0.5% من حجم التجارة الروسية. وقد وصل حجم التبادل التجاري بين روسيا و إيران إلى 3.7 مليار دولار سنة 2011 و قد أعربت حكومتي هاتين الدولتين عن رغبتهما في زيادة حجم التبادل إلى 10 مليار دولار سنويا.[1]

تشكل الصادرات الروسية نحو إيران 3.4 مليار دولار وتشمل المعادن و المصنوعات المعدنية و المعادن الثمينة و الأحجار الكريمة و الماكنات و السفن ووسائل النقل و غيرها، أما الاستيراد من إيران فيتكون أساسا من السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية. و هناك هيئة حكومية دائمة مشتركة تسمى " اللجنة الروسية الإيرانية للتعاون التجاري الاقتصادي" و تعمل هذه اللجنة على مواصلة الاتصالات التجارية والاقتصادية وتنظيم و عقد الاتفاقيات الثنائية في هذا المجال و تم التوصل إلى العديد من الاتفاقيات خلال السنوات الأخيرة للتعاون التجاري بين الدولتين.[2] أما الصادرات الإيرانية لروسيا فلا تزال متواضعة نسبيا، حيث قدرت بـ 300 مليون دولار سنة

[1] Stephen J.Flanagan, Op.cit., pp 8- 13.

[2] حارث قحطان عبد الله، مثنى فائق مرعي، مرجع سابق، ص ص 298- 299.

2011 و تمثل ما نسبته 0.5% من إجمالي الصادرات الإيرانية و تشمل إلى حد كبير المواد الغذائية.[1]

تحتل تجارة السلاح جانبا أساسيا في التعاون الاقتصادي الروسي الإيراني وكذلك تطوير البرنامج النووي الإيراني ومساعدة إيران في العديد من مجالات التسلح البرية والبحرية والجوية ويمكن تفسير النمو المطرد في هذا المجال بين الدولتين انطلاقا من رغبة روسيا باستعادة مكانتها في سوق السلاح نظرا لما تمثله عائدات تجارة السلاح من مردود لا غنى عنه بالنسبة لروسيا، بحيث تعد روسيا المصدر الأساسي المتاح لإيران للحصول على الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية في ظل الحظر الدولي المفروض عليها.[2]

يمتد التعاون بين الدولتين إلى مجالات الطاقة، إذ تتشابه الدولتان في امتلاكهما لاحتياطات كبيرة من النفط والغاز و كونهما من الدول المتقدمة في حجم تصديرهما، ومن هنا تبرز أهمية هذا التعاون والتنسيق بينهما:[3]

- الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط، وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج، و بخاصة أن روسيا تشارك في اجتماعات منظمة الأوبك كمراقب.
- الاستثمارات المشتركة والتعاون المشترك لتطوير صناعة النفط الإيرانية، في ظل اتفاق عقد في 2008 بين شركة غاز بروم الروسية ووزارة النفط الإيرانية لتطوير التعاون المشترك في مجالي النفط والغاز، واتفق الطرفان على تشكيل مؤسسة مشتركة للتنقيب واستغلال الحقول النفطية ومكامن الغاز.

كما تم إنشاء منظمة للدول المصدرة للغاز بمبادرة من روسيا و إيران وقطر وذلك بهدف فك الارتباط بين أسعار الغاز و أسعار النفط، والتنسيق بين مصدري الغاز فيما يتعلق بالأسعار و إنشاء خطوط الأنابيب الجديدة لنقله، الأمر الذي يسهم في بلورة سوق عالمي للغاز و في

[1] Stephen J.Flanagan, Op.cit., p 24.

[2] حارث قحطان عبد الله، مثنى فائق مرعي، مرجع سابق، ص 299.

[3] نفس المرجع.

تحقيق الاستقرار العالمي، وقد تم الإعلان عن قيام المنظمة وتوقيع الميثاق الخاص بها في ختام منتدى الدول المصدرة للغاز في موسكو سنة 2008 و تم اختيار الدوحة مقرا للمنظمة.[1]

كما تعزز التعاون بين البلدين في إطار اتفاقية " النفط مقابل البضائع" على هامش اجتماعات "اللجنة الحكومية المشتركة الروسية الإيرانية للتعاون التجاري الاقتصادي " التي انعقدت في طهران في شهر سبتمبر 2014 لبدأ عملية الاستيراد من إيران، و من المنتظر استكمال جميع الإجراءات على هذا الصعيد لبدء التبادل ضمن هذا البرنامج، كما ناقشت روسيا و إيران صفقة بـ5 مليارات دولار في إطار برنامج النفط مقابل البضائع. كما أن روسيا و إيران تخططان للانتقال إلى التعامل بينهما بالعملتين الوطنيتين، والعمل على صياغة الأرضية القانونية اللازمة لذلك، مع العلم أنه لم تتحدد حتى الآن أية مواعيد للانتقال إلى التعامل بالعملتين الوطنيتين.[2]

[1] سعد الحمداني، مرجع سابق، ص ص 30-31.

[2] **موسكو وطهران بصدد بدء التعاون ضمن برنامج "النفط مقابل البضائع** " تاريخ الاطلاع: 2014/12/26:
http://arabic.rt.com/news/766489%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D8%B9/

المبحث الثالث: المكانة الأمنية والعسكرية للشرق الأوسط

يعتبر الجانب الأمني والعسكري من أهم الجوانب التي توليهما روسيا أهمية كبيرة بعد الجانب الاقتصادي و يرجع هذا إلى طبيعة المكونات الداخلية الروسية التي تجعل منها دولة سريعة التأثر بما يحدث في حدودها القريبة، لذا فإن روسيا تسعى إلى ضمان أمن هذه المناطق بتوسيع دوائرها الأمنية و بتوطيد علاقاتها بدول الشرق الأوسط.

المطلب الأول: المدركات الروسية للتهديدات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط

اختلفت المدركات الروسية عن التهديدات التي تواجهها روسيا الاتحادية في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط حلف وارسو، فانتهجت سياسة واقعية في علاقاتها مع الدول الغربية، لاسيما و أن التهديدات الموجهة لأمنها ومصالحها القومية لم تعد متأتية – كما في السابق– من احتمالات خوض حرب كونية مع الغرب، بقدر ما أصبحت نابعة من سياسات بعض القوى الإقليمية والدولية الرامية لإضعاف مكانة روسيا الدولية. وتبعا لذلك صارت نظرة روسيا للمعضلة الأمنية ذات طبيعة إقليمية وذاتية تركز على الأمن القومي للدولة الروسية والأقاليم التي تشترك معها في الرقعة الجغرافية، فضلا عن ذلك تزايدت المخاوف الروسية من تطور الأحداث في منطقة قزوين و آسيا الوسطى والقوقاز، و بخاصة في ظل تنامي الحركات الإسلامية التي ترى فيها روسيا خطرا على أمنها القومي.[1]

فروسيا قلقة إزاء مصادر التطرف الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط والتي تغذي التطرف المحلي بما في ذلك الإرهاب في شمال القوقاز، لأكثر من عقد من الزمن كانت الجماعات الانفصالية في الشيشان و الإرهاب الخطر الرئيسي للأمن القومي الروسي، هذه التجربة التي مرت بها روسيا، جعلت القادة الروس ينظرون للتهديدات الأمنية على أنها قادمة من الجنوب.[2]

[1] حارث قحطان عبد الله، مثنى فائق مرعي، مرجع سابق، ص 295.

[2] Dmitri Trenin, Op.cit. p5.

وفقا للعقيدة العسكرية الروسية الجديدة الصادرة في 26 ديسمبر 2014 و التي ركزت على أهم الأخطار الخارجية التي قد تهدد الأمن القومي الروسي، نذكر منها أبرز التهديدات التي ترتبط بمنطقة الشرق الأوسط، وهي تزايد التطرف والعمليات الإرهابية التي تهدد استقرار روسيا وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

الفرع الأول: الحراك العربي و الإسلام السياسي

أظهرت المواقف التي تبنتها السياسة الروسية تجاه الأحداث التي مرت بها بعض الدول العربية، تذبذبا و ارتباكا واضحا، فأعربت عن قلقها الشديد من التطورات الجارية في تونس، وتجنبت تأييد التحركات الشعبية و لكن مع سقوط النظام أعلنت عن تأييدها للثورة التونسية، ومع فوز الإسلاميين في الانتخابات بدى الموقف الروسي غير متحمس لما يجري من التجربة الديمقراطية في تونس. أما موقف روسيا من الأحداث في مصر فكان محيرا، فحينا كانت الخارجية الروسية تصدر بيانات التأييد للديمقراطية و حينا آخر كانت تعتبر أن الأزمة لا تحل إلا بالتفاوض بين الشعب والسلطة الحاكمة على أساس القانون.[1] و استمر عدم وضوح الموقف الروسي في التطورات البحرينية واليمنية والليبية، إلا أن تدخل حلف الأطلسي في ليبيا بذريعة إقامة منطقة حظر جوي جعلها تدرك خطورة تكرار هذا التدخل في سوريا، و هذا ما دفعها لدعم النظام السوري و استخدامها للفيتو عدة مرات في مجلس الأمن ضد قرار يدين النظام أو يفرض عقوبات عليه.

لقد جاء رد فعل الحكومة الروسية إزاء الأحداث التي شهدتها بعض الدول العربية حذرا ومتشككا، ولم تخف ريبتها في أن تكون عمليات لإرساء الديمقراطية، وإنما اعتبرتها أحداث لزعزعة استقرار المنطقة. فقد أثارت مخاوف و قلق القادة السياسيين في كونها أحد مظاهر الثورات الملونة التي شهدها الاتحاد السوفييتي السابق و كانت بتحريض من وكالات الاستخبارات الغربية والتي أدت إلى التغيير السياسي و تعزيز الديمقراطية الغربية. كما كان

[1] ناصر زيدان، مرجع سابق، ص ص 282- 284.

هناك قلق من استغلال حلف الناتو لهذه الأحداث للتدخلات الإنسانية في هذه الدول، وهناك أيضا تخوفات من ازدياد التمرد الإسلامي في شمال القوقاز وآسيا الوسطى القريبتين من هذه المنطقة.[1]

ومما لا شك فيه فإن الحراك العربي تسبب في بعض المشاكل للسياسة الخارجية الروسية ولكن الأهم من ذلك هو البعد الديني لهذه الثورات ومدى تأثيره على الأوضاع الداخلية في روسيا، خاصة وأن المحكمة الروسية العليا أدرجت جماعة الإخوان المسلمين ضمن قائمة المنظمات الإرهابية التي تهدد أمن روسيا سنة 2003. فوصول الإسلاميين إلى الحكم في دول الحراك العربي وجد له صدى لدى المسلمين الروس و شجع على تنامي الحركات المعارضة داخل هذا المجتمع، وقد أبدى الرئيس الروسي ميدفيديف آنذاك مخاوفه حينما قال" إن الثورات التي تشهدها الدول العربية سيكون لها تأثير مباشر على الوضع في روسيا".[2]

تعتقد النخبة الروسية وأغلب المفكرين فيها أن المسلمين السنة في الشرق الأوسط وبالذات قياداته في ظل الربيع العربي أصبحت بالإضافة إلى أوربا و الولايات المتحدة تنظر للسياسة الروسية على أنها أحد العقبات التي تقف على طريق تعاظم القوة السياسية والوعي الذاتي لشعوب هذه الدول. وحسب رأيهم فإنه يجري وبشكل نشيط طبع تصور في ذاكرة المواطنين أن موسكو تكاد تعمل على إعاقة السعي الديمقراطي لشعوب الشرق الأوسط، حيث تقلصت نسبة العلاقة الودية نحو روسيا في مصر والتي تعتبر عادة هي المؤشر النسبي للشارع العربي، من حوالي 50 % سنة 2007 إلى 30 % في 2012 ، وفي الأردن وصل هذا المؤشر إلى 25 % وفي تركيا إلى 16 % فقط، فالمزاج المعادي لروسيا في العالم العربي

[1] Roland Dannreuther, "**Russia and the Middle East Crises**", Russian Analytical Digest, Research Centre for East European Studies, No. 98, Germany, July 2011, p 2.

[2] Alexey Malashenko, "**Russia And The Arab Spring**", Carnegie Moscow Center, Moscow, October 2013, pp 15-16 .

والإسلامي في نظرهم يثير القلق و يزيد من التوقعات السلبية حول إمكانية تأثير الحراك العربي على الوضع داخل روسيا و خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار العامل الإسلامي داخل روسيا.[1]

فالعامل الحاسم في هذه التحولات السلبية بالنسبة لهم كان ظهور شخصيات جديدة ونخب جديدة وزعماء جدد في السياسة والاقتصاد والحياة الثقافية في العالم العربي الإسلامي، ومعهم تبلورت مبادئ وتصورات جديدة عن العالم المحيط و يجب القول أن منظومة تصوراتهم الحياتية تختلف بشكل جذري عن تصورات الأجيال السابقة التي تربت وفق الروح العلمانية والقومية العربية مع الإشارة طبعا إلى دور الإسلام في كل ذلك، وهذه القوى الجديدة التي تدعو إلى انتصار الديمقراطية والحرية و تتأثر بالطروحات الدينية وقيمها الأخلاقية، تؤسس نظاما إقليميا جديدا يستند إلى قواعد ومبادئ ما يسمى بالإسلام السياسي، فهذا الترسيخ الواسع العميق للطروحات الدينية يحمل في طياته الخطر الكبير بالنسبة للمنظومة الحديثة للعلاقات الاجتماعية الحكومية والدولية التي تقوم على مبادئ العلمانية وعلى فصل الدين عن السياسة وعن الدولة.[2]

كما أنهم ينظرون إلى معظم المسلمين في روسيا و آسيا الوسطى بأنهم ينتمون إلى الطائفة السنية " إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أنشطة الدعاة الأجانب، وخاصة من المراكز السياسية والدينية في الشرق الأوسط، ازدادت خلال العقدين الأخيرين، فيمكننا توقع أن الموجة المقبلة من جانب أنصار الإسلام السياسي قد تحدث بالذات في المجال السوفيتي السابق".[3]

وقد شهد شمال القوقاز هذه المنطقة التي كانت تسعى للانفصال عن روسيا، العديد من الاحتجاجات المتضامنة مع الدول العربية، حيث طالب المتظاهرون في مدينة كازان إلى الإطاحة بالحكومة الروسية في أوت 2012، و في داغستان سنة 2013 نظمت منظمتين

[1] ارتور ليوكمانوف ، "**مسلمو روسيا والربيع العربي**"، الأحداث السياسية الدولية ، وزارة الخارجية الروسية، موسكو، 2013، ص ص 140- 141.

[2] نفس المرجع، ص 142.

[3] نفس المرجع، ص 147.

إسلاميتين مظاهرات حاشدة احتجاجا على سياسة روسيا في سوريا.[1] إضافة إلى قرغيزيا التي زادت فيها شعبية الراديكاليين الإسلاميين بين الشباب وشملت حوالي 30% من الجيل الشاب في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية من البلاد.[2]

إن الموقف الذي اتخذته الحكومة الروسية تجاه الانقلاب العسكري الذي حدث في مصر على الرئيس المصري محمد مرسي، و تأييدها للانتخابات الرئاسية التي فاز بها عبد الفتاح السيسي ومسارعتها لتوطيد علاقتها مع الحكومة الجديدة، إنما يؤكد خوفها من حكم الإسلاميين واضطرارها إلى توطيد العلاقات معهم للحفاظ على مصالحها، و الأثر الذي سيخلفه تقبل وجود إسلاميين في السلطة في هذه الدول على جمهوريات شمال القوقاز وإمكانية تجدد أعمال العنف فيها و المطالبة بالانفصال.

الفرع الثاني: التنظيمات الإرهابية

منذ تسعينات القرن الماضي بدأت الحركات الراديكالية تنمو في إقليمي القوقاز وآسيا الوسطى نتيجة لعدد من العوامل الاجتماعية والسياسية المركبة، التي أسهم بنصيب معتبر منها قمع الحكومات للمجتمعات المسلمة ما بعد السوفيتية، والذي أنتج اغترابا لدى شرائح ليست قليلة من السكان و مع تنامي ظاهرة العولمة أصبح تأثير الصعود الراديكالي ليس بعيدا عن المجتمعات ما بعد السوفيتية.[3]

فالحرب التي خاضتها روسيا في الشيشان لردعها عن الانفصال، والدعم الذي تلقاه هذا الشعب من بعض الدول العربية، أكد لديهم فكرة مواصلة الجهاد ضد روسيا حتى بعد التوصل لحل هذا النزاع وأسهم في انتشار ظاهرة التطرف التي غالبا ما أدت إلى تشكل جماعات مسلحة تسعى لتحقيق ما عجزت عنه النخبة السياسية الحاكمة. و سعت هذه الجماعات فيما

[1] Alexey Malashenko, Op.cit ,p 6.

[2] ارتور ليوكمانوف، مرجع سابق، ص 148.

[3] معتز الخطيب وآخرون، " **تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، نوفمبر 2014، ص 66.

بعد إلى تأمين بقائها وتوسيع نشاطها ليشمل دول أخرى، بالانضمام إلى تنظيمات إرهابية كبيرة كتنظيم القاعدة في أفغانستان والعراق.

لقد كان لتشكل شبكات إرهابية عابرة للحدود تربط منطقة شمال القوقاز بأفغانستان والعراق الأثر الكبير على الأمن القومي الروسي، سواء من حيث زعزعة الاستقرار أو من حيث الخسائر البشرية والمادية، لذا فهي تصنف من بين الدول العشرة الأكثر تعرضا للهجمات الإرهابية في العالم (أنظر الخريطة 07).

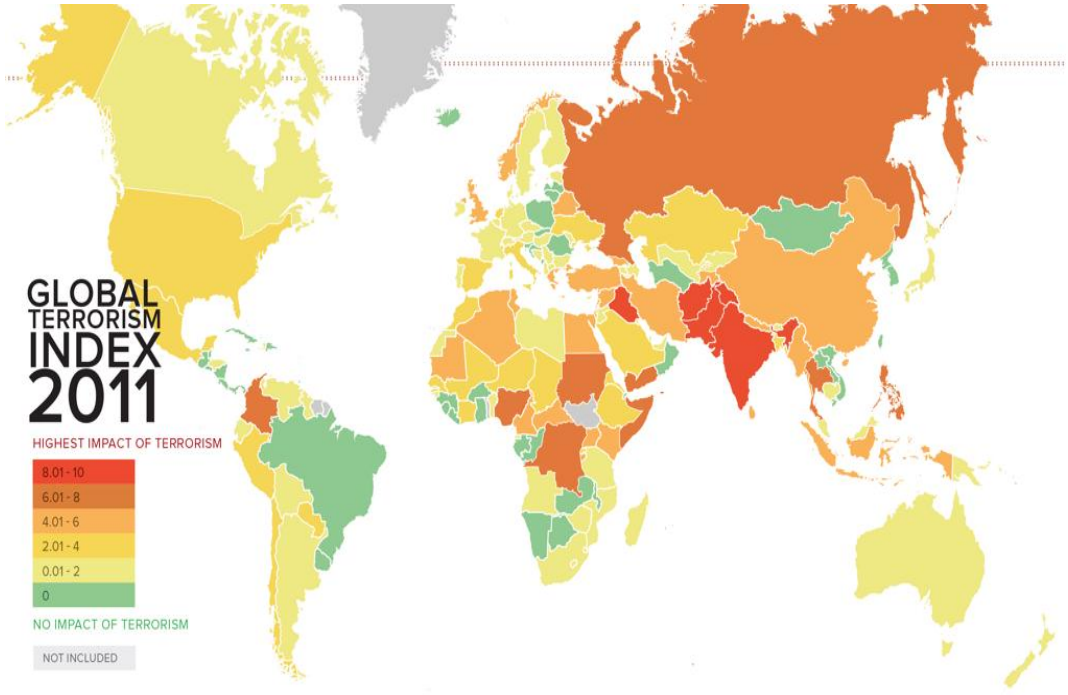

الخريطة رقم (07) : توضح أكثر الدول تعرضا للعمليات الإرهابية

Sourse : Global terrorism index 2011

لقد أدى انسحاب القوات الأمريكية من العراق وتقليل تواجدها في أفغانستان إضافة إلى الأزمة التي تمر بها سوريا، إلى خلق نوع من الفراغ الأمني الذي أدى إلى اتساع حركة هذه التنظيمات الإرهابية لتنتج بذلك أقوى تنظيم إرهابي في منطقة الشرق الأوسط " تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"، والذي أصبح مركزا لاستقطاب العديد من المقاتلين عبر أنحاء العالم.

من بين صفوف المقاتلين الأجانب على الساحة السورية والعراقية، هناك تقديرات تشير إلى مشاركة تتراوح بين ألف إلى ما يزيد عن ثلاثة آلاف عنصر قوقازي في الفصائل والجماعات المقاتلة في سوريا والعراق(سواء التابعة لتنظيم الدولة أو جبهة النصرة) و ينقسم الوجود القوقازي المسلح بين مقاتلين قادمين من الشيشان، وجورجيا، وداغستان، وأذربيجان، كذلك ينقسمون بين قادم من البلدان الأصلية وقادم من بلدان المهجر(أوروبا، جورجيا، تركيا) بحسب مراقبين أتى الكثير من المقاتلين الشيشانيين المقيمين في أوروبا إلى الشرق الأوسط في 2012- 2013 ، كذلك سافر الكثير منهم في2014 من غروزني إلى تركيا مباشرة، ويستخدم العديد منهم البوسنة وكوسوفو كمعابر للانتقال.[1]

هناك أربعة تنظيمات شيشانية رئيسية تنشط في سوريا و العراق تنقسم بين تنظيمات مستقلة وتنظيمات تتبع تنظيم الدولة، نذكر منها تنظيم جيش المهاجرين والأنصار و تنظيم جند الشام، أما التنظيمين الآخرين فهما تنظيمين منشقين عن التنظيم الأول. و معظم من يقود هذه التنظيمات شاركوا في الحرب الشيشانية، إضافة إلى تنظيمات من آسيا الوسطى كتنظيم الحركة الإسلامية في أوزباكستان.[2]

بالتأكيد سيكون للمقاتلين مع تنظيم" الدولة الإسلامية " تأثير على بلدانهم(بلدانهم الأصلية أو المهجر)عند العودة إليها سواء عبر الاشتراك في دعم تنظيمات راديكالية أو أسيس تنظيمات جديدة أو حتى تجنيد مقاتلين جدد للتوجه إلى الشرق الأوسط. وهناك مخاوف من تعرض منشآت وممرات حيوية في القوقاز، وآسيا الوسطى، وروسيا لهجمات من قبل تنظيم "الدولة الإسلامية".[3] خاصة بعد التفجيرات الإرهابية التي استهدفت محطة للقطارات في مدينة فولغوغراد الروسية، حيث ضاعفت احتمالات وجود فروع لتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية و إمكانية توسع نشاطها في الأراضي الروسية.

[1] معتز الخطيب وآخرون، مرجع سابق، ص 68.

[2] نفس المرجع، ص ص 68- 70.

[3] نفس المرجع، ص 70.

الفرع الثالث: انتشار الأسلحة النووية

إن الهاجس الأمني الآخر الذي يثير قلق روسيا هو انتشار الأسلحة النووية، ففي التسعينات كانت روسيا رافضة لطموحات باكستان في امتلاك السلاح النووي نتيجة الأوضاع الغير مستقرة التي يعيشها البلد وخشية وصول هذه الأسلحة للجماعات المتطرفة. و من المؤكد أن روسيا ترفض امتلاك إيران للأسلحة النووية وفي الوقت نفسه تعتبر روسيا اللاعب الأساسي في البرنامج النووي الإيراني، فروسيا مهتمة بالتوصل لحل سلمي للمشكلة الإيرانية حتى تبقي برنامجها النووي سلمي.[1]

حيث تغير موقف روسيا في رفضها للتصريحات الدولية بشأن البرنامج النووي الإيراني و مسألة سعي إيران في استخدامه للأغراض العسكرية و امتلاك الأسلحة النووية، بعد نشر تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية يفيد بأن إيران لديها نشاط لامتلاك قدرة لإنتاج الأسلحة النووية، ولم تعد تنكر خطورة البرنامج النووي الإيراني وعده تهديدا للنظام الدولي و مصالح روسيا نفسها، وترى روسيا بضرورة تحرك المجتمع الدولي على احتواء البرنامج، لكن ليس عن طريق العقوبات ، ولا ينبغي أن يكون بالطرق العسكرية، و إنما عن طريق الدبلوماسية وحدها.[2]

يرجع سبب رفض روسيا لتطوير إيران لقدراتها النووية باتجاه امتلاك السلاح النووي، إلى رغبة روسيا في المحافظة على الاستقرار في المنطقة و لاسيما الحدود الجنوبية لها وعدم الإخلال بالتوازن الإستراتيجي العالمي بشكل عام، بالإضافة إلى حرص روسيا على المحافظة على مصالحها الإستراتيجية و السياسية والاقتصادية في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين بالإبقاء على تفوق النفوذ الروسي هناك، وترى بأن امتلاك إيران سلاحا نوويا سيؤدي بلا

[1] Dmitri Trenin, Op.cit.p 5.

[2] حارث قحطان عبد الله، مثنى فائق مرعي، مرجع سابق، ص 287.

شك إلى تغيير موازين القوى وقد ينعكس سلبا على مصالح ونفوذ روسيا في تلك المنطقة التي تدخل ضمن الإطار الجيوستراتيجي والحيوي لها.[1]

المطلب الثاني: التعاون الأمني الروسي مع دول الشرق الأوسط

إن دخول روسيا للمنطقة من جديد هو سياسة وقائية لمنع الاندفاع الإسلامي، ومنع امتداد الصراعات الإقليمية من هذه المنطقة إلى المناطق الجنوبية من كومنولث الدول المستقلة، إذ تعد روسيا هذه المنطقة من المناطق المتاخمة لدول الاتحاد السوفياتي السابق التي تعتبرها روسيا مجالها الحيوي والاستراتيجي، وتخشى من اندلاع صراعات إقليمية قد تتطور لتصل إلى حدود روسيا نفسها. و ترى أيضا بأن وجود نظام إقليمي مستقر قرب حدودها هو ضرورة ملحة لتحقيق الأمن لحدودها الجنوبية في وجه التهديدات وهو تأكيد لمصلحتها الوطنية.[2] لذا فقد سعت روسيا لتوثيق علاقاتها مع دول هذه المنطقة من خلال التعاون والتنسيق الأمني الذي سيساعدها على مواجهة هذه التهديدات و معالجة الأزمات التي تتعرض لها المنطقة وتؤثر بشكل مباشر على أمنها القومي.

الفرع الأول: التعاون الأمني مع إيران

لقد وصف أحد رموز وزارة الدفاع الروسية ضرورة التعاون الأمني مع إيران بقوله" إن مصالح الأمن القومي الروسي لا تعتمد على العلاقة مع الولايات المتحدة بقدر ما تعتمد على علاقات روسيا بجيرانها" وأضاف رئيس الوزراء الروسي الأسبق يفغيني بريماكوف قوله "صحيح أن روسيا تميل اليوم نحو أمريكا و تعلن رغبتها في التعاون مع الغرب، إلا أنه لا يجوز أن ننسى ما قاله القيصر نيكولاي الثاني عن أن روسيا ليس لها أصدقاء في الغرب، وأن إيران جارتنا الأبدية في الجنوب".[3]

---

[1] محمد سالم أحمد الكواز، "**موقف روسيا الاتحادية من تطورات الأزمة النووية الإيرانية 2005– 2008**"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، العدد 2، العراق، 2012، ص 312.

[2] لمى المضر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص ص 363-364.

[3] حارث قحطان عبد الله، مثنى فائق مرعي، مرجع سابق، ص 296.

لذا فإن روسيا تنظر لإيران باعتبارها قوة إقليمية مؤثرة في محيطها، تتطابق رؤيتها معها حول قضية الإرهاب والتي تختلف جذريا عن نظيرتها الأمريكية و الأوربية من حيث:[1]

- أن روسيا تدرك بأن القضاء على الإرهاب لن يكون بالحرب، ولكن بالتعاون الجاد بين أجهزة الاستخبارات واكتشاف مصادر تمويله وقطع دابرها، وأن الإرهاب تهديد عالمي يجب أن تتضافر لمقاومته والقضاء عليه كل دول العالم، وفى مقدمتها إيران.
- أن مكافحة الإرهاب لابد أن تأتى في إطار الشرعية الدولية، ويجب أن تقوم الأمم المتحدة بالدور الرئيسي في ذلك، وقد أكد وزير الدفاع الروسي (السابق) سيرجى إيفانوف في كلمة ألقاها في المؤتمر الدولي الثالث برعاية مجلس" روسيا الناتو" حول "دور العسكريين في مكافحة الإرهاب" أن على الأمم المتحدة أن تؤدى دور المنظم والمنسق للجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي، وأن الانتقال إلى أعمال أحادية الجانب في مكافحة الإرهاب يمكن أن يؤدي إلى انهيار التحالف المناهض للإرهاب، وأن أية أعمال من جانب الدول والمنظمات الدولية ضد الإرهاب، بما في ذلك الأعمال العسكرية، يجب أن تقوم على مبادئ وأعراف القانون الدولي، وأن تناسب الأخطار، وأن تختبر اختبارا دقيقا من حيث عواقبها.
- أن روسيا لا ترى في إيران راعيا للإرهاب، وأن إثبات تورط أي دولة في دعم الأنشطة الإرهابية هو مسؤولية الأمم المتحدة وليس أي دولة في العالم منفردة. كذلك لا تدرج كلا من حزب الله في لبنان ومنظمة حماس بفلسطين ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، على عكس الولايات المتحدة التي تعتبرهما كذلك. وقد رحبت روسيا بحكومة حماس واستقبلت خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي للحركة مرات عدة في موسكو منذ فوز حماس بالانتخابات البرلمانية.

لقد توج هذا التقارب بتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون الأمني بين طهران وموسكو بعد زيارة سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي إلى طهران في أكتوبر 2014 في لقائه مع نظيره الإيراني، خاصة و أن لدى البلدين أزمة مع الغرب (إيران حول ملفها النووي، وروسيا حول

[1] سعد الحمداني، مرجع سابق، ص ص 31- 32.

أزمة أوكرانيا) كما أن لكلا الدولتين تحفظات فيما يتعلق بالتحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية. و حول هذا يقول سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي" ستبقى إيران أحد الشركاء الأساسيين لروسيا ونحن مستعدون للتعاون معها لمحاربة الإرهاب، ونعتبر أن مواجهة المجموعات المتشددة يجب أن يكون وفق القوانين الدولية وبموافقة الحكومات الشرعية التي تجري خلالها مواجهة الإرهاب".[1]

أما التعاون حول الملف النووي الإيراني، فبالرغم من أن روسيا هي الطرف المعني أساسا به لكونها الشريك الأساسي لإيران ومصدر تزويدها بالتكنولوجيا النووية، وذلك منذ أن وقع البلدان اتفاقيتين عام 1992 للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وبناء محطة بوشهر النووية (جنوب إيران) لإنتاج الطاقة الكهربائية، و رغم موافقة روسيا على قرارات مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات دولية على طهران لوقف تخصيب اليورانيوم، إلا أن هذا لم يكن عدولا عن موقفها الداعم لإيران.[2] فقد حاولت روسيا فيما بعد الموازنة في موقفها بين إيران و الغرب وانتقدت سلسلة العقوبات المتخذة من قبل الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة واليابان سنة 1102 في استكمال للعقوبات التي حددها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 9291.[3]

كما مضت قدما في إتمام بناء المحطة و التي تم افتتاحها في 12 سبتمبر 2011، بحضور وزير الخارجية الإيراني ووزير الطاقة الروسي، كما و تم التوصل إلى اتفاق مبدئي بين البلدين لبناء مفاعل آخر في محطة بوشهر النووية وذلك بعد توقيع اتفاق جنيف المرحلي بين

---

[1] **اتفاق تعاون أمني بين روسيا وإيران**، تاريخ الاطلاع: 2015/01/09، متحصل عليه من:
http://arabic.rt.com/features/762329%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86/

[2] نورهان الشيخ، **محددات التوافق بين إيران وروسيا**، تاريخ الاطلاع: 2015/01/09، متحصل عليه من:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/3640/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF/%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D9%85%D8%AD%D8%B3%D9%88%D8%A8.aspx

[3] حارث قحطان عبد الله، مثنى فائق مرعي، مرجع سابق، ص 288.

إيران ومجموعة (5+1) في 24 نوفمبر 2013، والذي مثل إحدى النتائج الإيجابية التي فرضتها السياسة الجديدة التي تبنتها إيران بعد وصول حسن روحاني إلي رئاسة الجمهورية، حيث يقضي بتخفيف العقوبات المفروضة على إيران، وعدم إصدار قرارات بعقوبات جديدة ضدها، مقابل قيام إيران بتقليص حجم تخصيبها لليورانيوم إلي نسبة لا تتجاوز 5٪، وتحييد الكمية التي تمتلكها من اليورانيوم المخصب بنسبة 20٪ خلال 6 أشهر.[1]

الفرع الثاني: التعاون الأمني مع الدول العربية الشرق أوسطية

تحاول روسيا استغلال التوتر الذي تشهده العلاقات الأمريكية السعودية نتيجة التقارب الإيراني الأمريكي، واستغلال الدعم السعودي للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، لتكون بذلك مصر ساحة تقارب بين روسيا والسعودية، وتواصل خطواتها الرامية للعودة للمنطقة وتعزيز مصالحها التي تذبذبت بسبب الثورات التي شهدتها الدول العربية، و سعيا منها لدعم الأمن وتعزيز الاستقرار في هذه الدول و الذي سينعكس بالإيجاب على حدودها القريبة، و ذلك من خلال التحرك بالمشاركة في مؤتمرات و منتديات تجمع روسيا بالدول العربية نذكر أهمها: منتدى التعاون العربي الروسي و الحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا، إضافة إلى تبادل الزيارات الرسمية لوزراء و ممثلي هذه الدول.

لذا فقد استحوذت ملفات الأزمات العربية على منتدى التعاون العربي الروسي الذي اختتم أعماله في الخرطوم ديسمبر 2014، حيث ركز المنتدى على التحديات التي تواجه الإقليم العربي أبرزها القضية الفلسطينية، وأكد ضرورة إيجاد مخرج للأزمة في كل من سوريا وليبيا إلى جانب توحيد الجهود لمكافحة التطرف والحركات الإرهابية في المنطقة العربية. واعتبر المنتدى أن تنامي التطرف والحركات الإرهابية أكبر التحديات التي تهدد الاستقرار في المنطقة، ودعا إلى ضرورة خلق مزيد من التعاون العربي الروسي لمواجهة التحديات

[1] نورهان الشيخ، **محددات التوافق بين إيران وروسيا**، مرجع سابق.

والاضطرابات بالمنطقة العربية، لاسيما جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.[1]

أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف وقوف بلاده مع الجهود العربية لمحاربة التطرف والمجموعات الإرهابية وفقا للقانون الدولي دون مواقف متباينة أو مزدوجة. وشدد على سعي بلاده من أجل أن يشهد الإقليم العربي استقرارا لا يشوبه أي تهديد، وأكد التزام روسيا بمواصلة مساعيها لمعالجة الأزمات التي تتعرض لها بعض الدول العربية لاسيما في سوريا، حيث دعا الأطراف السورية للتصدي للأسباب الحقيقية لما يجري، وضرورة التوصل إلى حلول سياسية شاملة، وأكد دعم بلاده لعملية وقف إطلاق النار في سوريا والدعوة لحوار وطني يشمل الحكومة السورية والأحزاب المعارضة.[2]

كما تحاول روسيا خلق علاقات متوازنة مع جميع الأطراف في منطقة الخليج وتحاول أيضا إثبات دورها من حيث هي دولة تعتمد عليها دول الخليج كافة، سواء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو إيران، و نذكر هنا مقولة فيكتور بوسفاليك نائب وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط السابق" لا نريد أن يكون أحد محاور سياستنا في الخليج نقيضا للآخر لذا فإن اهتمامنا هو المزيد من الانفتاح على منطقة الخليج العربي الواعدة والغنية ولهذا تبدي روسيا أقصى الاهتمام على جميع المحاور خاصة مجالي الأمن والدفاع شرط ألا تتكون العلاقات في الميدان الأخير دفعة واحدة لأنه ميدان حساس جدا، ولكن روسيا بوصفها أقرب جار وعضو دائم في مجلس الأمن يتعزز لديها الاهتمام بأن تكون أحد ضامني الأمن في منطقة الخليج العربي.[3]

---

[1] طارق عثمان، **تعاون عربي مع موسكو لمكافحة التطرف والإرهاب**، تاريخ الاطلاع: 2015/01/11، متحصل عليه: http://www.albayan.ae/one-world/overseas/2014-12-04-1.2259491

[2] نفس المرجع

[3] لمى مضر الأمارة، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003**، مرجع سابق، ص 112.

ويبدو أن الغاية الأساسية وراء التحرك الروسي هذا هي ضمان تحقيق مصالح روسيا في المنطقة من خلال استخدام الوسائل الدبلوماسية، وهنا يشير الدبلوماسي عظمت كول محمدوف " أن روسيا مصممة على أن تسهم إيجابيا في حل المشكلات الدولية الراهنة مشيرا إلى أن روسيا تربطها بمنطقة الشرق الأوسط علاقات تقليدية طيبة و أضاف أن بلاده تعمل اليوم كل ما في وسعها لإنجاح دبلوماسيتها في المنطقة العربية عامة و الخليج خاصة، و أن هناك اختلافا في اختيار الأساليب التي يجب استخدامها تجاه ما يجري في منطقة الخليج مشيرا إلى أن روسيا تدعو إلى استخدام الوسائل الدبلوماسية بأكبر درجة ممكنة.[1]

ففي الاجتماع الوزاري المشترك الثالث للحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و روسيا الذي عقد في فيفري 2014 ، تحدث وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن برنامج الأمن في منطقة الخليج، مشددا على ضرورة معالجة انعدام الثقة الذي ما زال قائما بين بعض الدول العربية وإيران، وصرح قائلا " قد طرحنا الانطلاق بمسيرة جديدة للتخفيف من هذه الأمور لمزيد من الثقة بين جميع الأطراف، ويمكن توفير المساعدة من الأسرة الدولية والدول الأعضاء في مجلس الأمن أو الاتحاد الأوروبي". وأضاف "هذه فكرة تقدمنا بها وأحلناها أمام دول المنطقة، ونحن على استعداد لمساعدة دول المنطقة على تحسين الوضع والجو العام وتقديم أي مساعدة ضرورية تساعد على تخطي كل التحديات عن طريق الحوار.[2]

كما أضاف وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف" نحن نهتم فعلا بتطبيع العلاقات بين دول المنطقة وإيران، خصوصا بين المملكة العربية السعودية وإيران، ونحيي كل أشكال الاتصالات والحوارات، لان ذلك يخدم مصلحة البلدين، ويتطلب هذا الحوار تعاونا من الخارج، وإذا ما طلب الطرفان ذلك فإننا سنأتي بهذا التعاون، ولكننا لن نفرض أنفسنا فرضا عليهم.[3]

---

[1] نفس المرجع، ص 111.

[2] لؤي شعبان، **الحوار الخليجي – الروسي في الكويت: اختلاف حول الشأن السوري**، تاريخ الاطلاع: 2014/05/12، متحصل عليه من: HTTP://WWW.ALQABAS.COM.KW/NODE/841491

[3] نفس المرجع.

نضيف تصريحا لمدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية الروسية سيرغي فيرشينين في منتدى النقاش الدولي "حوار المنامة" الذي عقد في ديسمبر 2014، حيث قال " أن الاستقرار المستدام والأمن في منطقة الخليج العربي يعتمد في المقام الأول على الحوار بين إيران والدول العربية. و أضاف " إن روسيا طورت مفهوما خاصا لإرساء الأمن في منطقة الخليج، وهو ما تسبب برد فعل إيجابي في المنطقة بما في ذلك في البحرين، ووفقا لـ فيرشينين يوفر هذا المفهوم المشاركة في عملية إنشاء أمن جميع الدول في المنطقة بما فيها إيران. وبالإضافة إلى ذلك، إن أي تحول في المفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي سوف يؤثر بشكل مثمر على العلاقات بين طهران و دول الخليج العربي.[1]

يبدو أن الهدف الأساسي لهذه التحركات الحثيثة لروسيا في المنطقة يرتبط ارتباطا وثيقا بضمان أمن منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، هاتين المنطقتين ذات الأغلبية المسلمة سيؤثر فيهما بالتأكيد تصاعد النزاعات و انتشار الجماعات الإرهابية في جوارها الشرق أوسطي المسلم. إضافة إلى أن روسيا تسعى من خلال تعاونها الأمني مع دول هذه المنطقة إلى تعظيم مكانتها الدولية كدولة راعية للسلام و ساعية لإعادة تفعيل دور منظمة الأمم المتحدة الذي تم تعطيله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

إضافة إلى محاولتها إظهار نفسها كطرف بديل يستند في علاقاته الخارجية على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، و على الدبلوماسية كأداة لحل النزاعات الدولية بدل التدخلات العسكرية، خاصة وأن التدخلات العسكرية الأمريكية زادت الأوضاع سوءا في هذه الدول. لذا نجد أن روسيا كانت من أولى الدول الرافضة للضربات العسكرية التي يوجهها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام فهو حسب رأيها انتهاكا صارخا للقوانين الدولية، ومكافحة هذا التنظيم غير ممكنة دون اللجوء لمجلس الأمن وبمشاركة الدول التي يتواجد فيها هذا التنظيم.

[1] **الخارجية الروسية: الأمن في الخليج العربي يعتمد على الحوار بين الدول العربية وإيران**، تاريخ الاطلاع: 2015/01/11: http://arabic.ruvr.ru/news/2014_12_06/280970891/

المطلب الثالث: التعاون العسكري الروسي مع دول الشرق الأوسط

لقد تبنت الحكومة الروسية منذ الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد، سياسة تقوم على بيع الأسلحة والمعدات إلى كل من يستطيع دفع ثمنها، و أصبحت هذه السياسة تقوم على مبدأ " إن لم نبع، باع غيرنا" و أصبحت روسيا سوقا مفتوحا لبيع الأسلحة الفائضة عن الحاجة، ومن أجل زيادة القدرة على مواجهة المنافسين الغربيين فقد اتجهت السياسة التسليحية الروسية نحو تخفيض أسعار صادراتها وذلك لزيادة قدرتها التنافسية في أسواق العالم الثالث. واعتمدت إلى تأكيد وجودها في معارض السلاح في الشرق الأوسط، حيث أبدت الحكومة الروسية حرصها البالغ على المشاركة في جميع المعارض التسليحية الكبرى في العالم من أجل إبراز النظم التسليحية الروسية في مواجهة النظم الغربية، بل إن روسيا حرصت على تقديم أحدث مبتكرات ترسانتها العسكرية في هذه المعارض.[1]

الفرع الأول: التعاون العسكري مع إيران

تعد إيران سوقا رئيسيا للسلاح بالنسبة لروسيا و ذلك منذ بدء التعاون العسكري بين البلدين سنة 1989، حيث تؤكد روسيا حق إيران في تعزيز قدراتها الدفاعية. ويتضمن التعاون توريد أنواع حديثة من الدبابات والغواصات والمقاتلات ومنظومات الدفاع المضادة للأهداف الجوية بعيدة المدى إلى إيران، إضافة إلى تحديث ما بحوزتها من أسلحة سوفيتية الصنع، وتدريب العسكريين الإيرانيين في الأكاديميات الروسية. ولم يؤثر تجميد روسيا صفقة بيع صورايخ "إس 300" أرض جو لإيران بضغوط غربية سنة 2010 وإقامة إيران دعوى تحكيم دولي للمطالبة بتعويض قيمته أربعة مليارات دولار في جنيف ضد روسيا، في التعاون بين البلدين و إتمام غيرها من الصفقات، فقد أبدت طهران تفهما لحجم الضغوط التي تعرضت لها روسيا آنذاك لتجميد الصفقة.[2]

---

[1] سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين** (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003)، ص ص 143- 144.

[2] نورهان الشيخ، **محددات التوافق بين إيران وروسيا**، مرجع سابق.

ويمكن تفسير النمو المطرد في التعاون العسكري بين البلدين في ضوء مجموعة من الأمور أهمها رغبة روسيا في استعادة مكانتها في سوق السلاح، وزيادة حصتها في هذا السوق وذلك بالنظر إلى ما تمثله عائدات تجارة السلاح من مورد لا غنى عنه بالنسبة لروسيا، فضلا عن إدراك إيران أن روسيا تعد المصدر الأساسي المتاح أمامها للحصول على الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية في ظل الحظر المفروض عليها من الولايات المتحدة وأوروبا.[1]

كما تؤكد روسيا دوما أن تعاونها العسكري مع إيران ليس موجها ضد أي طرف ثالث وأنه لتعزيز القدرات الدفاعية لإيران، وأن روسيا تساعد إيران في تحديث آليتها العسكرية لمواجهة التهديدات المختلفة التي تتعرض لها، هذا فضلا عن أن إيران لا تتصدر قائمة الدول الأكثر إنفاقا على مشتريات الأسلحة في المنطقة، إذ إنه وفقا للتقارير الأمريكية فإن حجم مشتريات إيران من الأسلحة أقل من مشتريات إسرائيل والكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.[2]

أما في مجال التعاون النووي فتواصل موسكو وطهران توسيع تعاونهما في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، فقد وقع الطرفان في نوفمبر 2014 عقدا بعدة مليارات لبناء ثماني وحدات طاقة نووية، كما يجري بحث إمكانية مشاركة المؤسسات الإيرانية في إنتاج الوقود لمحطات الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، وهذه أكبر صفقة في سوق الطاقة النووية العالمية للأغراض السلمية خلال السنوات الأخيرة، ما يسمح لإيران بأن تصبح الدولة الأولى في الشرق الأوسط في مجال الطاقة النووية. وتبلغ قيمة حزمة الاتفاقيات الموقعة بين البلدين عشرة مليارات دولار، ذلك أن تكلفة إنشاء وحدة طاقة في السوق العالمية يمكن أن تتراوح ما بين 5 و7 مليار دولار، كما يعتزم الجانبان بذل قصارى الجهود لمشاركة المؤسسات

[1] نفس المرجع.

[2] المرجع نفسه.

والمنظمات الإيرانية في جميع الأعمال المرتبطة بالبناء في مواقع الوحدات الجديدة وتوليد الطاقة الكهربائية.[1]

الفرع الثاني: التعاون العسكري مع الدول العربية الشرق أوسطية

لقد أخذت السياسة الروسية تعطي أهمية كبيرة لتعزيز علاقات التعاون التسليحي مع الدول العربية، وتسعى روسيا إلى بيع السلاح من أجل الحصول على العملة الصعبة لأي دولة ترغب في شرائه، وبهذا فقد تخلت روسيا عن الاعتبارات الإيديولوجية التي كان الاتحاد السوفييتي السابق يلتزم بها في علاقاته مع دول المنطقة.[2] و تسعى روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة ليس فقط لحلفائها التقليديين و لكن من خلال فتح أسواق جديدة في الأردن و دول الخليج العربي، والتي تعد سوقا تقليدية للولايات المتحدة و الدول الغربية.[3]

فبعد تعليق السعودية تنفيذ اتفاقية شراء أسلحة ومعدات روسية تشمل 150 دبابة و100 التي وقعت في 2008 نتيجة الأحداث التي شهدتها المنطقة، استطاعت روسيا في الآونة الأخيرة العودة إلى هذه السوق الكبيرة بتوقيع العديد من الصفقات التسليحية مع عدة دول منها الأردن الإمارات و السعودية، وتصل الصفقات الموقعة مع السعودية لوحدها إلى 12 مليار دولار طبقا لإحصائيات نشرت في موقع روسيا اليوم.

كما دفعت حالة انعدام الثقة بين قائد الجيش المصري عبد الفتاح السيسي والولايات المتحدة نتيجة قيام هذه الأخيرة بتعليق نقل بعض الأنظمة العسكرية إلى مصر منذ الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، مصر إلى اختيار روسيا كوجهة لطلب مساعدة موسكو لتنويع مصادر البلاد من المشتريات العسكرية.[4] واستطاعت موسكو أن تحل محل واشنطن في تقديم مساعدات

---

[1] أندريه ريتينغير، **التعاون النووي بين روسيا وإيران يبلغ مستوى جديدا**، تاريخ الإطلاع: 2014/12/15، متحصل عليه من: http://arab.rbth.com/russian-world-economy/2014/11/20/28557.html

[2] سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق ، ص 143.

[3] نورهان الشيخ، **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 304.

[4] David Schenker and Eric Trager , **Egypt's Arms Deal with Russia: Potential Strategic Costs**,16/12/2014,in: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/egypts-arms-deal-with-russia-potential-strategic-costs

عسكرية إلى القاهرة، نظرا إلى أن قوانين الولايات المتحدة لا تسمح بتقديم مساعدة عسكرية لدولة تم فيها تغيير عنيف للسلطة. حيث وقعت موسكو والقاهرة في فيفري 2014 اتفاقا لتوريد أسلحة تبلغ قيمتها أكثر من 3 مليارات دولار، لشراء مقاتلات ومنظومات دفاع جوي وطائرات هليكوبتر من طراز مي– 35 ومنظومات ساحلية مضادة للسفن وذخيرة مختلفة وأسلحة خفيفة.[1]

كما وأبرمت روسيا والعراق في فيفري 2014 صفقة أسلحة بقيمة تبلغ نحو 750 مليون يورو، ومن بين هذه الأسلحة التي تشملها الصفقة قاذفة صواريخ متعددة طراز توس1 والتي توردها روسيا لأول مرة لدولة من خارج الاتحاد السوفيتي السابق، وأكد مسؤولان في قطاع صناعة الأسلحة الروسية أن روسيا ستصدر للعراق صورايخ مضادة للمدرعات ومدافع هاون مشيرين إلى أن جزءا من الأسلحة وصل بالفعل إلى العاصمة العراقية بغداد. وتعد العراق من أكثر عملاء السلاح لدى روسيا إدرارا للربح حيث اشترت بغداد في جوان 2013 خمس مقاتلات سوخوي طراز سو 25 لمواجهة مقاتلي تنظيم الدولة ويجري الجانبان مفاوضات حول شراء عشر مقاتلات أخرى، وكانت روسيا والعراق أقرتا في عام 2012 صفقات مروحيات مقاتلة وأنظمة صواريخ بقيمة بلغت أكثر من 3.2 مليار يورو.[2]

أما في مجال التعاون النووي فتقوم الإمارات العربية المتحدة بتطوير شراكة فاعلة مع روسيا في مجال مشاريع توليد الطاقة النووية، وفي العام 2015 ستبدأ مؤسسة الطاقة النووية الروسية الحكومية "روستام" بتزويد شركة الإمارات النووية بمنتجات اليورانيوم المخصب وفقا لاتفاقية وقعت سنة 2012، و ليست الإمارات العربية المتحدة الشريك الوحيد لروسيا في منطقة

[1] **مصر تعتزم شراء أسلحة روسية بمبلغ 3.5 مليار دولار**، تاريخ الاطلاع: 2014/03/13، متحصل عليه من: http://arab.rbth.com/technology/2014/09/22/35_28081.html

[2] **إبرام صفقة تسلح بقيمة 750 مليون يورو بين روسيا والعراق**، تاريخ الاطلاع: 2015/01/12، متحصل عليه من: http://www.alriyadh.com/956773

الشرق الأوسط، ففي بداية عام 2014 وقعت شركة روستام مذكرة تعاون مع المملكة العربية السعودية لمتابعة الفرص في مجال توليد الطاقة النووية.[1]

كما صادق رئيس الوزراء الروسي دميتري ميدفيديف في نوفمبر 2014 على اتفاقية بين بلاده والأردن لإنشاء وتشغيل محطة للطاقة النووية في الأردن، ووفقا للاتفاقية فإن روسيا ستقوم بإنشاء محطة نووية في الأردن تضم مفاعلين طاقة سعة كل منهما ألف ميغاواط، ومن المتوقع أن يبدأ المفاعل الأول بالعمل في عام 2024 والثاني في 2026. وكانت الحكومة الأردنية قد اختارت العام الماضي شركة "روس أتوم" الروسية لإنشاء أول محطة نووية في الأردن بتكلفة 10 مليار دولار لبناء المفاعلين، ويتحمل الجانب الروسي 49 % من استثمارات المشروع فيما يتحمل الأردن 51 % .[2]

الفرع الثالث: التعاون العسكري مع تركيا

تعتبر تركيا عضوا في حلف شمال الأطلسي و هي بذلك تعتمد على استيراد الأسلحة الأمريكية والأوربية، لذا فإن روسيا قامت بعدة محاولات لكسر هذه القاعدة عن طريق إغراء الجيش التركي بابتكارات تكنولوجية روسية جديدة. تلك المحاولات جاءت بنتيجة حين فاز الروس بمناقصة في أواسط التسعينيات لتوريد 145 مروحية مقاتلة بقيمة خمسة مليارات دولار. عرضت موسكو حينها أحدث اختراع لديها، وهو المروحية المقاتلة " ka-50 " المسماة بـ"القرش الأسود". ومن أجل زيادة الفرصة لفوز هذا العرض في المناقصة، أطلقوا على " القرش الأسود" اسم " أردوغان"، إلا أنه وبسبب الضغط الأمريكي على أنقرة تم إلغاء تلك المناقصة.[3]

ومازالت محاولاتها مستمرة حيث تشارك في عروض الأسلحة التي تقام في تركيا، ويرجع أناتولي أكسيونوف نائب مدير شركة "روس أوبورون إكسبورت" هذا الحضور القوي لروسيا إلى

---

[1] يكاترينا بوكروفسكايا، **روسيا تتطلع إلى سوق الطاقة في الخليج**، تاريخ الاطلاع: 2014/12/09، متحصل عليه من: http://arab.rbth.com/russian-world-economy/2014/11/22/28561.html

[2] "**روسيا تشيد محطة نووية في الأردن**"، جريدة العرب، السنة 37، العدد 9797، لندن، 2014/12/26، ص 10.

[3] دميتري ليتوفكين، **أسلحة روسية في تركيا وآفاق التعاون**، تاريخ الاطلاع: 2014/09/10، متحصل عليه: http://arab.rbth.com/politics/2013/05/16/23147.html

أن تركيا هي أول دولة في حلف الناتو تبني علاقات وثيقة في مجال التقنيات الحربية مع روسيا. وعلى الرغم من أن حجم التبادل في هذا المجال بين موسكو وأنقرة، لا يزيد عن 1٪ من مبيعات "روس أوبورون إكسبورت"، إلا أن هناك آفاقا لزيادته و مرد هذه التوقعات هو الصعوبات التي تواجهها تركيا في الحصول على التكنولوجيا والمعدات العسكرية من شركائها في حلف الناتو، مقابل توسع مجالات التعاون الحربي بين روسيا وأنقرة.[1]

وكان رمز تقدم العلاقات الثنائية بين البلدين هو مشروع بناء محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية في منطقة أكويو التركية وفق المواصفات الروسية، الذي تم توقيعه خلال زيارة بوتين لتركيا في ديسمبر 2014، وصرح الرئيس الروسي بأن "المشروع فريد من نوعه من حيث أنه يبنى للمرة الأولى وفق مبدأ " ادفع، امتلك، واستثمر" بمعنى أن الشركة الروسية سوف تكون مالكة لهذه المحطة، و حجم هذا الاستثمار ضخم جدا حيث يبلغ 20 مليار دولار أما تشييد هذه المحطة فمن المقرر أن ينتهي في عام 2022.[2]

[1] نفس المرجع.

[2] غيفورغ ميرزايان، **روسيا تدفع الاتحاد الأوروبي للاعتماد على تركيا**، تاريخ الاطلاع: 2014/12/05، متحصل عليه من: http://arab.rbth.com/world/2014/12/03/28659.html

خلاصة الفصل:

وفقا لما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكننا التوصل إلى ما يلي:

- أثر التقارب الجغرافي بين روسيا ومنطقة الشرق الأوسط في الأسس الجيوبوليتيكية التي اعتمدتها روسيا في سياستها الخارجية تجاه دول هذه المنطقة، كما ساعدها أيضا على تحديد دوائر التحالفات الإقليمية والدولية في المنطقة.
- يكمن تميز إيران في احتلالها المكانة الجيوبوليتيكية الأبرز بين دول المنطقة لدى روسيا، في تبنيها لموقف رافض للهيمنة الأمريكية والمعادي لسياساتها في الساحة الدولية، وهو بهذا يعزز الهدف الأساسي الذي تسعى روسيا لتحقيقه وهو التأسيس لنظام متعدد الأقطاب تكون روسيا أحد أقطابه. في المقابل أضعف الموقف الذي تبنته باقي الدول الشرق أوسطية مكانتها الجيوبوليتيكية لدى روسيا، باعتبارها دولا متحالفة ومؤيدة للهيمنة الأمريكية.
- تعتمد التوجهات الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط بالدرجة الأولى على العامل الطاقوي باعتباره أحد الركائز الأساسية للنهوض باقتصادها إلى مصاف الاقتصاديات الكبرى، كما أنها استطاعت أن تتحرك في المنطقة وتكسب ثقة شركائها التجاريين وتوسع مجالات تبادلاتها التجارية، محاولة بذلك تغيير نمط اقتصادها الريعي.
- رغم تنامي الشراكة الاقتصادية بين روسيا و الدول العربية الشرق أوسطية و خاصة دول الخليج العربي، إلا أنها لم ترقى بعد إلى صفة الشريك الاقتصادي الاستراتيجي، أمام التقدم الذي حققته تركيا لتحتل مكانة اقتصادية بارزة لدى روسيا.
- إن المكانة الاقتصادية التي تحتلها هذه المنطقة ككل بالنسبة لروسيا وصلت إلى مرحلة أصبح فيها حماية المصالح الاقتصادية هو الأولوية القصوى لها، مهما توترت علاقاتها مع هذه الدول ومحاولة دفعها إلى مزيد من التطور و النمو.
- إن طبيعة التهديدات الأمنية التي تتعرض لها روسيا وفقا لمدركاتها، هي تهديدات عابرة للحدود بالدرجة الأولى ومصدرها الأول دول الشرق الأوسط، لذا فإن سبل مواجهتها حسب العقيدة الأمنية الروسية لن يتحقق إلا بالتعاون الأمني مع هذه الدول تحت المظلة الأممية.

- كما أن التعاون العسكري مع دول الشرق الأوسط سيدعم التواجد العسكري فيها و سيعود بالفائدة الربحية في مجال التسلح خاصة و أن هذه الدول تعتبر من أكبر أسواق السلاح بالنسبة لروسيا.

الفصل الثالث:

السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا في ظل الأزمة

لطالما احتلت الدولة السورية مكانة بارزة في السياسة الخارجية الروسية في عهد الاتحاد السوفياتي، فكان العامل الإيديولوجي هو المحرك الرئيسي لهذا التقارب خاصة و أن سوريا حينها شكلت مع عدة دول عربية حلفا مضادا للمعسكر الأمريكي. غير انه و بسقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه تغيرت و تلاشت هذه التحالفات الايديولوجية وحلت محلها تحالفات براغماتية لم تحتل فيها سوريا مكانا بارزا، غير أنها استطاعت الحفاظ على علاقاتها المتجددة بروسيا. وفي ظل الأوضاع التي شهدتها سوريا مؤخرا برز تفاعل السياسة الخارجية الروسية مع هذه الأحداث قويا وثابتا، وطرح تساؤلات حول حقيقة هذه العودة وطبيعة الدور الذي ستؤديه السياسة الخارجية الروسية لإتمام ما بدأته.

لذا نحاول في هذا الفصل التركيز على واقع الأزمة السورية والموقف الروسي منها، بعدها سنحاول فهم دوافع السياسة الروسية تجاه هذه الأزمة، ثم دور الدبلوماسية الروسية لتسوية هذه الأزمة، لنحاول في الأخير وضع سيناريوهات لمستقبل هذه الأزمة و إستراتيجية روسيا المحتملة تجاه كل سيناريو.

المبحث الأول: واقع الأزمة السورية والموقف الروسي منها

اختلف الحراك الشعبي الذي شهدته سوريا اختلافا كبيرا عن التحركات الشعبية التي شهدتها باقي دول الربيع العربي، ويرجع هذا بالأساس إلى طبيعة النظام السياسي والأطراف الداخلية المؤثرة في الدولة، إضافة إلى طبيعة تحالفات هذا النظام مع الفواعل الإقليمية والدولية والتي أدت إلى تعقد الأوضاع في سوريا واستمرار الأزمة فيها إلى يومنا هذا.

المطلب الأول: خلفيات و أبعاد الأزمة السورية

ضمن سلسلة الانتفاضات التي شهدتها الدول العربية ضد الأنظمة الدكتاتورية التي عانت منها لعدة عقود، شهدت سوريا في مارس 2011 انطلاق احتجاجات تقودها الأحزاب السياسية اليسارية والنشطاء والمثقفين الذين يعارضون السياسيات الاجتماعية والاقتصادية المتبعة والتي أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية.[1]

فقد قام حزب البعث في ظل نظام حافظ الأسد باحتكار الحياة السياسية و مصادرتها بالكامل واعتمد على أجهزة الاستخبارات، ونتج عن هذا الواقع انتشار الفساد والمحسوبية على نطاق واسع في السلطة. لكن حافظ الأسد استطاع ضبط عمل أجهزة الاستخبارات هذه في شكل لا يجعلها تتجاوز حدودها لرسم السياسة الخارجية التي بقيت حكرا عليه في إدارة التوازنات الإقليمية والدولية لمصلحة سورية.[2]

عقب وفاة حافظ الأسد تسلم نجله بشار الأسد السلطة بعدما اعد على عجل لاستلام ملفات الحكم، إلا أن هذا الإعداد السريع جعله بطبيعة الحال لا يلم بالكثير من التفاصيل وقد أبدى بشار الأسد نية لتحديث بنية النظام السياسية عبر التخفيف من قبضة أجهزة الأمن على الحياة العامة وعبر إفساح المجال أمام القطاع الخاص، وبدأت التجمعات و المنتديات السياسية

---

[1] Angela Joya , " **Syria and The Arab Spring : The Evolution of The Conflict and The Role of The Domestic and External Factors**", Journal of Politics and International Relations , Middle East Studies , Vo 4, No1, Turkey, July 2012, p 31.

[2] جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013) ص 203.

بالانتشار في ما عرف بربيع دمشق بين عامي 2000 و 2002 إلا أن هذه المنتديات الداعية إلى الإصلاح أوقفت من طرف الأجهزة الأمنية أواخر عام 2002 وكانت الضغوط الخارجية التي بدأت تمارس على سورية منذ بداية الألفية الجديدة أحد العوامل التي جعلت الأسد الابن يخشى تحولا سياسيا سريعا يزعزع أركان النظام.[1]

ففي سنة 2005 أطلقت قوى المعارضة نداء للتغيير الديمقراطي عبر "إعلان دمشق" وطالبت الحكومة بإصدار قانون يسمح بإنشاء أحزاب أخرى غير البعث وحلفائه. كما طالبت بإلغاء حالة الطوارئ المعمول بها منذ مارس 1963 وهو تاريخ الانقلاب الذي أوصل حزب البعث إلى السلطة و إلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية والعسكرية إضافة إلى إلغاء القانون 49 لعام 1980 الذي يعاقب بالإعدام كل منتسب لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين طبقا للمادة الأولى منه. و إلى جانب النظام البيروقراطي الهش تعاني البلاد فسادا مزمنا حيث أدرجت مؤسسة الشفافية الدولية سوريا بين أكبر الدول فسادا في العالم، فالثروة التي جنتها البلاد خلال الأعوام الأخيرة لم يتم توزيعها توزيعا منصفا والدليل على ذلك هو أن 30% من الشعب السوري هم أقارب وعشيرة المسؤولين و الذين يمثلون بدورهم النواة الصلبة للنظام.[2]

وفي بداية عام 2005 أطلقت شخصيات من النظام القديم عملية اللبرلة الاقتصادية من دون ضوابط و كان وزير الاقتصاد عبد الله الدردري المتأثر بالتجربة الاقتصادية التونسية خلال عهد الرئيس زين العابدين بن علي هو الذي شجع على إتباع هذه السياسة، و أتت هذه التحولات الاقتصادية لمصلحة الطبقة البرجوازية في المدن على حساب الصناعات المتوسطة والحرفية خصوصا أنها شجعت سياسة الاستيراد ما أدى إلى إغراق السوق بالبضائع الأجنبية، وإلى إفلاس الكثير من الصناعات المحلية و إلى زيادة معدلات التضخم وقد فاقمت هجرة رأس

[1] نفس المرجع.

[2] عصام عبد الشافي،" **الثورة المكبوتة: عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا**"، السياسة الدولية، العدد 47، القاهرة، أفريل 2011، ص 97.

المال الخليجي من جهة أخرى فتضخمت أسعار العقارات و الشقق بوتائر مضاعفة وساد غلاء للمعيشة أثر بالدرجة الأولى في الطبقات الوسطى والفقيرة.[1]

كما أدى تطبيق سياسات اقتصاد السوق إلى تقويض موارد أعداد هائلة من سكان الريف والمدن الصغيرة والمتوسطة المعتمدة على الاقتصاد الريفي، وأجبرت أعدادا كبيرة منهم على مغادرة أماكن عيشها، وغيرت نمط حياتها و عاداتها. وبما أن الريف هو الدعامة الأولى للنظام السوري، فإن النهج الاقتصادي الجديد خرب علاقاته مع قاعدته الشعبية والسياسية الرئيسية، بينما انخفضت قدرة الناس الشرائية العامة بحوالي 28% خلال العقد الأول من هذا القرن، مع تحول الاقتصاد من اقتصاد إنتاجي/ ريعي عموما إلى اقتصاد استهلاكي / ترفي غلب عليه طابع ريعي، وتردي نوعية الخدمات وارتفاع أسعارها وفساد فادح في الجهاز الإداري.[2]

أما على المستوى الخارجي فقد حافظ النظام السياسي السوري على تحالفه الاستراتيجي مع إيران خاصة فيما يتعلق بالبعد الأمني، وعمد إلى إنتاج تحالف آخر مع تركيا تركز بشكل رئيس في الجوانب الاقتصادية التي استفادت منها تركيا وأفادت النظام السوري سياسيا بإخراجه من العزلة الدولية التي فرضت عليه في سنة 2005 واستمرت حتى وصول أوباما إلى الحكم.[3]

وفي هذا الإطار يمكن رصد عدة عوامل رئيسية تحكم عملية التغيير في النظام السياسي السوري من أهمها: تركيبة النظام و التي تقوم على تشابك المصالح الطائفية والحزبية والبيروقراطية و رجال الأعمال و الأقليات، إضافة إلى أن القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لمؤدي النظام هم من الخلفيات الريفية و المدنية الحديثة وكثير منهم من أبناء الأقليات و بشكل خاص من الطائفة العلوية التي ينتمي إليها الرئيس السوري. هناك أيضا البعد الأمني و المتمثل في تمدد الأجهزة الأمنية في سوريا بحكم خلفية قادة النظام الذين جاءوا من المؤسسة العسكرية،

[1] جمال واكيم، مرجع سابق، ص 203.

[2] أحمد يوسف أحمد و آخرون، **حال الأمة العربية: معضلات التغيير و آفاقه** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012) ص 171.

[3] "**التوازنات و التفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أفريل 2012، ص 13.

إضافة إلى البعد الدولي المتمثل في خروج النظام السوري من عزلته نتيجة لفشل المشروع الأمريكي في العراق و ملء الفراغ السياسي من قبل القوى الشيعية المؤيدة لإيران حليفة النظام السوري وفشل الحرب الإسرائيلية على لبنان وقطاع غزة في عامي 2006- 2009 الأمر الذي فتح الباب لعودة النفوذ السوري.[1]

أما الجانب الآخر من الأحداث فكان له بعد إقليمي ودولي، إذ دفعت الأحداث في مصر، الولايات المتحدة إلى إعادة ترتيب الأوراق في المنطقة بما يحد من الضرر الذي يمكن أن يلحق بمصالحها الإستراتيجية في المنطقة.[2] فلم تتوضح أهداف الثورة السورية (في إطار ما يسمى بالحراك العربي) في الأسابيع القليلة لانطلاقها، إذ طغت عليها آنذاك مطالب الإصلاح والمطالبة بالتغيير الديمقراطي بقيادة النظام نفسه، فغابت المواقف الدولية في الأشهر الأولى و توحدت حول دعوات " وقف القمع والعنف والبدء في العملية الإصلاحية".[3] إلا أن هذه الاحتجاجات سرعان ما تحولت إلى مواجهات عسكرية بين النظام السوري والمعارضة التي كانت تتلقى دعمها من دول عربية مجاورة ودول غربية سعت إلى إسقاط النظام القائم بأي طريقة خدمة لمصالحها، وبذلك انتقلت الانتفاضة من دائرة الحراك السلمي إلى نزاع مسلح.

فتنوع سياسات الممولين ومحاولتهم شراء نفوذهم على الأرض لا يجعل فصائل المعارضة عرضة للضغوط فحسب، بل ينقل الاستقطاب الإقليمي والدولي إلى الداخل السوري ويحولها إلى حرب بالوكالة بين القوى الإقليمية والدولية المتنافسة على النفوذ في سورية، حيث تسعى بعض الحكومات لصنع أدوات تأثير ونفوذ لها في الصراع ومن أبرز الحكومات التي تقدم تمويلا للمعارضة المسلحة السورية حكومات دول الخليج وبريطانيا وفرنسا وتركيا.[4] وهنا نذكر التحقيق الذي نشرته صحيفة الغارديان البريطانية حول استعداد المسؤولين السعوديين لدفع

[1] عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص ص 97-98.

[2] نفس المرجع، ص 204.

[3] "**التوازنات و التفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية**"، مرجع سابق، ص 13.

[4] مروان قبلان، " **المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية**"، سياسات عربية، العدد 2، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ماي 2013، ص 56.

رواتب عناصر الجيش السوري الحر المعارض في محاولة لتشجيع انشقاق الجنود عن الجيش النظامي وزيادة الضغوط على نظام الرئيس السوري بشار الأسد.[1]

المطلب الثاني: الأطراف السورية المؤثرة في الأزمة

يعتمد التوصل لفهم واقع الأزمة في سوريا على تحديد الأطراف المؤثرة في هذه الأزمة والدور الذي يضطلع به كل طرف لإنهاء هذه الأزمة لصالحه.

الفرع الأول: النظام السوري

يعتبر النظام السياسي هو أحد الدعائم الأساسية للدولة و هو الجهة المسؤولة عن حفظ الأمن و السلم لشعبه، غير أن النظام السوري كانت لديه قناعة بأن الاحتجاجات الشعبية التي تشهدها سوريا و المطالبة بإسقاطه، هي مؤامرة خارجية تحركها مخططات الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة من خلال الدعم المالي الذي كانت تقدمه لمنظمات حقوق الإنسان في سوريا في السنوات الماضية، سعيا منها للقضاء على النظام المعادي لإسرائيل والداعم للمقاومة الفلسطينية و الحليف المقرب لإيران. لذا كانت ردة فعل النظام السوري إزاء هذه الاحتجاجات عنيفة حيث أفرطت الأجهزة الأمنية في استخدام القوة ضد المتظاهرين رغم أن بدايتها كانت سلمية.

نتيجة للضغوط الخارجية التي كانت تمارسها الدول على النظام السوري للتخلي عن استخدام العنف ضد شعبه، سارع الرئيس السوري إلى اتخاذ جملة من القرارات لاستيعاب حركة الاحتجاج الداخلية، فأعلنت مستشارته بثينة شعبان في 24 مارس عن عزمه القيام بإصلاحات سياسية تتضمن إنهاء حالة الطوارئ القائمة في سورية منذ عام 1963 ومحاربة الفساد وإصدار قانون جديد للأحزاب يسمح بالتعددية الحزبية. وتشريع قانون للإعلام يسمح بحريات إعلامية أكبر إضافة إلى زيادة رواتب موظفي القطاع العام و استيعاب العاطلين عن العمل تلا ذلك إطلاق السلطات السورية عدد كبير من المعتقلين السياسيين بينهم أعضاء في الإخوان

[1] **السعودية تدفع رواتب الجيش السوري الحر**، تاريخ الاطلاع: 2015/02/14، متحصل عليه من:
http://www.bbc.co.uk/arabic/inthepress/2012/06/120622_inthepress

المسلمين، ثم إصدار قرار بحل مشكلة الأكراد المطالبين بالجنسية منذ عام 1960 وتشكيل حكومة جديدة برئاسة عادل سفر ما عكس نية لتغيير نهج اللبرالية الاقتصادية وإصدار قرار بإلغاء محكمة أمن الدولة العليا وآخر بالسماح بالتظاهر السلمي.[1] غير أن وجود تقاطع بين استمرار الاحتجاجات ومصالح القوى الإقليمية والدولية نقل هذا الحراك الشعبي السلمي إلى دائرة الصراع المسلح بين الجيش النظامي السوري وبين فصائل المعارضة المسلحة.

لقد اعتمد بشار الأسد في مواجهة هذه التطورات على وحدات موالية رئيسية مثل الحرس الجمهوري والفرقة المدرعة الرابعة وقيادة القوات الخاصة، ولإضافة المزيد من العناصر عادة ما يقوم الجيش السوري بإلحاق وحدات فرعية من تشكيلات أقل تدريبا تحت قيادة مكونات موالية للنظام. كما تمكن حزب الله الذي يشارك ما بين 3500 و 7000 من عناصره في هذه الأحداث، من اكتساب دور قيادي بارز بشكل متزايد في قيادة قوات الجيش السوري أثناء هجمات القوات الحكومية الأساسية في سوريا.[2]

صعدت الحكومة السورية وأجهزتها العسكرية بشكل مطرد تكتيكاتها لمكافحة المعارضة. فقد تبنى الجيش إستراتيجية لا تعتمد على قوات كبيرة فبعد القصف المتواصل والغارات المتفرقة غالبا ما يتم نشر أفراد قوات الدفاع الوطنية للسيطرة على الأراضي وطرد المتمردين المتبقين وفي الغالب يتم هدم المناطق المسيطر عليها لمنع عودة مقاتلي المعارضة كما حدث في كثير من الأحيان في جوان 2012 و جويلية 2013 حول دمشق وفي حمص.[3]

الفرع الثاني: المعارضة السياسية

في مقابل الدور الذي يلعبه النظام السوري والجيش النظامي في الأحداث التي تشهدها سوريا، نجد قوى المعارضة على اختلاف توجهاتها وأطيافها، التي اعتبرت نفسها الممثل

[1] جمال واكيم، مرجع سابق، ص ص 211- 212.

[2] تشارلز ليستر، "**الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا**"، مركز بروكنجز، الدوحة ، ماي 2014، ص ص 8-9.

[3] نفس المرجع.

الشرعي والوحيد للشعب السوري وسعت إلى إسقاط النظام عن طريق التحرك السياسي وتحقيق الدعم الإقليمي والدولي لها، إضافة إلى التنظيمات المسلحة التي كانت تسعى لفرض سيطرتها على سوريا والقضاء على رموز النظام بالدخول في معارك مع الجيش النظامي السوري ونستطيع أن نصفها بأنها الجناح العسكري للمعارضة.

لقد كانت بداية توحد المعارضة بعقد اجتماعات مكثفة في اسطنبول نتج عنها الإعلان عن تأسيس" المجلس الوطني السوري" في أكتوبر 2011 الذي دعا في بيانه التأسيسي إلى إسقاط النظام بكافة أركانه ورموزه بمن فيهم رئيس الدولة، وشكل هذا المجلس قيادة سياسية وأمانة عامة واعتبر نفسه العنوان الرئيس للثورة السورية في الداخل والخارج. وضم هذا المجلس طيفا واسعا من المعارضة الحزبية والمنظمة مثل حركة الإخوان المسلمين و إعلان دمشق والتيار الإسلامي المستقل ومجموعة العمل الوطني وشخصيات سياسية حزبية مستقلة، وانتخب المجلس برهان غليون رئيسا له.[1]

رغم الترحيب الأمريكي بتأليف المجلس الوطني والاعتراف به باعتباره" ممثلا شرعيا للشعب السوري" خلال مؤتمر أصدقاء سورية.2 الذي عقد في اسطنبول في أفريل 2012. إلا أن عمل المجلس تعطل بسبب الخلافات و التباينات المستمرة بين كتله خصوصا في ما يتعلق بانتخابات قادته والتعامل مع المبادرات السياسية والتنسيق مع أطياف المعارضة الأخرى في خارج المجلس. وارتفعت التصريحات الأمريكية التي انتقدت دور المجلس الوطني وطالبت بتأليف قيادة جديدة للمعارضة السورية.[2]

كانت المبادرة التي قدمها النائب السابق رياض سيف من أجل تأليف جسم سياسي يكون بديلا عن المجلس الوطني، ويضم قوى وشخصيات تتقاطع مع التوجهات الأمريكية وبتنسيق معها ومع سفارات دول غربية أخرى. وجرى تأسيس الائتلاف في 11 نوفمبر 2012 فضم

[1] عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية في التاريخ الراهن** (بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2013)، ص ص 404- 405.

[2] نفس المرجع، ص 407.

معظم تكتلات المعارضة السورية (ما عدا هيئة التنسيق الوطنية) وجميع التيارات السياسية، إضافة إلى قوى الحراك الثوري والمجالس المحلية في المحافظات وممثل عن المنشقين السياسيين عن النظام، وانتخب معاذ الخطيب رئيسا له.[1]

وقد كان أحد أهم أهداف إنشاء الائتلاف في الدوحة هو تأليف حكومة تدير المناطق التي خرجت من سيطرة النظام وتمنع حدوث فراغ في السلطة يؤدي إلى الفوضى، إلا أن الخلافات داخل الائتلاف وتضارب مواقف الدول الداعمة حالت دون تحقيق هذا الهدف منذ تأسيس الائتلاف إلى أن تم عقد اجتماع في اسطنبول بين 18 و 19 مارس 2013 نجح خلاله الائتلاف الوطني في اختيار غسان هيتو عضو المجلس الوطني رئيسا للحكومة المؤقتة.[2]

ظهرت بوادر التسلح في سوريا منذ الأشهر الأولى للاحتجاجات، وكان طابعها في البداية بدائيا تقليديا متولدا من واقع البنى الاجتماعية العشائرية والتقليدية التي في إطارها جرى حمل السلاح الموجود في المنازل باعتباره جزءا من الواقع الاجتماعي القائم في أوساط العشائر وكذلك الريف والحالات العشائرية في المدن الجهوية والحدودية بشكل خاص.[3] بعدها شكل المقدم المنشق حسين الهرموش تنظيما عسكريا أطلق عليه اسم " لواء الضباط الأحرار" لكن هذه المبادرة ظلت في إطار رمزي لقلة عدد المنشقين، قبل أن تأخذ الأمور منحى تنظيمي مختلف مع الإعلان عن تشكيل ما أصبح يعرف بـ" الجيش السوري الحر".[4]

حيث أعلن العقيد المنشق رياض الأسعد تأسيس الجيش السوري الحر في 29 جويلية 2011 لاعتباره إطارا جامعا للضباط والجنود المنشقين عن الجنود على الجيش النظامي، وناط بكتائبه التي انتشرت في معظم المدن السورية" حماية التظاهرات السلمية والتصدي للاقتحامات

[1] شمس الدين الكيلاني، "**عام على تأسيس الإئتلاف الوطني السوري: بين رهانات الولادة و عسر المهمة**" ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، جانفي 2014، ص 6.

[2] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 411.

[3] نفس المرجع، ص 191.

[4] مروان قبلان، **المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية**، مرجع سابق، ص 43.

الأمنية والعمليات العسكرية" وأصبح هذا الجيش غطاءا عريضا لأشكال التسلح وأنواعه الفردية والأهلية كلها في مواجهة القوات الحكومية وتنامت مظاهر العسكرة في عدد من المدن مع زيادة عدد الراغبين في حمل السلاح في الداخل.[1]

ووفقا لتقييم تم تقديمه إلى وزارة الخارجية الأمريكية من مصادر سورية تعمل مع الجيش السوري الحر في جانفي 2013 فإن هناك المئات من المجموعات الصغيرة (تضم ما بين 10 و20 مقاتلا) تنتشر في جميع أنحاء منطقة حلب. وبذلك أصبح الجيش السوري عبارة عن جماعات متمردة غير منظمة تخترقها أعدادا كبيرة من المجرمين وأوضح التقييم أن انتهاكات المتمردين أصبحت ظاهرة طبيعية يومية وخاصة ضد المدنيين بما في ذلك نهب المصانع العامة و الخاصة والمستودعات و المنازل والسيارات.[2]

إضافة إلى وجود قوى مسلحة ذات توجه إسلامي مثل جبهة النصرة لأهل الشام التي تم تصنيفها من قبل الولايات المتحدة على أنها جماعة إرهابية، حيث أعلنت الجبهة عن نفسها عبر قائدها أبو الفتح محمد الجولاني في 24 جانفي 2012 ودعت السوريين إلى الجهاد وحمل السلاح في وجه النظام السوري، وترى أن إسقاطه هو الخطوة الأولى نحو إقامة دولة إسلامية. هناك أيضا العديد من التجمعات والجبهات التي تضم عدد كبير من الكتائب الإسلامية مثل الجبهة الإسلامية السورية و تجمع أنصار الإسلام في دمشق وريفها.[3]

وتتوزع مصادر تمويل قوى المعارضة العسكرية على التمويل الحكومي الذي تسعى من خلاله بعض الحكومات لصنع أدوات تأثير ونفوذ لها في الصراع، هناك أيضا التمويل الشبكي الذي يعتمد على شبكات منظمة لديها خبرات كبيرة في تأمين المال والسلاح وتمتاز الجماعات الإسلامية خصوصا بامتلاكها شبكات تمويل كبيرة عابرة للحدود، إضافة إلى التمويل الذاتي

[1] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 196.

[2] Yazid Sayigh," **The Syrian Opposition's Leadership Problem** ", Carnegie Middle East Center, Beirut, April 2013, p 17.

[3] مروان قبلان، **المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية**، مرجع سابق، ص 47-49.

ولجأت إليه بعض الجماعات لتحقيق درجة من الاستقلالية عن التمويل الخارجي المشروط، وتحولت بذلك الكثير من الجماعات المسلحة إلى استثمار كل ما يقع تحت أيديهم من معامل ومنشآت اقتصادية وغيرها سواء كانت ملكيتها عامة أو خاصة.[1]

المطلب الثالث: الموقف الروسي من الأزمة السورية

بدأت الأزمة السورية مرتبطة بصيرورة الربيع العربي إلا أنها سرعان ما تحولت إلى صراع نفوذ بين الدول الإقليمية الكبرى ثم أخذت ترتبط بمستوى أعلى من التنافس بين القوى العظمى في النظام الدولي، وتحديدا روسيا والصين من جهة و الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي من جهة أخرى.[2]

لقد كانت الحالة السورية خروجا عن الخط العام للسياسة الروسية تجاه الثورات العربية، إذ كانت موسكو أسرع استجابة وحسما في مواقفها تجاهها. فعقب اندلاع التظاهرات السلمية ضد الرئيس بشار الأسد ونظامه اتخذت موسكو في البداية موقفا وسطا بين النظام السوري والمعارضة منطلقة من حق الشعب السوري في التغيير، وحذر الرئيس الروسي آنذاك ديمتري مدفيديف القيادة السورية ورأى أنه ينتظر الأسد مصير مخز إذا لم يبدأ حوارا مع المعارضة ويباشر الإصلاحات.[3]

كان تحولا مهما ما حدث في الموقف الروسي مع تصاعد الثورة السورية واستخدام السلطات العنف ضد المتظاهرين ثم لجوء المعارضة إلى القوة ضد الجيش النظامي الموالي للأسد، حيث حمَلت موسكو المسؤولية للسلطة والمعارضة معا ورفضت رفضا قاطعا أي تدخل

[1] نفس المرجع، ص 56.

[2] علي آزاد أحمد و آخرون، **خلفيات الثورة: دراسات سورية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2013) ص 478.

[3] نورهان الشيخ، **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 294.

خارجي مباشر أو غير مباشر. وكان موقف موسكو انطلاقا من حتمية الحل السلمي وجلوس جميع الأطراف المعنية إلى طاولة المفاوضات.[1]

فروسيا عبرت عن استياءها من الخديعة التي تعرضت لها على يد الناتو في ما يتعلق بإصدار قرار دولي بحجة حماية المدنيين من العقيد معمر القذافي ليتحول ذريعة للتدخل العسكري لفرض وصاية غربية على ليبيا، لذا فقد أعلنت عزمها معارضة أي قرار دولي يصدر في حق سورية.[2]

يؤكد رئيس الوزراء الروسي الأسبق يفغيني بريماكوف صحة الموقف الروسي " أعتقد أن روسيا تنتهج موقفا يمكن أن نسميه بأنه الموقف الوحيد الصحيح في هذه الأوضاع فلو كنت رئيسا للحكومة حاليا أو وزير للخارجية لكنت اتخذت الموقف نفسه وطبعا هذا لا يعني أنه الموقف الفائز" و يضيف " موقفنا أخلاقي وجوهره المحافظة على حياة الملايين من الناس وكذلك الاهتمام باستقرار منطقة مهمة واسعة وهذا هو الموقف الوحيد الممكن في مثل هذه الأوضاع، أما كيف ستكون النتيجة فأكرر بأنها غير معروفة وليس هناك من يعلم هل سنحصل على العدالة".[3]

يأتي الموقف الصيني المؤيد للموقف الروسي والرافض لإسقاط النظام السوري، على خلفية الاستياء من سياسات واشنطن تجاه مصالحها أكثر منه اهتماما بالنظام السوري ومستقبله. تعتقد الصين أن واشنطن بنقل اهتمامها إلى منطقة المحيط الهادئ، إنما تسعى إلى محاصرتها والسيطرة على خطوط تجارتها وإمدادات الطاقة والموارد الأولية الضرورية لصناعتها ومن ثم نموها الاقتصادي. و تراقب الصين بقلق شديدي الجهد الأمريكي الرامي إلى تطويقها عبر تحالفات مع جيرانها المتوجسين من الصعود السريع لها، هذه السياسات الأمريكية تستهدف

[1] نفس المرجع.

[2] جمال واكيم، مرجع سابق، ص 209.

[3] علي آزاد أحمد و آخرون، مرجع سابق، ص 556.

كما ترى بيجين استقرارها الداخلي لأن تعطيل عجلة نموها الاقتصادي أو إبطاءه سوف يؤثر على ملايين الصينيين.[1]

فإذا ربطنا هذه الإستراتيجية بتكرار الولايات المتحدة التعبير عن قلقها من زيادة الصين لإنفاقها الدفاعي من ناحية، و إعلان الولايات المتحدة أنها ستسحب وجودها العسكري من آسيا الوسطى في عام 2014 من ناحية أخرى، نستدل على توتر بين الطرفين في هذه المنطقة نظرا لإدراك الصين أن الولايات المتحدة تقوم بما أطلق عليه الباحثين: الهندسة الجيوسياسية Geopolitical Engineering وهي التي دفعت نائب الرئيس الصيني Xi Jinping للقول إننا "نأمل بأن تحترم الولايات مصالح وهواجس الصين والدول الأخرى في هذه المنطقة".[2]

ويبدو أن الموقف الصيني من الأزمة السورية ليس منفصلا عن سعي صيني لرد فعل محسوب على السياسات الأمريكية الهادفة إلى التحول الجيوستراتيجي للولايات المتحدة نحو جبهة الهادئ الآسيوية، وهو الأمر الذي رأت فيه الصين محاولة أمريكية لكبح تنامي الدور الصيني في تلك المنطقة، لذا جاء رد الصين من خلال توجهات تخلق فرص مساومة للصين كالموقف من الأزمة السورية والعلاقات مع إيران، رغم أن المكانة الإستراتيجية للأخيرة أكثر أهمية للصين من سوريا.[3]

فسقوط النظام السوري سيؤدي إلى إضعاف إيران، وقد يفضي في نهاية المطاف إلى وقوع هذه الأخيرة نفسها في قبضة الولايات المتحدة، إذ أن ذلك سيضع نحو 60% من نفط العالم تحت السيطرة الأمريكية المباشرة و سيشكل ورقة ضغط مهمة في وجه الصين.[4] كما أن إسقاط النظام السوري يعني محاصرة إيران تمهيدا لإطاحة نظامها وبالتالي إغلاق الشرق

[1] نفس المرجع، ص ص 483-484.

[2] فكرت نامق عبد الفتاح، كرار أنور ناصر، " **التفاعلات الإقليمية و الدولية و الأزمة السورية**"، قضايا سياسية، العدد 34، العراق، 2014، ص 8.

[3] نفس المرجع، ص 9.

[4] علي آزاد أحمد و آخرون، مرجع سابق، ص ص 483-484.

الأوسط في وجه الصين، فعبره يمكن الوصول إلى إفريقيا، المنطقة التي تحاول الصين الانفتاح عليها لغناها بالموارد الطبيعية.[1]

وفيما يخص الدول الغربية فقد انفجرت الأحداث في سوريا حين كانت العلاقات السورية الأمريكية في تحسن متصاعد و تطورت حدة الموقف الأمريكي من النظام بالتدرج، ثم تراجعت بشكل كبير. فاقتصر الموقف الأمريكي في الأشهر الأولى على إدانة لفظية لعنف النظام ودعوة النظام إلى تلبية مطالب المحتجين ومطالبته بالإصلاح أو التزام خطط الإصلاح التي كان يعلنها النظام في السابق. بعدها قامت الولايات المتحدة بفرض رزم من العقوبات الاقتصادية على شخصيات في النظام السوري، وحث الرئيس الأسد على وقف العنف و القيام بالإصلاحات ثم دعوته إلى التنحي.[2]

تقر الولايات المتحدة بوجود مصلحة حقيقية لها في تغيير سياسات النظام السوري سواء في ما يتعلق بعلاقته مع إيران أو بمواقفه من الصراع العربي الإسرائيلي وغيره من القضايا الإقليمية. يبقى أن هدف واشنطن الأبرز في مقاربتها الأزمة السورية هو إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية، إذ تنظر الولايات المتحدة إلى الصراع في سورية باعتباره جزءا من حالة الصراع مع إيران، وهي عندما تساهم في إضعاف النظام السوري إنما تقوي مواقفها التفاوضية تجاه إيران، فضلا عن ذلك للولايات المتحدة مصلحة حقيقية في منع تشكل قوس نفوذ إيراني لما يشكله ذلك من خطر على مصالحها و مصالح حلفائها في المنطقة. فقيام مثل هذا القوس قد يكون له تداعيات دولية واسعة خصوصا إذا نشأ تحالف إيراني روسي صيني، مخاوف واشنطن من هذه الاحتمالات سوف تدفعها إلى الإصرار على إحداث تغيير في سورية.[3]

كما انسجم الدور الفرنسي الذي يقود أوربا وراءه مع توجهها الاستراتيجي التقليدي إلى السيطرة على منطقة الساحل السوري وهذا ما يفسر الدعوة التي وجهتها الخارجية الفرنسية إلى

[1] جمال واكيم، مرجع سابق، ص 211.

[2] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص 468- 469.

[3] علي آزاد أحمد وآخرون، مرجع سابق، ص ص 477- 478.

الأمم المتحدة والإتحاد الأوربي لاتخاذ إجراءات في حق المسؤولين السوريين، وإقرار الإتحاد الأوربي عقوبات عليهم تشمل الرئيس الأسد نفسه.[1]

لذا فقد أدت الولايات المتحدة و حلفاؤها في أوربا دورا دبلوماسيا بارزا في تسهيل جمع البلدان الداعمة للمعارضة تحت مظلات متعددة بما في ذلك ما يسمى بـ "مجموعة أصدقاء سوريا" في حين كانت في البداية داعمة لفوز المعارضة بالكامل في سوريا من خلال الإطاحة بنظام الأسد.[2] ومع تعثر المبادرات و الحلول السياسية انكفأت الولايات المتحدة عن التأثير المباشر في مسار الأزمة السورية أمام الدور الروسي الذي أصبح أكثر فاعلية، وأثر ترددها هذا في الموقف الأوربي و تراجع عن الدور الفاعل الذي أداه في ليبيا.[3]

أما مواقف القوى الإقليمية، فقد حاولت دول الخليج خاصة قطر وكذلك تركيا في بداية الأمر تطويق الأزمة عبر إقناع دمشق التي كانت لا تزال حليفا باتخاذ خطوات إصلاحية تمتص غضب المحتجين وتمنع التصعيد، ومع اتضاح فشل هذه المساعي واتساع نطاق الاحتجاجات وأخذا في الحسبان نتائج الثورات العربية، بدا أن النظام في سورية سيسقط لا محالة.[4]

حاولت تركيا الاستفادة من دروس الربيع العربي، فسارعت إلى دعم الثورة حتى لا تقع في الخطأ الذي ارتكبته في ليبيا، حيث عارضت أول الأمر محاولات إسقاط القذافي، وأرادت أن تكون المستفيد الأكبر من عملية التغيير في سورية لأسباب سياسية و اقتصادية و جيوسياسية، فسياسيا أخذت تركيا تؤدي دور الأب الروحي للحركات الإسلامية في المنطقة وهي باحتضانها التيارات الإسلامية المعارضة في سورية أرادت أن تكون صاحبة الكلمة الفصل مستقبلا حال تمكن هؤلاء من سلوك طريق السلطة. اقتصاديا تمثل سورية ممرا رئيسيا للبضائع التركية إلى

[1] جمال واكيم، مرجع سابق، ص 207.

[2] تشارلز ليستر، مرجع سابق، ص 1.

[3] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص 471- 472.

[4] علي آزاد أحمد وآخرون، مرجع سابق، ص 487.

العالم العربي خصوصا الخليج، لذلك فإن المصالح التركية تتطلب وجود نظام صديق في دمشق. أما جيوسياسيا وهو الأهم رأت تركيا أن تفرد إيران بالنفوذ في العراق خصوصا بعد انسحاب الأمريكيين مع وجود نفوذ إيراني كبير في سورية سيطوقها بهلال نفوذ إيراني، لذلك عندما اندلعت الثورة السورية لاحت لتركيا فرصة ذهبية لتصحيح موازين القوى لمصلحتها من خلال إصرارها على إسقاط النظام المؤيد لإيران في دمشق.[1]

ما حصل في تركيا ينطبق كذلك على دول الخليج العربية التي ساءها تفرد إيران بالسيطرة على القرار في العراق و تمدد نفوذها ليشمل الهلال الممتد من حدود أفغانستان إلى البحر المتوسط. و كانت المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص هي الأكثر حساسية تجاه هلال شيعي يمتد شمال حدودها مع العراق و بلاد الشام، هذا فضلا عن مخاوف من تصاعد النفوذ الإيراني في اليمن حيث التمرد الحوثي ومحاولات طهران التدخل في الشؤون الداخلية لدول خليجية عدة حيث أقليات شيعية مهمة.[2] أما موقف قطر التي كانت أكبر الداعمين للثوار بالنشاط الدبلوماسي لإقناع الغرب بدعم الثورة و في مساعي تنظيم المعارضة وفي أعمال الإغاثة و في تمويلهم بالسلاح، فلا يمكن تفسيره من دون فهم طموحها إلى لعب دور اقتصادي وسياسي على الساحة الدولية.[3]

أما إيران فكانت أولى الدول التي دعمته سياسيا و بشكل مطلق، و أثبت التحالف مع دمشق منذ أيام الرئيس حافظ الأسد أنه رصيد كبير لإيران في المنطقة، فمنذ أوائل أيام الثورة الإسلامية عقد حافظ الأسد تحالفا متينا مع قائد تلك الثورة الإمام الخميني كسر العزلة التي كانت الولايات المتحدة تسعى إلى فرضها على إيران، وأحدث اختراقا إستراتيجيا للأخيرة في المنطقة العربية ووفر لها إطلالة على العالمين العربي والإسلامي على حد سواء، وأخرى على

[1] نفس المرجع، ص 488.

[2] نفس المرجع، ص 489.

[3] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 564.

المتوسط عبر الشواطئ السورية، وبوابة على الصراع العربي الإسرائيلي عبر المقاومة الإسلامية في لبنان ضد إسرائيل.[1]

كانت خسارة سورية، في وقت لا يزال الغرب يبذل جهودا لمحاصرة إيران تعني الإتاحة لواشنطن وحلفائها إحكام الطوق على إيران تمهيدا لعزلها وضرب النظام فيها. وهذا ما يفسر إعلان وزارة الخارجية الإيرانية أن الأحداث في سورية " تأتي في إطار مؤامرة غربية لزعزعة حكومة تؤيد المقاومة ضد إسرائيل"، وقد أعربت طهران عن معارضتها أي تدخل خارجي في الشؤون السورية. وتجلى هذا الأمر في الموقف الداعم للأسد الذي اتخذه حزب الله على لسان أمينه العام حسن نصر الله لأن خسارة الدعم السوري تعني قصم ظهر المقاومة الإسلامية التي ستضحي محاصرة من البر، بعدما فرضت القوى الغربية حصارا بحريا على لبنان عقب العدوان الإسرائيلي عليه عام 2006.[2]

[1] جمال واكيم، مرجع سابق، ص 208.

[2] نفس المرجع.

المبحث الثاني: دوافع السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية

شكل الموقف الذي تبنته الخارجية الروسية تجاه الأوضاع التي تمر بها سوريا نقطة انعطاف بارزة في تاريخ السياسة الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، بل ودفعت بالكثير من المحللين إلى اعتبار هذه الخطوة هي بداية العودة القوية للدور الروسي في النظام الدولي. ومن الطبيعي أن هذا التحرك الروسي تجاه الأزمة السورية لم يكن ولن يكون مجرد تحرك إنساني لمساعدة الشعب السوري بقدر ما له من حسابات براغماتية ميزت التوجهات الجديدة للسياسة الروسية في علاقاتها الدولية ككل، لذا فإننا نحاول في هذا المبحث التعرف على أهم العوامل التي دفعت بالقادة الروس إلى التمسك بالموقف الرافض لأي تدخل خارجي وحل الأزمة بالحوار السياسي، وذلك من خلال تقسيمها إلى دوافع اقتصادية ودوافع عسكرية و أخيرا دوافع جيوستراتيجية.

المطلب الأول: الدوافع الاقتصادية

تعتبر المصالح الاقتصادية الروسية في سوريا من أهم الدوافع المفسرة للدعم الروسي للنظام السوري والتي يعود تاريخها إلى فترة الإتحاد السوفييتي، وتتركز هذه المصالح في المقام الأول على التبادلات التجارية واستثمارات الشركات الروسية، والتعاون في قطاع الطاقة.[1]

حيث تعتبر العلاقات التجارية بين روسيا وسوريا إلى حد ما متطورة بالرغم من أنها بدأت تنمو بصورة مطردة منذ سنة 2003 فقط، وتميل بدرجة كبيرة إلى الصادرات الروسية، التي تتركز بشكل أساسي على المنتجات النفطية والآلات.[2] وفي الفترة الأخيرة تطورت العلاقات التجارية بين الدولتين بصورة سريعة حيث بلغ مستوى التبادل التجاري بينهما سنة 2010 إلى 2 مليار دولار، كما خفضت روسيا الرسوم الجمركية على المنتجات النسيجية المستوردة من

[1] Azuolas Bagdonas , "**Russia's Interests in the Syrian Conflict: Power, Prestige, and Profit**", European Journal of Economic and Political Studies , Fatih University, Turkey, Vol 5, N 2, winter 2012, p 63.

[2] وليد عبد الحي، "**محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أفريل 2012، ص 6.

سوريا بنسبة 25 % و كانت هذه الخطوة فعالة في زيادة حجم التجارة البينية.[1] في حين وصل حجم التبادل التجاري الروسي السوري سنة 2011 إلى 1.92 مليار دولار، من ناحية أخرى تصل الاستثمارات الروسية في سوريا إلى حوالي 20 مليار دولار.[2] إضافة إلى وجود العديد من الشركات الروسية التي تعمل على مشاريع كبرى في سوريا نذكر منها شركة "Stroytransgaz" وهي شركة فرعية تابعة لشركة غازبروم الروسية، وقد بنت هذه الشركة حوالي 319 كم من خط الغاز العربي الذي يطلق عليه خط الرحاب– حمص سنة 2008 ومحطة لمعالجة الغاز سنة 2009 . بينما شركة "Tatneft " وهي سادس أكبر منتج للنفط الخام في روسيا فلديها مشروع مشترك مع الشركة السورية العامة للبترول لاستكشاف وتطوير حقول النفط منذ سنة 2005.[3]

فمنذ عقود تستأثر الحكومة السورية بالقسم الأكبر من اتفاقيات التبادل التجاري مع روسيا، وحسب وجهة نظر روسيا فإن تغيير النظام سيؤدي إلى خسارة هذه الأخيرة لاستثماراتها. لذا فإن بعض التقارير تشير إلى أن الشركات الروسية تتحرك للاستفادة من تعليق أنشطة الشركات الأجنبية من قبل الحكومة السورية، ونذكر هنا على سبيل المثال في مارس 2012 أعلنت شركة غازبروم الروسية أنها ستتولى مهام الشركة الكرواتية للنفط والغاز في سوريا، وباختصار تمثل الأزمة السورية فرصة وتهديد في نفس الوقت للمصالح الاقتصادية الروسية. ومع ذلك لا توجد بيانات تشير إلى أن هناك تبادلات تجارية بين روسيا وسوريا مخصصة لدعم النظام السوري، فالدافع الأساسي لدعم النظام هو رغبة روسيا في الحفاظ على مجالات التعاون القائمة و تطوير مجالات جديدة إن أمكن.[4]

فالسعي الروسي للتمسك بمكانته كعملاق في حقل الطاقة من المصالح البارزة في الأزمة السورية فهي تسعى إلى منع المنافسين الكبار من مزاحمتها اقتصاديا، ويمثل التنافس الدولي

[1] Ilyas Kemaloglu, " **Middle East Policy Of Russia** ", The Black Sea International Report, No: 23, Ankara, July 2012, p 13

[2] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 6.

[3] Azuolas Bagdonas ,Op.cit , p 64.

[4] Ibid.

والإقليمي على خطوط نقل الغاز والنفط من الدول المطلة على الخليج العربي أحد المحددات المهمة للموقف الروسي من الأزمة السورية، فروسيا تخشى أن يؤدي سقوط النظام السوري إلى زعزعة مكانتها المهيمنة على سوق الغاز الأوربية كنتيجة لاحتمال مد الغاز القطري عبر السعودية وسورية و تركيا إلى أوربا.[1]

ففي ظل البحث الأوروبي عن خيارات للاستغناء عن غاز روسيا يبدو الشريك القطري المرشح الأبرز، ضمن سعي القارة للبديل وفي وقت أثبت فيه الشريك القطري أنه شريك يعتمد عليه عبر التجربة الأبرز في هذا المجال، وهي الشراكة الإستراتيجية مع المملكة المتحدة التي يتوقع لها أن تمتد لعقود طويلة قادمة، حيث توفر قطر للمملكة المتحدة ما يصل إلى ثلث استهلاكها من الغاز الطبيعي المسال، ووفقا لخبراء في مجال الطاقة، فإن قطر التي تعد المصدر الأول للغاز الطبيعي المسال في العالم ربما لن تحل محل روسيا في مجال تصدير الغاز للقارة الأوروبية، لكنها يمكن أن تساعد في تقليل الاعتماد الأوروبي على الغاز القادم من روسيا، ومن وجهة نظر المراقبين فإن قطر ستكون اللاعب الأكبر في هذا المجال.[2]

إلا أن طريق الشحن البحري الرئيس لقطر والمتجه إلى أوروبا يمر عبر نقاط اختناق عديدة كمضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس، وتقع كل من هذه المواقع الثلاثة في مناطق مضطربة سياسيا وهي نقطة الضعف التي تثير قلق صناع القرار في الاتحاد الأوربي، ففي فترات سابقة كانت قناة السويس على الخصوص عرضة للإغلاق نظرا لانعدام الاستقرار السياسي، وتتمثل الطريقة الوحيدة لتجنب حدوث ذلك في تفعيل خط الأنابيب المقترح من طرف

[1] مروان قبلان، **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي**، في أحمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014)، ص ص 317- 318.

[2] هويدا باز، **قطر المرشح الأول لإنقاذ أوروبا من قبضة الغاز الروسي**، تاريخ الاطلاع: 2014/08/09، متحصل عليه من: http://www.al-sharq.com/news/details/232879#.VNSfty5GTIU

قطر والذي يمتد من حقول الغاز القطرية مرورا بسوريا ثم تركيا ليتصل هناك مع خط " أنابيب نابوكو".[1]

حيث في سنة 2009 عرضت قطر على سوريا تعاونا لمد أنابيب غاز يمر بالسعودية ثم إلى الأردن ومنه إلى سوريا لتتفرع منه ثلاثة أنابيب، واحد إلى اللاذقية و الثاني إلى طرابلس في لبنان و الثالث إلى تركيا، والهدف منه هو تأمين نقل الغاز القطري إلى أوروبا لأن هذه الطريقة كلفتها أقل من غيرها وتؤمن ربحا كبيرا للدوحة (انظر الخريطة رقم 08). إلا أن سوريا رفضت حينها هذا التعاون لالتزاماتها تجاه موسكو و لحماية مصالح روسيا باعتبارها مصدر الغاز لكل دول أوروبا تقريبا. ورغم الأوضاع التي شهدتها سوريا مع بداية سنة 2011 في ظل الحراك العربي إلا أنها وقعت مع إيران اتفاقا في سنة 2012 يقضي بنقل الغاز الإيراني إلى أوروبا عبر العراق ومن ثم سوريا.[2]

الخريطة رقم (08) : تبين خط أنابيب الغاز المقترح من طرف قطر وصولا إلى أوربا

المصدر: **سوريا ممر لغاز إيران و قطر**، مرجع سابق.

[1] فلورنس جوب، " **أزمة الغاز بأوربا والدور القطري البديل**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ماي 2014، ص 6.

[2] **سوريا ممر لغاز إيران وقطر**، تاريخ الاطلاع: 2015/02/09، متحصل عليه من:

http://mtv.com.lb/Programs/Prime_Time_News/2013/videos/12_Sep_2013/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7_%D9%85%D9%85%D8%B1_%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2_%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86_%D9%88%D9%82%D8%B7%D8%B1%D8%9F

كما سارعت روسيا أنذاك بالضغط على العراق عن طريق إيران للإسراع بتوقيع عقد إنشاء هذا الخط بين العراق وسوريا، وبموجب هذا الاتفاق تساهم الشركات الروسية بتطوير خطوط أنابيب الغاز بين كركوك العراقية وبانياس على الساحل السوري وتكون شريكة فيه، وبذلك وأصبحت سوريا منطقة لتجميع وإنتاج الغاز مشكلة امتداد استراتيجي ـ طاقوي من إيران إلى المتوسط، وأغلقت بذلك أي محاولة لمد خط أنابيب نابوكو.[1]

من ناحية أخرى هناك قضية الاكتشافات الهائلة للغاز والنفط في الساحل السوري، حيث تشير الدراسات إلى اكتشاف حقل غازي ونفطي هائل في حوض البحر المتوسط تقدر احتياطاته بحوالي 200 تريلون قدم مكعب من الغاز الطبيعي وحوالي 107 مليار برميل من النفط الخام. حيث اكتشف حقل غاز "مارين" في المياه الفلسطينية، وتشير الدراسات أيضا إلى توافر مخزون يقدر بـ 227 تريليون قدم مكعبة من الغاز و7.1 بليون برميل من السوائل البترولية حول "حوض ليفايثن" الذي يمتد إلى المياه اللبنانية السورية والقبرصية، ويتميز هذا الحقل بوجود البترول والغاز على عمق واحد وفي حوض واحد، يمتد من تحت بر فلسطين المحتلة وبحرها إلى بر وبحر لبنان وقبرص وسوريا وصولا إلى تركيا، وبالتالي فإن من يحفر أولا يكون بإمكانه أن يستخرج حصته وحصص الدول المجاورة من البترول (أنظر الخريطة رقم 09)، ومن خلال هذه الاكتشافات المهمة يمكن بسهولة تحويل منطقة شرق البحر المتوسط إلى مركز رئيسي للطاقة على مستوى العالم، من خلال ربط شبكات خطوط الغاز والنفط والكهرباء لقارات إفريقيا وآسيا وأوروبا.[2]

مع بدء إسرائيل سنة 2009 باستخراج النفط والغاز بات واضحا أن حوض المتوسط قد أصبح جزء من الصراع على المنطقة لأن القرن الواحد والعشرين هو عصر الطاقة النظيفة، ويؤكد معهد واشنطن أن هذا الحوض هو الأثرى بالغاز في العالم و ستكون سوريا هي الدولة

[1] مازن رفاعي، **نقمة الغاز تضرب سوريا**، تاريخ الاطلاع: 2015/02/07، متحصل عليه من: http://www.ana-news.info/index.php/2009-10-17-12-38-52/2012-12-27-21-25-02/4049-2012-08-28-12-01-24.

[2] نفس المرجع.

الأغنى، وبالتالي أصبح الغاز السوري هو مفتاح القرن المقبل ومن يملك سوريا يملك الدخول عبرها إلى الغاز في العالم.[1]

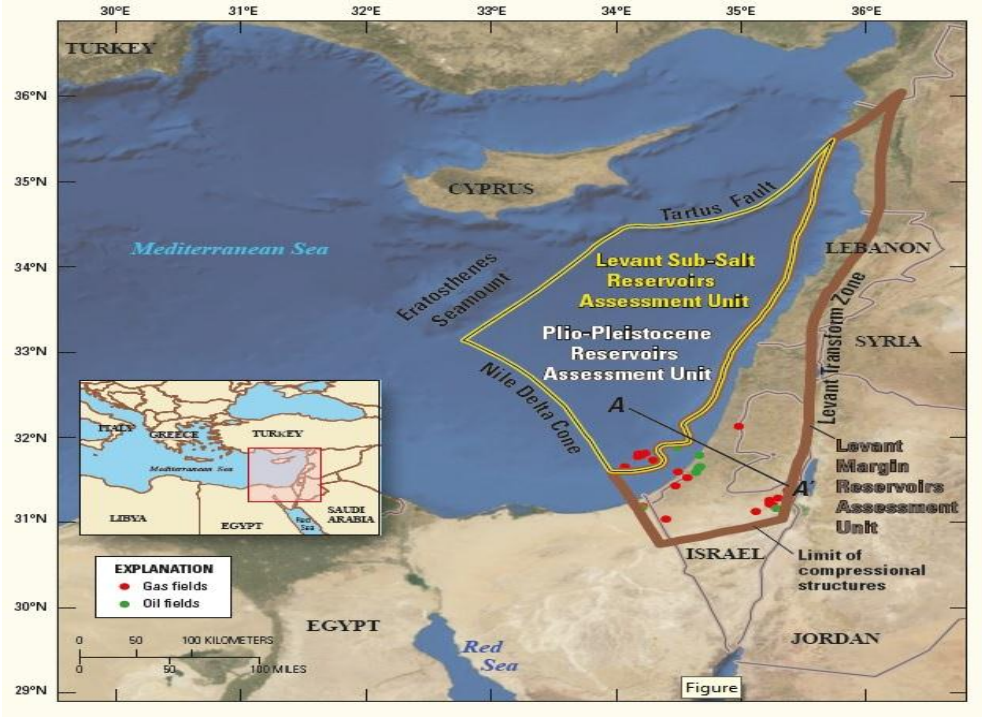

الخريطة رقم (09) : خريطة تمثل مناطق احتياطي الغاز والنفط في شرق المتوسط

المصدر : http://www.voltairenet.org/article173718.html

وعلى هذا الأساس يمكن أن نفسر جانبا مهما من التحرك الروسي تجاه الأوضاع التي شهدتها سوريا، فتحويل سوريا إلى بلد موالي للغرب سيمكن هذه الدول من السيطرة على هذه الحقول خدمة لمصالحها من جهة وإضعاف الاحتكار الروسي للغاز في أوروبا من جهة أخرى و الذي سيؤدي حتما إلى تضرر اقتصادها و انحصار دورها في الساحة الدولية، لذا فقد عملت روسيا إضافة للدعم الذي تقدمه للنظام السوري إلى العمل على إفشال أي مخطط تسعى الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة للسيطرة على حقول الغاز والنفط في المنطقة و تجنيب أوروبا استيراد الغاز الروسي.

[1] Imad Fawzi Shueibi, **Struggle over the Middle East: Gas Ranks First**, 30/12/2014 : http://www.voltairenet.org/article173718.html

المطلب الثاني: الدوافع العسكرية

إن الأحداث التي شهدتها سوريا في بداية مارس 2011 سمحت بتحديد الاهتمامات الجديدة لروسيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبما أن هذا الاهتمام الروسي يرجع إلى عهد القياصرة الذين كانوا يسعون للوصول للمياه الدافئة، حيث تحقق ذلك في عهد الملكة كاثرين الثانية التي قدمت للإمبراطورية الروسية نافذة على البحر الأبيض المتوسط تتمثل في قاعدة سيفاستوبول في جزيرة القرم سنة 1783، فإن روسيا سعت للحفاظ على وجودها في هذا البحر باعتباره أداة مهمة ساعدتها على مدى عقود على حماية مصالحها في هذه المنطقة.[1]

تعتبر القاعدة البحرية طرطوس موطئ قدم روسيا الوحيد في الشرق الأوسط، والتي تسعى من خلالها إلى استعادة مكانة البحرية الروسية في هذا البحر خصوصا وأن لديها بعض السفن المنتشرة في البحار المفتوحة.[2] فقد أنشأت هذه القاعدة في سنة 1971 لتأمين تحرك الأسطول السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط ومنذ سنة 1990 بعد سقوط الاتحاد السوفييتي أصبحت تستخدم لتموين السفن الحربية في بعض الأحيان.[3]

يمكن أن نجمل أهمية ميناء طرطوس بالنسبة لروسيا في ثلاث نقاط: أولا هو عبارة عن ميناء محوري في التعاون الثنائي البحري الروسي السوري، ثانيا لأنه يساهم في إستعادة روسيا لنفوذها في البحر المتوسط والشرق الأوسط، وأخيرا يعتبر جزء من منطق شامل وإعادة استثمار طويل الأجل للمحيط العالمي من طرف البحرية الروسية.[4]

يشكل التعاون البحري أحد أهم المجالات الملموسة في الشراكة العسكرية الروسية السورية خاصة في السنوات الأخيرة. حيث أصبح ميناء طرطوس خلال الثمانينات الميناء الرئيسي للأسطول البحري الخامس للاتحاد السوفييتي السابق، وبعد سقوطه وانسحاب سفنه

[1] Igor Delanoe ," **Le partenariat stratégique russo-syrien : la clef du dispositif naval russe en Méditerranée**", Foundation pour La Recherché strategique, No 6, Ukraine, fevrier 2013, p 2.

[2] Olena Bagno-Moldavsky , " **Russian Foreign Policy in the Middle East: No Change in the Offing**", Strategic Assessment , Vol 15 , No. 4 , USA, January 2013, p 128 .

[3] Azuolas Bagdonas ,Op.cit, p 61.

[4] Igor Delanoe, Op.cit, p4 .

الحربية منه أهملت موسكو هذا الميناء لكنها لم تتخلى عنه تماما. وخلال التسعينات استضاف الميناء بشكل متقطع عدد قليل من السفن الروسية التي تبحر في البحر الأبيض. ومع بداية النصف الثاني من سنة 2000 بدأ النشاط البحري الروسي يتطور تدريجيا، فإعادة تطوير القدرات البحرية الروسية التي بدأها فلادمير بوتين تهدف إلى تطوير المصالح الإستراتيجية الروسية في البحر المتوسط والشرق الأوسط في حالة مغادرة قاعدة سيفاستوبول بعد انتهاء عقد الإيجار الموقع مع كييف في سنة 2017 وهذا يفسر الاهتمام المتزايد لميناء طرطوس منذ النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين.[1]

منذ الثورة البرتقالية التي شهدتها أوكرانيا في 2005 بدأت العلاقات الروسية الأوكرانية تتدهور خاصة وأن هذه الأخيرة أصبحت مرشحة للانضمام لحلف الشمال الأطلسي، وأعلنت أيضا بأن عقد إيجار القاعدة البحرية الروسية في سيفاستوبول لن يمدد إلى ما بعد عام 2017، مما اضطر روسيا إلى تسريع بناء قاعدة نوفوروسيسك في الساحل الروسي المطل على البحر الأسود، إضافة إلى البحث عن بدائل أخرى. ويدخل هذا التحرك الروسي في إطار ميزانية البرنامج الاتحادي و المعنونة بـ: " إنشاء نظام من القواعد البحرية لأسطول البحر الأسود على أراضي روسيا في الفترة 2005– 2020 " و قد قام بتقييمه بوتين بـ 92 مليار روبل (23 مليار يورو) ويضم هذا البرنامج أيضا تطوير البنية التحتية للبحرية الروسية في طرطوس (الشكل رقم 03).[2]

[1] Ibid.

[2] Azuolas Bagdonas ,Op.cit, p 62.

الشكل رقم (03) : صورة قمر صناعي لقاعدة طرطوس سنة 2005

Sourse : Igor Delanoe, Op.cit.

بدأت موسكو في سبتمبر 2008 المفاوضات مع دمشق بغية تقديم الدعم الفني لميناء طرطوس و تحويله إلى قاعدة بحرية دائمة. وانطلقت عمليات تحديث البنية التحتية بحلول عام 2009 (أنظر الشكل رقم 04). وقد أوضح الأميرال فيكتور كرافشينكو أن هذه القاعدة ليست فقط عبارة عن ميناء بل هي أيضا كل الهياكل القاعدية من أرصفة ومخازن للذخيرة والمنتجات الغذائية، وطرق، ومرافق التصليح، الطيران والدفاع الجوي، إضافة إلى ورشة عائمة ومستودعات وثكنات يعمل فيها المئات من الفنيين والضباط الروس.[1] وأضاف أيضا "طالما أن البحرية الروسية تنفذ مهاما في خليج عدن والبحر الأبيض المتوسط فإن هذه القاعدة بالغة الأهمية بالنسبة لنا"، وقد أرسلت روسيا في جويلية 2012 مدمرة وثلاث سفن حربية وفرقاطة إلى البحر الأبيض المتوسط لإجراء بعض المناورات ، وهذا يشير إلى أن روسيا تعتبر هذه القاعدة مهمة بالنسبة لها.[2]

[1] Igor Delanoe, Op.cit, p 6.

[2] Azuolas Bagdonas ,Op.cit,p 61.

الشكل رقم 04: صورة قمر صناعي لقاعدة طرطوس سنة 2010

Sourse : Igor Delanoe , Op.cit.

يظهر الشكلين 3 و4 صور الأقمار الصناعية للقاعدة طرطوس بسوريا، ونستطيع من خلالها ملاحظة الفروقات الواضحة لواقع البنية التحتية لهذه القاعدة سنة 2005 وسنة 2010. حيث يظهر حجم التطور الذي شهدته هذه القاعدة منذ 2005 والذي تظهر خلالها خالية تماما من الحركة إلا من بعض السفن التي تمر بعيدا عنها، كما يظهر أيضا ضعف الهياكل القاعدية فيها. في حين نلاحظ أنه في سنة 2010 تطورت بشكل ملحوظ سواء من حيث حركة السفن ورسو بعضها في ميناءها أو من ناحية تطور الهياكل القاعدية فيها.

رغم أن هناك بعض الشكوك حول أهمية القاعدة البحرية في طرطوس من حيث أن خسارة روسيا لاستثماراتها المادية هناك ستكون ضئيلة جدا. إلا أننا نجد النشاط العسكري في هذه القاعدة مهم بالنسبة لروسيا، خاصة مع التضييق الذي يتعرض له أسطولها البحري في البحر الأسود والذي تتم إعاقته في المضائق التركية نتيجة للتقيد الشديد بقوانين فريدة من نوعها حسب اتفاقية مونترو.[1]

[1] Ibid.

غالبا ما يعتبر التاريخ الطويل لتجارة الأسلحة الروسية مع سوريا أحد الأسباب المهمة لمساندة روسيا للنظام السوري. وحسب وجهة النظر هذه فإن روسيا تدعم سوريا لأنها لا تريد أن تفقد سوقا مربحة خاصة بعد الأحداث التي شهدتها ليبيا.[1] ففي الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2010 صدرت روسيا إلى سوريا ما قيمته 3 مليار دولار من الأسلحة وقد سلمت روسيا حتى الآن حوالي 72 صاروخ من نوع "Yakhont" و نظام الصواريخ هذا موجود على الشريط الساحلي السوري إضافة إلى الرادارات و غيرها من التكنولوجيات، وهي مخصصة لحماية السواحل السورية من الهجمات البحرية.[2]

كما أن سوريا متعاقدة مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة 4 مليار دولار حتى عام 2013 منها 960 مليون دولار سنة2011 وحوالي 550 مليون دولار سنة 2012 طبقا لمركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيا في موسكو(كاست) وهي تقريبا نفس قيمة المبيعات العسكرية خلال الفترة من 2006- 2010 مما يجعل قيمة المبيعات العسكرية خلال الفترة الممتدة من 2006- 2013 حوالي ثمانية مليارات دولار.[3] و في الفترة الممتدة من 2007- 2011 نجد أن موسكو هي المورد الرئيسي للأسلحة لسوريا بنسبة 78%، تأتي بعدها بيلاروسيا بنسبة 17% ثم إيران بنسبة 5% .[4]

المطلب الثالث: الدوافع الجيوستراتيجية

بشكل عام أصبح تحقيق الربح هو أحد أهم العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الروسية مقارنة بالعامل الإيديولوجي الذي ميز سياسة الاتحاد السوفيتي السابق، لكن يبقى تفسير الموقف الروسي من الأزمة السورية بدافع تحقيق المصالح الاقتصادية والعسكرية نسبي

[1] Ibid, p62.

[2] Ilyas Kemaloglu, Op.cit,p 16.

[3] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 6.

[4] Igor Delanoe ,Op.cit, p3.

بوجود الدافع الجيوستراتيجي، لأن تحقيق هذه المصالح في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وسوريا بصفة خاصة يرتبط ارتباطا وثيقا بميزان القوى على الصعيدين العالمي والإقليمي.[1]

لقد اتخذت السياسة الأمريكية بشكل خاص وسياسة الناتو بشكل عام منذ انهيار الإتحاد السوفييتي شكل التطويق التدريجي لروسيا في مجالها الحيوي خوفا من روسيا المحتملة أكثر منه خوفا من روسيا القائمة، وقد تم إقفال المجال الحيوي الأول لروسيا في أوروبا الشرقية بانضمامها لكل من الناتو والاتحاد الأوربي وتبعه بعد ذلك محاولات تأجيج الثورات في كل من جورجيا و أوكرانيا ثم التواجد العسكري في بعض دول آسيا الوسطى والتي تمثل قاعدة "مناس" قرب العاصمة القرغيزية أبرزها.[2]

فإذا أضفنا لذلك، التقرير الذي نشرته" Independence paper " الروسية في فيفري 2007 عن مشروعات أمريكية لنشر نظم مضادة للصواريخ في قواعد عسكرية في ألاسكا وكاليفورنيا لغلق " البوابة الشرقية" لروسيا، والسعي الأمريكي في الفترة ذاتها لنشر نظم صاروخية في منطقة القفقاس ليشكل كما يقول التقرير طعنة خنجر في عنق القوة النووية الإستراتيجية الروسية، أدركنا خارطة الجدران التي تقام حول روسيا.[3]

وقد استشعرت روسيا هذا الأمر لكنها في المراحل الأولى لم تكن في وضع يسمح لها باتخاذ خطوات فعالة لمواجهة هذا التطويق، لكنها ونتيجة للتطورات التي حصلت فيها بخاصة منذ تولي فلادمير بوتين الحكم عام 2000 بدأت في ممارسة نشاطات متنوعة لمواجهة التطويق المشار له، وشكل التدخل الروسي في جورجيا في أوت 2008 مؤشرا واضحا على الإستراتيجية الروسية للحيلولة دون وجود الناتو في جورجيا التي كان لديها طموح لتطوير اتفاقية الشراكة من أجل السلام الموقعة مع الناتو عام 2005 نحو العضوية الكاملة، ناهيك عن اتفاقيات أذربيجان مع الناتو في اتفاقية الشراكة من أجل السلام عام 1994 ما يعني التمدد

[1] Azuolas Bagdonas ,Op.cit, pp 66- 67.

[2] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 5.

[3] نفس المرجع.

الأطلسي من أوربا الشرقية نحو الخاصرة الروسية القفقاس، ويبدو أن مشروع بوتين الخاص بإقامة " اتحاد أوراسيا" الذي يضم روسيا و بيلاروسيا وكازاخستان يمثل محاولة لمنع أي تمدد للأطلسي في هذه المنطقة. وفي الخط الثاني من غرب آسيا الذي يمثل الحاضنة الجيوستراتيجية لآسيا الوسطى تقع كل من إيران وسوريا وهما الدولتان اللتان يعتبرهما بوتين "ضمانة الاستقرار في المناطق القريبة من حدودنا" على حد وصفه.[1]

ترى موسكو أن الولايات المتحدة تسعى إلى إحكام قبضتها على المنطقة والحد من الشراكة العربية المتنامية مع القوى الآسيوية الصاعدة التي تتصدرها روسيا والصين، من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافيا و سياسيا، وإضعاف القوى الإقليمية المهمة الكبرى، العربية وغير العربية، وخلق كيانات ضعيفة يسهل توجيهها ولا تهدد مصالحها في المنطقة.[2]

ففي جوان 2006 نشرت مجلة القوات المسلحة الأمريكية مقالة بعنوان " حدود الدم" عن ملامح جديدة تعالج، من وجهة نظر واشنطن التقسيم المعيب الذي قامت به إنكلترا وفرنسا مطلع القرن العشرين مع تفكك الإمبراطورية العثمانية، فتأتي التقسيمات الجديدة على أساس الدين والقومية والمذهبية، وهي الخطة التي طرحها برنارد لويس (البريطاني الأصل واليهودي الديانة) مستشار وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط خلال السبعينات. وتبنى بوش الابن والمحافظون الجدد مضمون هذه الخطة في إطار " مبادرة الشرق الأوسط الكبير" الأمريكية التي طرحت في عام 2004 بهدفين أحدهما معلن وهو تشجيع الديمقراطية وبناء مجتمع معرفي، وآخر حقيقي وهو تفتيت العالم العربي وتجزئته.[3]

حيث حددت الولايات المتحدة هدفين رئيسين لها في المنطقة، أولهما ضمان أمن إسرائيل وسلامتها وتفوقها الاستراتيجي على جيرانها العرب، وثانيهما السيطرة المباشرة على منابع النفط ومصادر الطاقة في المنطقة وخطوط نقلها إلى أوربا و أمريكا. ومن المؤكد أن

[1] المرجع نفسه.

[2] نورهان الشيخ، **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 299.

[3] نفس المرجع، ص 300.

إضعاف العالم العربي وتمزيقه وتجزئته ستحقق هذين الهدفين، وسيبقيه الانقسام والصراع في دائرة التبعية السياسية والاقتصادية بما يسهل السيطرة على ثرواته وموارده. كما تصب خطة التجزئة في مصلحة إسرائيل فمثلث الدفاع العربي كان يرتكز على ثلاث ركائز هي مصر وسورية والعراق، وبعد تدمير العراق والاتجاه إلى تجزئته و إخراجه من هويته العربية و إنهاء دوره العربي والإقليمي، والتطورات التي تشهدها سورية ومالها من تأثير حتمي في القدرات السورية الشاملة، فإن ميزان القوى الإقليمي يميل أكثر من ذي قبل إلى مصلحة إسرائيل التي سيجعلها تقسيم العالم العربي الدولة الكبرى في المنطقة.[1]

هكذا تكون سورية منطلقا مثاليا لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بحكم موقعها الجغرافي المتميز، وتحالفاتها الإقليمية مع إيران وحزب الله، ذلك أن سقوط النظام السوري يفتح باب تصفية الحسابات القديمة بين الولايات المتحدة و إيران وكسر شوكة هذه الأخيرة. وأشار لافروف إلى أن" المطالبة بتغيير النظام في سورية حلقة في لعبة جيوسياسية تقصد إيران أيضا".[2] كما أكد " أن سوريا من أهم الدول في الشرق الأوسط وأن زعزعة الاستقرار هناك ستكون له عواقب وخيمة في مناطق بعيدة جدا عن سوريا نفسها "، فروسيا ترى أن سوريا حجر زاوية في أمن منطقة الشرق الأوسط، وعدم استقرار الوضع فيها أو نشوب حرب أهلية سيؤدي بدوره حتما إلى زعزعة الوضع في بلدان مجاورة، ويؤدي إلى صعوبات في المنطقة كلها، وتهديد حقيقي للأمن الإقليمي.[3]

وأكد ألكسندر لوكاشيفتش، الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية، أن صورة النظام العالمي ستكون مرهونة بكيفية تسوية الوضع في سورية. كما أكد أمين المجلس الأعلى

[1] نفس المرجع، ص ص 300- 301.

[2] نفس المرجع، ص ص 301- 302.

[3] باسم راشد، مرجع سابق، ص 45.

للأمن القومي الإيراني سعيد جليلي أن ما يجري في سورية ليس قضية داخلية، وأن إيران لن تسمح بأي شكل من الأشكال بكسر محور المقاومة الذي تكون سورية ضلعا أساسا فيه.[1]

من وجهة النظر الروسية يعني سقوط النظام في سورية فقدان روسيا حليفها القوي والحقيقي الوحيد في العالم العربي، وهذا بدوره يعني أن روسيا ستخسر منطقة الشرق الأوسط برمتها. كما أن النفوذ الأمريكي في المنطقة سيتوسع بلا حسيب أو رقيب، وسيكون من الصعب جدا على إيران أن تستمر في صمودها أمام الضغط الغربي. كما أن إيران وسورية هما امتداد جغرافي للحدود الجنوبية الروسية، ومن ثم فإن سقوط النظام السوري الحالي يعني أن جبهة المواجهة مع الغرب سوف تقترب من الحدود الروسية في منطقة القوقاز، ومن جمهوريات آسيا الوسطى التي تكون مجال روسيا الحيوي الطبيعي، بما يمكن الولايات المتحدة من إحكام الطوق حول روسيا، و مواصلة خططها الرامية إلى نشر الفوضى في محيط روسيا والصين.[2]

من خلال ما تقدم يمكننا التمييز بين مصلحتين إستراتيجيتين تسعى روسيا لتحقيقهما من خلال دعمها للنظام السوري. تتمثل المصلحة الإستراتيجية الأولى في أن روسيا مهتمة بإعادة تأسيس نفسها كلاعب دولي وقوة عظمى، أين ستؤخذ اهتماماتها ومصالحها على الأقل بعين الاعتبار، وهذا يعني حتما إيجاد نوع من التوازن في الهيمنة الأمريكية للعالم من خلال أولا محاولاتها لمقاومة تجاوز الولايات الأمريكية لمجلس الأمن حيث تمارس روسيا سلطتها للحد من هذه التجاوزات، وثانيا روسيا مهتمة بتوسيع أو على الأقل الحفاظ على نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن خسارة سوريا ستؤدي إلى القضاء على إيران وهو آخر موطئ قدم في هذه المنطقة الحيوية، إضافة إلى هذا روسيا قلقة على أمنها بسبب عدم الاستقرار وانتشار الطائفية التي لن تنحصر فقط في المنطقة بل ستتوسع إلى مناطق قريبة منها.[3]

---

[1] نورهان الشيخ، **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص ص 301- 302.

[2] نفس المرجع، ص 302.

[3] Azuolas Bagdonas , Op.cit.,p 67.

يتوقف البعد العالمي للسياسة الروسية تجاه سوريا في الإجابة على سؤالين: من يصنع القرارات في الساحة الدولية، وكيف يتم اتخاذها ؟ تريد روسيا أن يصبح النظام الدولي نظاما متعدد الأقطاب و أن تكون هي أحد أقطابه، وذلك بتعزيز اتخاذ القرارات متعددة الأطراف تحت مظلة القانون الدولي، والتركيز بشكل خاص على لعب " دور أساسي" في الأمم المتحدة (باعتبارها منظمة دولية) عموما ومجلس الأمن خصوصا.[1]

فبعد امتناع روسيا والصين عن التصويت في مجلس الأمن على قرار فرض حظر جوي على ليبيا، دعمت الولايات المتحدة وحلف الناتو نشاط المعارضة الليبية التي استطاعت في نهاية المطاف الإطاحة بنظام القذافي و تشكيل حكومة جديدة، وهو ما عكسه قول لافروف في أوت 2011 بأن" روسيا ستقوم بكل ما في وسعها للحيلولة دون تكرار سيناريو ليبيا في سوريا" حيث خشيت موسكو من السماح بتمرير قرار مماثل ضد سوريا وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تدخل مماثل لحلف الناتو وستكون النتائج بالضرورة مماثلة.[2]

فروسيا ترى أنها مهددة في ظل هذه التحولات الدولية بالتفسير الغربي لحقوق الإنسان الذي يقوم على تغيير النظام بدافع التدخل الإنساني، فالإدراك الروسي لحقوق الإنسان يختلف عن الإدراك الغربي له، فهو يقوم على الإرث الفكري السوفييتي أين تكون الدولة هي المصدر الأساسي لحقوق الإنسان ولا يمكن أن تكون هذه الحقوق أكثر أهمية من بقاء الدولة أو قوة مؤسساتها أو وحدة أراضيها، وقد ذكر لافروف " بأنه من غير المقبول الإدعاء بأن مفهوم مسؤولية الحماية يجب أن يطبق عالميا في جميع الحالات التي تبدأ فيها الشعوب بإظهار استيائها عندما تستخدم السلطات القوة ضد المظاهرات الاحتجاجية لاستعادة النظام، لأن الحرية لها حدود، وحدودها واضحة في جميع القواعد القانونية الدولية المتعلقة بحماية الحقوق والحريات".[3]

---

[1] Ibid.

[2] باسم راشد، مرجع سابق، ص 46.

[3] Azuolas Bagdonas , Op.cit., p 68.

من وجهة نظر روسيا ينبغي أن يكون دور الأطراف الدولية في الصراعات الداخلية محدود وذلك لمساعدة أطراف الصراع على الجلوس إلى طاولة المفاوضات ما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك. ورغم الاختلافات المفاهيمية حول حقوق الإنسان استطاعت روسيا أن تطور نفور قوي للخطاب الغربي لحقوق الإنسان من خلال النظر إلى التدخلات الإنسانية على أنها حجة واهية لتغيير النظام وتحقيق أهداف جيوسياسية. وفقا لبوتين فإن الدول الغربية تسعى إلى حل مشاكلها الاقتصادية من خلال تأجيج الصراعات بخلق الفوضى ثم التدخلات المسلحة. وفي نفس السياق تشعر النخب الروسية بالقلق من الانتقادات الغربية لأوضاع حقوق الإنسان في روسيا فبعد العراق وليبيا وسوريا سيحين دور الأنظمة الاستبدادية في دول آسيا الوسطى أو حتى روسيا نفسها.[1]

أما البعد الإقليمي لسياسة روسيا تجاه سوريا فيرتبط بوجه خاص بالتداعيات التي ستخلفها الأحداث التي تشهدها سوريا والتي ترى فيها نخب السياسة الخارجية الروسية أنها تحولت إلى صراع بسبب الدعم الخارجي بالأموال والسلاح الذي تلقته المعارضة السورية، وذكرت وزارة الخارجية الروسية في 2011 " أن سوريا هي أحد الدعائم الرئيسية التي تقوم عليها منطقة الشرق الأوسط وأن زعزعة الاستقرار فيها سيكون له عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها"، وسيؤدي انهيار النظام في سوريا إلى امتداد قوس عدم الاستقرار من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج العربي وستدخل المنطقة في فوضى العنف الطائفي وما سيخلفه من انتشار المتطرفين والإرهابيين.[2]

أما النتيجة الإقليمية الثانية التي سيخلفها سقوط نظام بشار الأسد بالنسبة لروسيا هو أنه سيزيد من عزلة حليفتها الرئيسية في الشرق الأوسط "إيران"، وسيؤدي إلى تغيير الخارطة

[1] Ibid, p 69.

[2] Ibid, pp 69-70.

الجيوسياسية بحيث تعود بالفائدة على الولايات المتحدة والفواعل الإقليمية الرئيسية على حساب إيران.[1]

ووفقا لكتابات المدرسة الأوراسية الجديدة فإن روسيا يجب أن تتحالف مع الدول العربية المناوئة للتوجهات الأطلسية مثل العراق وليبيا بالدرجة الأولى ومن ثم سورية لأنها متناقضة في توجهاتها بين الميل إلى الغرب أو العداء له. فبعد خروج العراق من المعادلة الأوراسية عقب الغزو الأمريكي في عام 2003 وخروج ليبيا بعد التدخل العسكري الأطلسي إبان الحراك الليبي في عام 2011 لم يبق أمام روسيا إلا سورية باعتبارها دولة منضوية في ظل الهيمنة الغربية في المنطقة وهي في حالة حلف مع إيران.[2]و هكذا يمكن اعتبار سوريا هي الجبهة الأمامية لمقاومة الخطط الأمريكية في المنطقة.[3]

[1] Ibid, p 70.

[2] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص 483- 485

[3] Azuolas Bagdonas , Op.cit., p70 .

المبحث الثالث: دور الدبلوماسية الروسية في الأزمة السورية

رغم تعدد دوافع السياسة الخارجية الروسية المتحكمة في الموقف الروسي من الأزمة السورية، يبقى الدور النشط الذي لعبته الدبلوماسية الروسية في هذه الأزمة متميزا خاصة وأن سوريا مع كل ما يعانيه شعبها بقيت صامدة ليومنا هذا، مقارنة بحالة التفكك التي شهدتها ليبيا. لذلك نستطيع أن نقول أن الدور الدبلوماسي الروسي النشط لا يرتبط فقط بحجم الخسائر التي ستتكبدها الدولة الروسية في حالة تفكك سوريا وإنما يرتبط أيضا بالجهود التي ستبذلها الخارجية الروسية أمام السعي الأمريكي والدولي لتغيير النظام في سوريا. لذا نجد أن التحركات الدبلوماسية الروسية لم تقتصر فقط على الأمم المتحدة وإنما أيضا بطرح مبادرات روسية للوصول إلى تسوية سلمية للأزمة.

المطلب الأول: الدور الروسي في مجلس الأمن

تقف روسيا موقفا أكثر وضوحا وصرامة في وجه محاولات تدخل الولايات المتحدة وفرنسا وحلفائهما في سورية، ولديها إصرار على أن يقرر السوريون وحدهم مسار ثورتهم ومستقبل بلادهم. ولاشك في أن ثبات روسيا على موقفها في الأزمة السورية كما حدث خلال أزمة أوسيتيا الجنوبية في عام 2008، له دلالاته في هذا الخصوص، لأن الوصول إلى تسوية للأزمة السورية سيتضمن في هذه الحالة تنازلا ولو محدودا من واشنطن.[1]

لا تكمن جذور اعتراضات روسيا على تغيير النظام على مبدأي سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فقط، بل أيضا في صدقية الغرب الذي توقعت منه أن يعاملها كشريك على قدم المساواة ويحترم وجهات نظرها ومصالحها، لكن تجاوز حلف شمال الأطلسي للتفويض الممنوح له من مجلس الأمن لحماية المدنيين الليبيين ببدء حملة عسكرية واسعة في البلاد، أثار استياء جديا في موسكو، سرعان ما ظهر في سوريا.[2]

---

[1] نورهان الشيخ، **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي، مرجع سابق**، ص ص 308-313.

[2] Dmitri trenin, "**The Mythical Alliance: Russia's Syria policy**", Carnegie Moscow center, Moscow, 2013, pp 6-7.

لقد خلص خبراء الحكومة الروسية منذ وقت مبكر إلى أن النظام السوري يستطيع الصمود لفترة طويلة، واعتبروا أن أي تغيير سريع للنظام في دمشق سيكون على الأرجح ناتجا عن تدخل خارجي.[1] لذا حرص الرئيس الروسي السابق مدفيديف و الرئيس الحالي بوتين في غير مناسبة على التأكيد بأن روسيا لن تؤيد قرارا يصدره مجلس الأمن الدولي بشأن سورية على غرار القرار بشأن ليبيا، وأن القرارين رقم 1970 ورقم 1973 المتعلقين بليبيا قد انتهكا بوضوح، وجرى التلاعب بهما، وانه لا توجد رغبة البتة في أن تسير الحوادث في سورية وفق النموذج الليبي، و أن يستخدم قرار لمجلس الأمن لتبرير عملية عسكرية ضد سورية.[2]

وحتى لا يتم تكرار التجربة الليبية، وقفت روسيا ضد أية جهود تهدف إلى تدويل القضية السورية، وأبدت رفضها لأية عقوبات دولية بما في ذلك العقوبات الأحادية كالعقوبات الأمريكية والأوربية، ومن هذا المنطلق أحبطت روسيا بالتعاون مع الصين مشروع قرار مجلس الأمن في 4 أكتوبر 2011 والذي كان هدفه إدانة النظام السوري.[3]

وقد برر المندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين رفض بلاده لمشروع القرار الغربي المقدم لمجلس الأمن بقوله " لا يمكننا أن نتفق مع هذا التوجه الانفرادي الذي يكيل الاتهامات لدمشق، ونرى أنه من غير المقبول التهديد بتوجيه إنذار نهائي وفرض الجزاءات على السلطات السورية، وهذا النهج يتعارض مع مبدأ التسوية السلمية للأزمة على أساس حوار وطني سوري شامل. واستنادا إلى الأحداث المعروفة جيدا في شمال أفريقيا، فذلك لن يؤدي سوى إلى إثارة قلقنا. وبالنظر إلى أساس تصريحات بعض الساسة الغربيين حول فقدان الرئيس الأسد للشرعية، فقد يؤدي هذا النهج إلى صراع شامل في سوريا وزعزعة

[1] Ibid, p 7.

[2] نورهان الشيخ، **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 296.

[3] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، "**موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية: الثورة السورية أنموذجا**"، دراسات إقليمية، العدد 31، العراق، 2013، ص 38.

الاستقرار في المنطقة برمتها. وسيكون لانهيار سوريا نتيجة لحرب أهلية آثار مدمرة للغاية على الحالة في الشرق الأوسط بأكمله.[1]

أما جوهر مشروع القرار الروسي الصيني المقدم لمجلس الأمن، فيكمن في منطق احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لسوريا وكذلك مبدأ عدم التدخل، بما في ذلك التدخل العسكري في شؤونها، ومبدأ وحدة الشعب السوري، والامتناع عن المواجهة، ودعوة الجميع لإجراء حوار متوازن وشامل يستهدف تحقيق السلم المدني والوفاق الوطني.[2] ويمكن تلخيص أهم نقاط هذا المشروع فيما يلي:[3]

- الحل يتم من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة سورية، مع التشديد على التزام الحكومة السورية بتنفيذ برنامج الإصلاحات الذي أعلنت عنه، بجدولة زمنية واضحة وحل القضايا الخلافية بالحوار بين السلطة و المعارضة. بما يشمل تشريع التقدم نحو التعددية السياسية من خلال اعتماد قانون انتخابي جديد و إصلاحات دستورية.
- مطالبة جميع الأطراف في سورية بوقف العنف، بما في ذلك الاستخدام غير المتناسب للقوة من قبل السلطات السورية، و إدانة نشاطات مجموعات المتطرفة و السماح بالوصول السريع ومن دون عوائق للمساعدة الإنسانية و الدولية، وكذلك الإفراج عن جميع المعتقلين.
- دعوة السلطات السورية إلى محاسبة جميع المسؤولين عن أعمال العنف وبدء تحقيقات فورية و مستقلة وحيادية في جميع حالات انتهاك حقوق الإنسان.
- ضرورة حل الأزمة الحالية في سورية بالطرق السلمية دون أي تدخل عسكري من الخارج، و أن لا يحمل أي قرار يصدر عن مجلس الأمن الدولي ما يمكن أن يفسر على أنه تفويض بأي نوع من التدخل العسكري في سورية من قبل أي كان.

---

[1] **Meeting of the Security Council on the situation Syria : Chinese and Russian vetoes** , 09/12/2014 http://www.voltairenet.org/article171639.html

[2] Ibid.

[3] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مرجع سابق، ص 43.

على النقيض من ذلك كانت الاقتراحات الغربية المضادة تلقي بالمسؤولية على عاتق الحكومة السورية، ملزمة إياها وليس المعارضة بالانسحاب من المدن.[1] فبعد طرح الجامعة العربية مبادرتها لحل الأزمة السورية في مجلس الأمن لكي تصبح ملزمة للنظام السوري صاغت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا وبريطانيا، مشروع قرار يدعو إلى حل الأزمة السورية من خلال إنهاء أعمال العنف والمظاهر المسلحة ونقل السلطة إلى نائب الرئيس، وإجراء انتخابات حرة نزيهة تقود إلى ديمقراطية تعددية في البلاد. لكن مشروع القرار العربي الغربي المقترح في مجلس الأمن في 5 فيفري 2012 تم إحباطه باستخدام كل من روسيا والصين لحق النقض، وجاء الرفض الروسي إلى أن القرار لم يشر صراحة إلى عدم التدخل الدولي في حالة عدم التزام سوريا به، فضلا عن أن موسكو رفضت تنحي الأسد، وفضلت أن يكون الحل سلميا وبمبادرة دبلوماسية.[2]

كان الدبلوماسيون الروس في الأمم المتحدة حريصين جدا على ألا يتضمن أي قرار لمجلس الأمن لغة من شأنها أن تعطي ميزة تكتيكية للمعارضة و تكون بمثابة ذريعة للتدخل. وعندما رأت موسكو أن مشروعي القرارين يميلان لصالح معارضي الأسد أو يفرضان على الحكومة السورية عقوبات بموجب الفصل السابع، فإنها لم تتردد في استخدام حق النقض ضدها.[3]

اتسم الواقع الدبلوماسي للاتصالات الروسية الغربية حول سوريا بالدقة البالغة وذلك على نحو يفوق كثيرا تلك الصورة العامة للتنافس بينهما ضمن إطار ما يشبه الحرب الباردة. فقد ساندت روسيا والغرب بعثة المراقبين التابعة للجامعة العربية، ومن بعدها بعثة السلام التي قام بها كوفي عنان المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، علما أن ثقة موسكو

[1] Dmitri trenin, **The Mythical Alliance : Russia's Syria policy**, Op.cit, p19.

[2] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مرجع سابق، ص ص 41- 42.

[3] Dmitri trenin, **The Mythical Alliance : Russia's Syria policy**, Op.cit, p19.

بقدرة عنان على تحقيق النجاح كانت أكبر من ثقة واشنطن، وفي ربيع 2012 دعمت موسكو والعواصم الغربية بشكل رسمي ما سميت " خطة عنان".[1]

وقد تضمنت خطة النقاط الست (خطة عنان)، وضع حلول سياسية داخلية تأخذ في الاعتبار تطلعات الشعب السوري ومخاوفه، و وقف جميع أطراف النزاع أعمال العنف المسلحة بجميع أشكالها تحت مراقبة الأمم المتحدة لحماية المواطنين. و ضرورة تأمين جميع أطراف النزاع منافذ لإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق المتضررة من الصدامات المسلحة في البلد والامتثال إلى الهدنة الإنسانية لمدة ساعتين يوميا،إضافة إلى أنه يجب على السلطات السورية أن تطلق سراح جميع المعتقلين الذين شاركوا في الحملات الاحتجاجية فورا، كما يجب على السلطات السورية أن تؤمن حركة حرة للصحافيين، وأن تحترم حرية التجمعات والحق في التظاهرات السلمية.[2]

من هذا المنطلق أيدت روسيا القرار رقم 2042 الذي صدر عن مجلس الأمن بالإجماع في 14 أفريل 2012، والذي تضمن نشر مراقبين دوليين في سوريا للإشراف على وقف إطلاق النار وبموجب القرار بات بإمكان الأمم المتحدة إرسال" فريق طليعي من نحو 20 مراقبا عسكريا على الأكثر غير مسلحين" على أن يتم لاحقا إرسال كامل بعثة المراقبين التي يمكن أن يصل عدد عناصرها إلى 250 حسب تقديرات الأمم المتحدة ولابد من قرار جديد لمجلس الأمن لإرسالهم. وعليه صدر قرار لمجلس الأمن الدولي رقم 2043 في 31 أفريل 2011 بإجماع الأعضاء كافة على تخويل الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال 300 مراقب عسكري مبدئيا على أن يكونوا غير مسلحين لمدة 3 أشهر لمراقبة وقف إطلاق النار في سوريا والنظر في التزام سائر الأطراف بخطة عنان للسلام.[3]

[1] Ibid.

[2] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 455.

[3] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مرجع سابق، ص 44.

إلا أن أيا من بنودها لم يجد مجالا لتطبيقه ميدانيا نتيجة تفسيرات القوى المختلفة لكيفية تنفيذها وكيفية إلزام الأطراف بها. ونتيجة لهذا التباين استخدمت روسيا والصين من جديد حق النقض في 19 جويلية 2012 ضد مشروع قرار غربي قدمته بريطانيا وضع بنودا من خطة عنان تحت الفصل السابع.[1]

كما استخدمت كل من روسيا والصين في 22 ماي 2014 حق النقض ضد نص مشروع قرار فرنسي قاضي بإحالة الملف السوري بدءا من مارس عام 2011 للنائب العام في المحكمة الجنائية الدولية، ويشدد المشروع على أن التحقيق الدولي في الجرائم بسوريا يجب أن يكون منحصرا في النزاع بين الحكومة السورية والمعارضة المسلحة وهو بند يرمي حسب موسكو، إلى منح الحصانة للولايات المتحدة في حال تدخلها المحتمل عسكريا بسوريا. وقد وصف مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين طرح المشروع للتصويت بأنه "حيلة دعائية ستضر بالجهود المشتركة لإيجاد سبل لتسوية الأزمة في سورية بالوسائل السلمية"، وقال تشوركين عقب جلسة التصويت "ترى في هذا القرار الذي رفض، محاولة لاستخدام المحكمة الجنائية الدولية لتأجيج المشاعر السياسية وفي نهاية المطاف للتدخل العسكري الخارجي".[2]

ورغم أن التحركات الدبلوماسية الروسية لمنع التدخلات الخارجية و إسقاط النظام في سوريا، تركزت في المقام الأول على دورها في مجلس الأمن باعتبار أن قراراته ذات طبيعة إلزامية تندرج ضمن بنود الفصل السابع، إلا أن روسيا لم تكتفي بهذا فقط بل، عملت جاهدة على إيقاف وإحباط أي قرار صادر عن مؤسسات الأمم المتحدة رغم أنها غير ملزمة.

---

[1] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص 455-457.

[2] **تشوركين: مشروع القرار بشأن سورية محاولة لاستعمال الجنائية كحجة للتدخل الخارجي**، تاريخ الاطلاع: 2014/11/26، متحصل عليه من:
http://arabic.rt.com/news/703061%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86_%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7/

ونذكر هنا اعتراض روسيا على قرار الجمعية العامة الصادر في 3 أوت 2012 وهو القرار الذي أعدت مشروعه السعودية وتضمن إدانة استخدام العنف الذي تمارسه الحكومة السورية، وتسريع عملية الانتقال السياسي للسلطة، ورأته روسيا غير متوازن ويمثل التفافا على قرارات مجلس الأمن. كما صوتت موسكو أيضا ضد قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الصادرة بشأن سورية في أفريل و أوت 2011 و جوان 2012 بحجة رفض استخدام الآليات الحقوقية من أجل التدخل في الشؤون الداخلية وتحقيق الأهداف السياسية التي تتعارض مع قواعد الشرعية الدولية، وتخالف ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على مبدأ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها.[1]

ما يمكن استخلاصه من هذه التحركات هو أن جوهر الدبلوماسية الروسية يقوم على فكرة الحفاظ على النظام السوري القائم بتعطيل أي قرار صادر عن مجلس الأمن. ومحاولة دفع الدول المعارضة لبقائه إلى تغيير نظرتها له باعتباره المسؤول الأول والأخير عن كل ما يحدث في سوريا من قتل وتدمير، وبالتالي فهو نظام فاقد للشرعية. وتبني هذه الدول لفكرة أن كلا من المعارضة والنظام يتحمل المسؤولية عن ما تشهده سوريا، و يجب تسوية الأزمة عن طريق الحوار.

لم يتراجع التحرك الروسي في مجلس الأمن والرامي إلى رفض أي مشروع قرار قد ينص صراحة أو ضمنيا على التدخل العسكري في سوريا أو محاولة تقويض النظام وإسقاطه أو حتى محاسبته. فمنذ انطلاق الثورة السورية في مارس 2011 إلى غاية يومنا هذا تميز الموقف الروسي بالثبات بل وحقق تقدما بارزا من حيث أن مشاريع القرارات المقدمة لمجلس الأمن سواء كانت من طرف الدول الغربية فقط أو بالاشتراك مع الدول العربية شهدت تراجعا واضحا في مضمونها، فبعد أن كانت تنص صراحة على إدانة النظام السوري وإسقاطه(مشروع قرار 2011) تراجعت إلى إدانة الرئيس السوري (مشروع قرار فيفري 2012) بعدها أصبحت تدعو

[1] نورهان الشيخ، **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص ص 296- 297

أطراف النزاع لإيجاد حلول سياسية (مشروع قرار افريل 2012)، وهذا يدل على تضييق الدبلوماسية الروسية لاحتمالات التدخل العسكري لتصل إلى التأويلات الضمنية لنصوص هذه المشاريع (مشروع قرار 2014) وهذا بحد ذاته يعد انتصارا للدبلوماسية الروسية وعودة قوية لدورها في مجلس الأمن لم تشهده الساحة الدولية منذ الحرب الباردة.

المطلب الثاني: المبادرات الروسية لتسوية الأزمة السورية

كانت نقطة الخلاف الرئيسية بين موسكو والعواصم الغربية والتركية والعربية تتمثل في إصرار الروس على أن حل الأزمة السورية يجب أن يكون في أيدي السوريين أنفسهم، وانه يتعين على الأطراف الخارجية الامتناع عن التدخل أو معاقبة دمشق، وبدلا من ذلك حثت موسكو الأطراف الخارجية على الضغط على الشركاء السوريين الذين لديهم تأثير عليهم بحيث تضغط موسكو على دمشق في حين تضغط واشنطن وحلفائها على المعارضة بغية دفعهم للجلوس إلى طاولة المفاوضات. وكانت بداية هذه المبادرة الروسية بتعيين الكرملين في جانفي 2012 مبعوثا رئاسيا خاصا إلى سوريا وهو نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، الذي يتمتع بمعرفة ممتازة في شؤون الشرق الأوسط، والرسالة التي كان يتعين عليه إيصالها إلى طرفي النزاع في سورية كانت" ابدؤوا بالحوار واعملوا من اجل مصالحة وطنية".[1]

عبرت روسيا عن استعدادها لاستضافة مفاوضات بين ممثلي الحكومة السورية والمعارضة في موسكو، وكذلك الاتصالات الهادفة إلى توحيد المعارضة السورية. وقد طرحت في مبادرة عقد مؤتمر دولي يتعلق بسوريا تحت رعاية الأمم المتحدة، ضرورة إشراك الفاعلين الإقليميين المؤثرين الذين تتصدرهم إيران إلى جانب قطر والسعودية ولبنان و الأردن والعراق وتركيا، إضافة إلى منظمة التعاون الإسلامي و الاتحاد الأوربي، بينما رفضت واشنطن رفضا قاطعا إشراك طهران في هذا الاجتماع. لذلك يختلف المؤتمر الذي تقترحه موسكو جوهريا عن

[1] Dmitri trenin, **The Mythical Alliance : Russia's Syria policy**, Op.cit, p19.

مؤتمرات مجموعة " أصدقاء سورية" التي قاطعتها روسيا ورفضت المشاركة فيها، لكونها ضارة وتقتصر أعمالها على إيجاد مختلف الذرائع لإطاحة الحكومة السورية الحالية، بدلا من السعي إلى تنفيذ خطة كوفي عنان.[1]

لقد أثمرت المساعي الروسية في حل الأزمة السورية سلميا بتحرك الأمم المتحدة بعقد مؤتمر دولي ومشاركة جميع الأطراف المحلية والدولية فيه. حيث اجتمعت "مجموعة العمل الدولية حول سوريا" في جنيف بدعوة من مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سوريا كوفي عنان، وشارك في الاجتماع وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي الصين وفرنسا وروسيا وبريطانيا والولايات المتحدة إضافة إلى تركيا، كما حضر عن الجانب العربي، كل من أمين عام الجامعة العربية، ووزراء خارجية العراق، والكويت، وقطر. كما شارك أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون، ومسؤولة الشؤون الخارجية والأمن بالإتحاد الأوروبي كاثرين آشتون.[2]

صدر بيان جنيف1 في 30 جوان 2012 و تم الإعلان فيه عن أن أي تسوية سياسية للأزمة السورية يجب أن تتضمن مرحلة انتقالية من خصائصها: توفير مستقبل يمكن أن يشارك فيه السوريون كافة، وتحديد خطوات واضحة وفق جدول زمني حاسم باتجاه تحقيق ذلك المستقبل، وأن تكون هذه التسوية قابلة للتحقق في مناخ من الأمن والاستقرار للجميع، وأن يتم التوصل لهذه المرحلة الانتقالية بسرعة دون مزيد من إراقة الدماء والعنف.[3] وحدد البيان الخطوات الرئيسية في المرحلة الانتقالية وأهمها:[4]

- تشكيل حكومة انتقالية توافقية تشمل أعضاء من الحكومة السورية الحالية والمعارضة.

---

[1] نورهان الشيخ، **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 298.

[2] **مؤتمر جنيف حول سوريا يتفق على عملية انتقال سياسية تتضمن تشكيل حكومة وحدة**، تاريخ الإطلاع: 2014/05/25، متحصل عليه من: http://asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-293.htm

[3] **بنود جنيف 1**، تاريخ الاطلاع: 27/ 2014/05، متحصل عليه من: http://www.almasryalyoum.com/news/details/390878

[4] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مرجع سابق، ص 45.

- إجراء حوار وطني بناء شامل بين جميع فئات الشعب السوري، يخرج بنتائج تسهم في وضع الأسس الأولى للبناء الدستوري والقانوني للنظام السوري الجديد، و إجراء انتخابات حرة ونزيهة تشترك فيها جميع الأحزاب.
- العمل من أجل إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد عن طريق تعاون جميع الأطراف مع الحكومة الانتقالية لضمان وقف دائم لأعمال العنف ونزع السلاح وإعادة دمج الجماعات المسلحة بالقوات الأمنية .
- إعادة عمل المؤسسات الحكومية والموظفين بما فيها القوات العسكرية و الأجهزة الأمنية على أن تؤدي تلك المؤسسات عملها وفقا لحقوق الإنسان والمعايير المهنية و أن تعمل تحت قيادة عليا تحظى بالثقة العامة.

أشاد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بنتائج هذا المؤتمر خاصة و أن موسكو عملت جاهدة لتغيير مشروعه الأولي، فحسب لافروف كان هذا المشروع يضم جملة عن وجوب استثناء الأشخاص الذين يقفون ضد السلام، و هذا يتعارض مع مطلب أن تكون العملية السياسية في سورية شاملة ومع فصل ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، كما أنه يتعارض مع منطق البيان الذي ينص على ضرورة تقرير مصير سوريا من قبل السوريين أنفسهم. وأضاف ولهذا أصررنا على حذف التأكيد على ضرورة استثناء أي واحد من العملية السياسية.[1]

إلا أن الخارجية الأمريكية صرحت بأن هذا الاتفاق يمهد الطريق لمرحلة ما بعد الأسد وأن أيامه في السلطة أصبحت معدودة. في حين صرح وزير خارجية روسيا بأن اتفاق جنيف لم

[1] **تباين في التفسيرين الروسي والأميركي لنتائج مؤتمر "جنيف"**، تاريخ الاطلاع: 2014/05/25، متحصل عليه من: http://www.asdaaalwatan.net/news/9848/%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81

يشترط تنحي الأسد. أدى هذا التباين في تفسير البيان الختامي الصادر عن اجتماع جنيف إلى فشله و عدم تطبيق بنوده.[1]

لقد أدى هذا الفشل إلى استقالة المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية كوفي أنان من مهمته في 2 أوت 2012، وجرى تعيين وزير الخارجية الجزائري الأسبق الأخضر الإبراهيمي في 17 أوت 2012 مبعوثا أمميا وعربيا إلى سوريا، لكن الموفد الجديد وصل إلى النتيجة نفسها وكاد أن يستقيل لولا اتفاق وزير الخارجية الروسي لافروف و وزير الخارجية الأمريكي كيري في ماي 2013 و الذي نص على عقد مؤتمر دولي جديد لحل الأزمة السورية استنادا إلى بيان جنيف 1.[2]

رغم تعثر الجهود الروسية في إنجاح المؤتمر الدولي الأول لحل الأزمة السورية سلميا، إلا أنها استطاعت أن تجنب سوريا والمنطقة بأكملها حرب جديدة. فقد لعبت روسيا دورا محوريا في منع توجيه ضربة عسكرية أمريكية للنظام السوري ونجحت الدبلوماسية الروسية في إيجاد حل دبلوماسي للأزمة.[3]

ففي 21 أوت 2013 وردت أنباء عن هجوم بسلاح كيميائي على مناطق بريف دمشق وأدى إلى مقتل مئات الأشخاص، وذلك بعد وصول فريق خبراء الأمم المتحدة إلى سوريا للتحقيق في معلومات عن استخدام النظام للأسلحة الكيميائية. وتناقلت وسائل الإعلام صورا ومقاطع فيديو ظهرت فيها جثث ومصابون، بمن فيهم عدد كبير من الأطفال ضحايا للهجوم بالغازات السامة. في حين نفت مصادر أمنية سورية ضلوع السلطات السورية في الهجوم

[1] نفس المرجع.

[2] "**مؤتمر السلام السوري" جنيف 2" وتحديات البيئة المحلية والإقليمية**"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2014، ص 4.

[3] محمود بيومي، **المبادرة الروسية لنزع السلاح الكيماوي السوري: الأبعاد والدلالات**، تاريخ الاطلاع: 2014/06/10، متحصل عليه من: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1469324&eid=14158

المزعوم، قائلة إن استخدام أسلحة كيميائية في أول يوم لعمل فريق الخبراء الأمميين هو "انتحار سياسي".[1]

وعلى إثر هذه الأحداث أكد الرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال اجتماعه مع المسؤولين في الكونغرس على ضرورة "محاسبة" الرئيس السوري بشار الأسد إثر الهجوم المزعوم بالسلاح الكيميائي في ريف دمشق. وقال أوباما إن العملية العسكرية في سورية ستسمح بتقييد قدرة الجيش السوري على استخدام السلاح الكيميائي. في حين حذر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الدول الغربية من "تكرار أخطاء الماضي" في سورية، والتدخل فيها بدون قرار من مجلس الأمن الدولي. ودعا إلى انتظار نتائج تحقيق خبراء الأمم المتحدة، لافتا إلى أن الدول الغربية لم تقدم أي أدلة على استخدام القوات الحكومية السورية للسلاح الكيميائي.[2]

لقد أفضت التحركات الدبلوماسية الروسية في ظل الإصرار الأمريكي على توجيه ضربة عسكرية لسوريا، إلى طرح روسيا لمبادرة تجنبها الدخول في حرب. حيث أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحفي عقد في 9 سبتمبر 2013 أنه إذا كان من شأن فرض رقابة دولية على الأسلحة الكيميائية السورية أن يوقف التدخل العسكري في سورية، فإن روسيا على استعداد للعمل مع الجانب السوري بهذا الشأن، وقال: "نحن لا نعرف ما إذا كانت سورية ستوافق على ذلك، ولكن إذا كان من شأن فرض رقابة دولية على الأسلحة الكيميائية في هذا البلد أن يتلافى الضربات العسكرية، فنحن سننخرط فورا في العمل مع دمشق". وأضاف

[1] **تسلسل الأحداث بسورية بعد استخدام السلاح الكيميائي**، تاريخ الاطلاع: 2014/09/12، متحصل عليه من :
http://arabic.rt.com/news/625676%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB_%D9%81%D9%8A_%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A8%D8%B9%D8%AF_%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A7%D8%A6%D9%8A/

[2] نفس المرجع.

قوله: "نحن ندعو دمشق ليس فقط إلى وضع مستودعاتها للسلاح الكيميائي تحت الرقابة الدولية، بل أيضا لإتلافها فيما بعد، وانضمام سورية الكامل إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية".[1] وقد وافق النظام السوري على هذه المبادرة وقبل تفكيك أسلحته الكيميائية، في حين رحبت العديد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة بهذه المبادرة لكنها أبقت احتمال اللجوء إلى التدخل العسكري قائما في حالة فشل هذه الجهود الدبلوماسية.

وجاء في الاتفاق الروسي الأمريكي حول نزع الأسلحة الكيميائية السورية أن "الولايات المتحدة وروسيا تعملان معا على تبني قرار للأمم المتحدة بسرعة يضع موضع التنفيذ قرار منظمة حظر استخدام الأسلحة الكيماوية، بما في ذلك اتخاذ خطوات تضمن التحقق من تنفيذه وفاعليته. ويتعين على سوريا ضمان حق تفتيش أي كل المواقع فيها على الفور ودون قيود".[2]

كما ينص الاتفاق على أنه يجب على سوريا أن تقدم في غضون أسبوع "قائمة شاملة تتضمن أسماء وأنواع وكميات أسلحتها الكيماوية وأنواع الذخائر وموقع وشكل التخزين والإنتاج والأبحاث ومنشآت التطوير". وحسب الاتفاق فإن الطرفين الروسي والأمريكي يريدان أن يكون "تدمير الأسلحة خارج سوريا إذا أمكن ذلك." و ينص الاتفاق أيضا" أنه يتعين القضاء على منشآت تطوير وصنع أسلحة كيميائية ونظم إطلاق الأسلحة".[3]

وفي 27 سبتمبر 2013 أصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار رقم 2118 الذي أدان فيه أي استخدام للأسلحة الكيميائية في سوريا، وخاصة الهجوم الذي وقع في الحادي والعشرين من أوت، وأيد المجلس قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي

---

[1] المرجع نفسه.

[2] **أهم بنود اتفاق كيري- لافروف حول الكيماوي السوري**، تاريخ الاطلاع: 2014/09/12، متحصل عليه من:
http://www.dw.de/%D8%A3%D9%87%D9%85%D8%A8%D9%86%D9%88%D8%AF%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%83%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%81%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%88%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A/a-17089198

[3] نفس المرجع.

يشمل تدابير خاصة للتدمير العاجل لبرنامج الأسلحة الكيميائية في سوريا والتحقق الصارم من ذلك، ودعا مجلس الأمن إلى التطبيق الكامل لذلك القرار بأكثر الطرق سرعة وأمانا.[1]

كما نص قرار مجلس الأمن الدولي أيضا على أنه لا يجوز لسوريا أو أي طرف بها استخدام أو تطوير أو إنتاج أو امتلاك وتخزين الأسلحة كيميائية أو نقلها بشكل مباشر أو غير مباشر لدول أو أطراف أخرى. وشدد القرار على ضرورة أن تتعاون سوريا بشكل كامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بما في ذلك الامتثال لتوصياتهما ذات الصلة.[2]

وقرر مجلس الأمن الدولي تفويض فريق من الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لأنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سوريا، وطلب المجلس من الأمين العام والمدير العام للمنظمة التعاون بشكل وثيق لتطبيق قراري المجلس التنفيذي ومجلس الأمن .وأيد مجلس الأمن الدولي إعلان جنيف الصادر في 30 جوان 2012 الذي ، ودعا إلى عقد مؤتمر دولي بشأن سوريا من أجل تنفيذ بيان جنيف في أقرب وقت ممكن، ونصت الفقرة الأخيرة من القرار على أنه في حالة عدم الامتثال سيتم فرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[3]

نجحت روسيا من خلال هذه المبادرة في تحقيق نصر دبلوماسي، إذ أثبتت نفسها كقوة فاعلة لا يمكن تجاوزها في الأزمة السورية، ونجحت في منع توجيه ضربة عسكرية لسوريا. وتزامن هذا مع استعراض لقواتها في شرق المتوسط في رسالة واضحة بأنها لن تسمح بتوجيه أي ضربة لإسقاط النظام، كما وعززت موقعها على الساحة الدولية والإقليمية. إضافة إلى تأكيد

[1] **مجلس الأمن الدولي يدين استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا ويؤيد إعلان جنيف**، تاريخ الاطلاع: 2014/12/28، متحصل عليه من: http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=19511#.VPEDqi5GTIV

[2] نفس المرجع.

[3] المرجع نفسه.

موسكو على المبدأ الذي تنادي به وهو عدم التدخل في الشئون الداخلية مقابل مبدأ التدخل الإنساني الذي تتبناه القوى الغربية، كذلك نجحت في فرض رؤيتها السياسية الخاصة بمؤتمر جنيف 2.[1]

شكل انعقاد مؤتمر جنيف 2 في جانفي 2014 بداية لانطلاق مسار تفاوضي يمثل "الطريق الوحيد" المتفق عليه حتى الآن لحل الأزمة السورية. لذلك فإن الأطراف الراعية له روسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة سوف تصر على استمراره حتى إن لم يحقق نتائج سريعة، لأن توقفه والاعتراف بفشله يعني اتخاذ قرارات لا أحد يريد اتخاذها. فقد كان اقتناع هذه الأطراف يتمثل في أن الأزمة السورية بتعقيداتها وتشعباتها لا يمكن "حلها" أو تحقيق اختراق كبير في تسويتها من الجولة الأولى أو حتى في المدى المنظور. الوفدان الروسي والأميركي لم يتدخلا في مسار التفاوض وجلساته إلا عندما تعقدت الأمور برفض النظام بيان جنيف 1، وتزايد احتمال انسحاب أحد الطرفين أو كليهما من المؤتمر، فاضطر الوفد الروسي إلى العودة من موسكو، والتدخل لإقناع وفد النظام بقبول جنيف 1 والموافقة على مناقشة الهيئة الانتقالية.[2] علما أن مؤتمر جنيف 2 هو أول مؤتمر تشترك فيه وفود من النظام السوري والمعارضة وتجلس لطاولة المفاوضات.

بعد ثلاثة أسابيع من انطلاقه أعلن الوسيط الأممي الأخضر الإبراهيمي، انتهاء المفاوضات بين وفد المعارضة والنظام السوري، معلنا في الوقت نفسه عن وصول هذه المفاوضات إلى طريق مسدود، ذلك من دون أن يعلن عن موعد جديد لاستئناف هذه

[1] محمود بيومي، مرجع سابق.

[2] **مؤتمر جنيف 2: بانتظار الجولة الثانية، ماذا تحقق في الأولى**، تاريخ الاطلاع: 2014/08/09، متحصل عليه من: http://www.dohainstitute.org/release/f78b3f61-4d17-4b0d-9bc7-09784d0ef29f

المفاوضات، وكان من المتوقع أن يحدد الإبراهيمي وبالتوافق مع الوفدين موعدا لاجتماع جديد يجمعهما، خاصة بعد رفض وفد الحكومة السورية جدول الأعمال المقترح.[1]

في حين كان هناك تقدم طفيف تم إحرازه فيما يخص إدخال المساعدة الإنسانية لآلاف الفلسطينيين في مخيم اليرموك للاجئين بدمشق، بالمقابل وعلى حد تعبير الإبراهيمي" فلم يحرز تقدم يذكر بخصوص مساعدة أهل حمص المحاصرين، وتبادل الأسرى والمخطوفين والمعتقلين بين المقاتلين والنظام". أما فيما يخص سبب فشل هذه المفاوضات فيرجع إلى خلافات بين الطرفين ترتبط بالدرجة الأولى بتشكيل هيئة الحكم الانتقالية في سوريا، فممثلو الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة أصروا على بدء مناقشة هذا الأمر بما في ذلك عدد أعضاء هذه الحكومة الائتلافية وصلاحياتها، إلا أن وفد دمشق الرسمي قال بأولوية مكافحة الإرهاب.[2]

وقال الإبراهيمي" إن الحكومة تعتبر أن أهم مسألة هي الإرهاب، في حين ترى المعارضة أن الأهم هو سلطة الحكومة الانتقالية، فاقترحنا أن نتحدث في اليوم الأول عن العنف ومحاربة الإرهاب وفي اليوم الثاني عن السلطة الحكومية، مع العلم أن يوما واحدا غير كاف للتطرق إلى كل موضوع، وللأسف رفضت الحكومة هذا، ما أثار الشك لدى المعارضة بأنهم لا يريدون التطرق إطلاقا إلى السلطة الحكومية الانتقالية".[3] الأمر الذي جعل الجولة

---

[1] **الإبراهيمي يعلن انتهاء مفاوضات "جنيف2" ولا موعد محددا لاستئنافها**، تاريخ الاطلاع: 2014/08/23: متحصل عليه من:
http://www.france24.com/ar/20140215-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%812-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA/

[2] يوري بانييف، **مناقشات "جنيف-2" استمرت في ميونيخ**، تاريخ الاطلاع: 2014/12/03، متحصل عليه من:
http://arab.rbth.com/world/2014/02/03/-2_26035.html

[3] **الإبراهيمي يعلن انتهاء مفاوضات "جنيف2" ولا موعد محددا لاستئنافها**، تاريخ الاطلاع: 2014/08/23: متحصل عليه من:
http://www.france24.com/ar/20140215-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%812-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA/

الأولى من مؤتمر جنيف 2 تنتهي دون إحراز أي تقدم، ولتجنب فشل المحادثات المتوقع، دعا بان كي مون إلى مشاركة نشطة في العملية السلمية من قبل راعيي جنيف2 روسيا والولايات المتحدة الأميركية. وقد صرح حينها سيرغي لافروف" بأن روسيا تمارس ضغوطا كبيرة من أجل التأثير في دمشق، إلا أن روسيا لن تستطيع بمفردها إنجاز شيء، ما لم يحذ داعمو المعارضة حذوها". وكان وزير الخارجية الروسي قد طرح هذه الفكرة في أعمال مؤتمر ميونيخ الأمني قائلا:" روسيا وحدها، لا تستطيع أن تفعل شيئا، فمن المهم أن لا يحاول اللاعبون الخارجيون جميعهم الدفع بمن يدعمون كممثلين شرعيين وحيدين للشعب السوري، إنما أن يمارسوا الضغط على الأطراف للبقاء في جنيف ومواصلة المفاوضات، وليس إغلاق الباب".[1]

لقد ألقى أيضا مشروع قرار الممرات الإنسانية الذي وزعته دول غربية وعربية بشأن الوضع الإنساني في سوريا على الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وكان بناء على الطلب الذي تقدمت به منظمة العفو الدولية من أجل إيصال مساعدات إنسانية إلى سوريا، ألقى بظلاله على مؤتمر جنيف2، حيث اعتبر سيرغي لافروف أن مشروع القرار الذي قدم لمجلس الأمن حول الوضع الإنساني في سوريا" غير مقبول على الإطلاق "بالنسبة لموسكو، كما لوحت باستخدام حق النقض ضد المشروع.[2]

لا ينص القرار على عقوبات فورية في حال عدم احترام بنوده، لكن يترك المجال مفتوحا أمام مجلس الأمن، وبطلب من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، الذي يجب أن يرفع تقريرا خلال مهلة ثلاثين يوما لاتخاذ إجراءات إضافية في حال عدم تطبيق القرار. وقال دبلوماسيون إن موسكو ترفض بشكل قاطع أي إشارة علنية عن عقوبات ضد حليفها السوري وقد سعت طيلة المحادثات إلى التخفيف من حدة الانتقادات الموجهة إلى دمشق. وكانت هذه

[1] يوري بانييف، مرجع سابق.

[2] **قراءة في الجولة الثانية من جنيف 2**، تاريخ الاطلاع: 2014/08/20، متحصل عليه من:
http://www.asharqalarabi.org.uk/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%8A-%D8%A7%
%D8%A7%D9%86% D9%84%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB
D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D9%86%D9%8A--2-ad-id!38769.ks#.VPlaYy5GTIU

من النقاط الصعبة خلال مفاوضات استمرت نحو أسبوعين. لذلك فقد فشلت أيضا المباحثات الثلاثية التي جمعت وزيري خارجية كل من الولايات المتحدة وروسيا والمبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الأخضر الإبراهيمي، خاصة وأن روسيا لم تغير موقفها تجاه النظام السوري وجددت رفضها لممارسة أي ضغط عليه.[1]

[1] نفس المرجع.

المبحث الرابع: سيناريوهات الأزمة السورية و الإستراتيجية الروسية المحتملة

تعتمد المواقف التي ستتبناها الخارجية الروسية والسلوكيات التي ستنتهجها تجاه التطورات التي ستشهدها الأزمة السورية في المستقبل، حول إدراكها لكافة الاحتمالات والتعقيدات التي ستؤول إليها الأزمة، وإمكانية تأثيرها على الدور الروسي فيها بحيث يؤدي إلى إضعافه أمام الدور الأمريكي أو قد يؤدي إلى تطوره. لذا فإن الإصرار الروسي على تسوية الأزمة السورية سلميا و رفضه للتدخل العسكري لحلها، يفرض على القيادة السياسية الروسية رسم السيناريوهات البارزة التي يحتمل تحققها، ووضع الاستراتيجيات اللازمة للتعامل مع كل سيناريو بحيث تحافظ فيه روسيا على دورها الرئيسي و المتحكم في مجرياتها.

المطلب الأول: السيناريوهات المستقبلية للأزمة السورية

قبل التطرق لأهم السيناريوهات المحتملة للأزمة السورية نحاول أولا توضيح مفهوم تقنية السيناريو Scenario و التي تعتبر أحد تقنيات الدراسات المستقبلية. ويعرف "بأنه وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقا من الوضع الراهن أو من الوضع الابتدائي المفترض"، وحيث إن هذا المسار غير معروف مسبقا فإن الدراسات المستقبلية تعمل على نمذجة هذه التداعيات لتحديد الاحتمالات المختلفة للمسار.[1]

وقد استقرت تقاليد الدراسات المستقبلية على تحديد السيناريوهات في ثلاثة أنماط هي:[2]

- السيناريو الاتجاهي(الممكن Possible): وهو السيناريو الذي يفترض أن مسار التداعيات محكوم بمتغيرات متوافرة، وأن إمكانية تغير ذلك محدودة إلى حد بعيد، وهذا ما يجعل النتائج المستقبلية هي القائمة حاليا.

[1] وليد عبد الحي، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2007)، ص 20.

[2] نفس المرجع، ص ص 20-21.

- السيناريو المحتمل(Probable): يقوم هذا السيناريو على تصور للمستقبل مبني على دخول متغيرات جديدة تؤدي إلى تحول نسبي في بنية الظاهرة بشكل يجعل مسارها يتجه نحو مسار جديد سواء كان نحو الأسوأ أو الأفضل.
- السيناريو المعياري(Normative Or Preferable): ويقوم بناء هذا السيناريو على ما يسمى في الدراسات النفسية التفكير الرغبي أي أن الباحث يقوم بوضع متغيرات يفترض مسبقا بأنها ستؤدي إلى تداعيات و نتائج يريدها هو دون غيرها ومن هنا يتباين هذا السيناريو عن السابق في أنه محكوم بتوجهات واضعه.

وإذا أردنا بناء سيناريوهات الأزمة السورية وفقا لهذه الأنماط الثلاث، يجب علينا تحديد المتغيرات التي سيتم تتبعها إضافة إلى تحديد المدى الزمني للمستقبل. وهنا نستطيع تحديد المدى الزمني لدراسة سيناريوهات الأزمة السورية ما بين خمس سنوات إلى عشر سنوات، أما المتغيرات التي ستتحكم في اتجاه السيناريو فتتمثل في الأطراف المؤثرة في الأزمة سواء الداخلية والتي نقصد بها النظام السوري و جيشه النظامي والمعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري، إضافة الأطراف الخارجية الإقليمية أو الدولية سواء الداعمة للنظام السوري أو الداعمة للمعارضة.

الفرع الأول: السيناريو الاتجاهي(سيناريو استمرار الأزمة السورية)

تبعا لمعطيات الأوضاع التي تشهدها مناطق الصراع في سوريا بين الجيش النظامي والمنظمات المسلحة سواء التابعة للمعارضة أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فإننا نشهد مواجهات عنيفة بين الطرفين تنتهي في معظم الأحيان بسيطرة أحد الطرفين على منطقة معينة مقابل تراجع الطرف الآخر، وهذا يؤثر بالطبع على مستقبل الصراع.

فإذا رجعنا إلى تموقع أطراف النزاع على أرض الواقع لوجدنا توزع السيطرة بين القوات الحكومية والأقلية الكردية ومقاتلي الدولة الإسلامية في العراق والشام وثوار المعارضة (أنظر الخريطة رقم 10). فإذا كان المكون الكردي للسكان الذين يريدون في غالبيتهم حكما ذاتيا أو

استقلالا تاما، فإن المجموعات الثلاث المتبقية تناصب بعضها البعض العداء، فكل مجموعة تريد السيطرة على سوريا، وتحمل رؤية لمستقبل البلاد تختلف عن رؤية البقية، و كما هو واضح في الخريطة رقم 10، فكل مجموعة تسيطر على جزء لا يستهان به من الأراضي السورية.[1]

يعد هذا الأمر أحد الأسباب التي تساهم في استمرار الصراع، فقد كانت المفاوضات بين الثوار والحكومة صعبة بما يكفي قبل ظهور "الدولة الإسلامية في العراق والشام" على مسرح الأحداث في العام الماضي، وبالمقارنة مع المواجهة بين طرفين، تجعل المواجهة الثلاثية من الحل أكثر تعقيدا فأي اتفاق سلام محتمل يرضي طرفين اثنين قد يثير غضب الطرف الثالث، كما أن الحصول على ممثلين عن جميع تلك الأطراف، يعترف كل منهم بشرعية الطرف الآخر وبحقه في التفاوض، هو بحد ذاته عقبة كبيرة، ناهيك عن أن توصل الأطراف إلى أي اتفاق مشترك هو أمر شاق للغاية.[2]

كما تظهر الخريطة رقم 10 تقسيمات مناطق نفوذ كل مجموعة، و تعتبر سببا آخر لصعوبة انتهاء الصراع السوري فلا يبدو أي طرف من الأطراف المتقاتلة قريبا من الحسم العسكري. فعلى سبيل المثال، لكي تتمكن المعارضة من كسب المعركة، يتوجب عليها أن تهزم القوات الحكومية وقوات تنظيم الدولة الإسلامية في نفس الوقت، و النجاح في مواجهة خصمين رئيسين أو أكثر في آن واحد أمر لا تستطيع الحكومة ولا المعارضة ولا التنظيمات المسلحة تحقيقه. وعادة ما تكون الانتصارات العسكرية الصريحة بين ثلاثة أطراف أمرا شديد الصعوبة فاقتراب احد الأطراف من تحقيق انتصار ما يشكل لكل من الطرفين الآخرين دافعا وسببا مقنعا للتعاون سوية من أجل تجنب الهزيمة المحتملة.[3]

[1] Max Fisher, **This map of Syria shows why the war will be so difficult to end**, 12/03/2014 : http://www.washingtonpost.com/blogs/worldviews/wp/2014/02/12/this-map-of-syria-shows-why-the-war-will-be-so-difficult-to-end/

[2] Ibid.

[3] Ibidem.

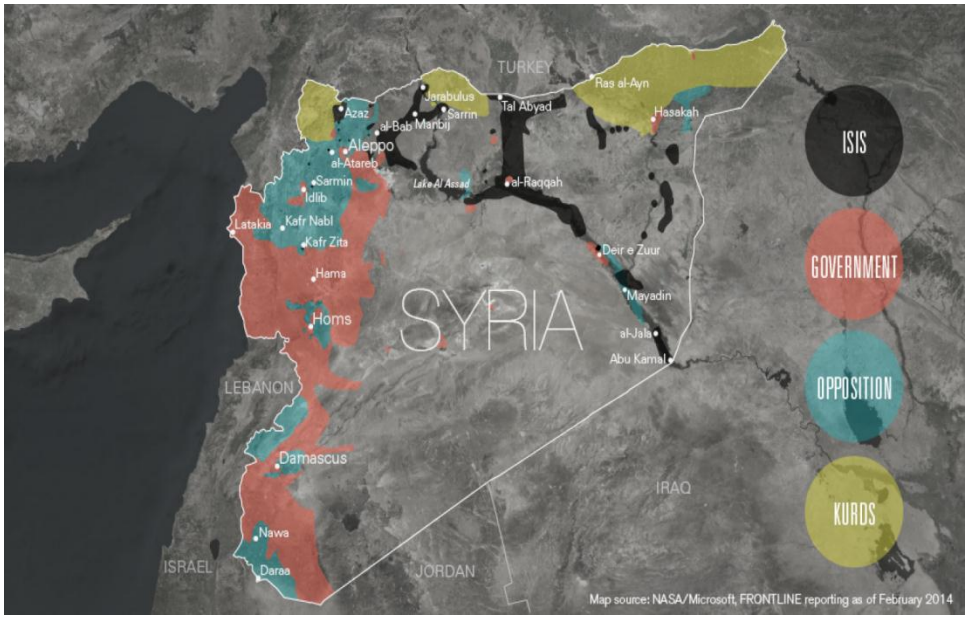

الخريطة رقم (10) : مناطق سيطرة التنظيمات المسلحة والجيش السوري

المصدر: Max Fisher , Op.cit

كما أثبت العام الماضي هشاشة التحالف الدولي والإقليمي الداعم للمعارضة في شقها السياسي ممثلا في الائتلاف الوطني السوري، أو شقها العسكري ممثلا في الجيش السوري الحر، رغم أنه التحالف الأوسع حيث يشمل السعودية وقطر وتركيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، ولكنه لم يبد الحسم المطلوب لتسوية الصراع في مواقف عديدة، كما أن هذا التحالف ككتلة أو كوحدات وصل لحده الأقصى في الدعم العسكري للجيش السوري الحر، فلن يعني المزيد من التسليح أي تغيير جذري في معادلة القوة على الأرض، فأقصى ما يمكن أن تحققه أي زيادة كمية في الدعم هو الحفاظ على معاقل المعارضة أمام تصعيد النظام، وغالبا ما سيؤدي إلى زيادة حدة الاقتتال الداخلي، واتساع دائرة تداعياته الطائفية، فضلا عن أن هذا التحالف فشل أكثر من مرة في وضع الحالة السورية تحت بند الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة .[1]

[1] **هل تدخل الأزمة السورية مرحلة الحسم في عام 2014؟**، تاريخ الاطلاع: 2014/12/08، متحصل عليه:
http://inlightpress.com/ar/index.php/57431-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9% 84%D8%B3%D 9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8% AD%D8%B3%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2014.html

استمرار الصراع الدائر بين نظام الأسد والمعارضة في مباراة صفرية غير محسومة بنصر كامل لأحد الطرفين في رهان على عنصر الزمن، فمن غير المنطقي أن يظل الصراع إلى ما لا نهاية، ولكن قد يكون من مصلحة جميع الأطراف الاستمرار في تسليح الجانبين، بحيث يظل الصراع دائرا تفاديا لمواجهة نظام سياسي جديد يعارض مصالح القوى الدولية والإقليمية في المنطقة.[1]

الفرع الثاني: السيناريو المحتمل(سيناريو سقوط النظام السوري)

سترتبط احتمالات سقوط نظام الأسد بشكل كبير بقدرة الأطراف الدولية والإقليمية على الدفع في هذا الاتجاه من ناحية، ومن ناحية أخرى سيتوقف على تصفية الأزمة من خلال رموزها في نظام الأسد، وكذلك على حسم عسكري لصالح المعارضة، وعلى صعيد متصل يتطلب تحقق هذا السيناريو توحد المعارضة السياسية والمسلحة، خاصة في ظل الشكوك التي تحيط بمعسكر المعارضة، نتيجة انقسامها، وعدم قدرتها على فرض سيطرتها الكاملة في بعض المناطق الخاضعة لها، خاصة بعد التطور الذي شهدته تحالفات المعارضة بعد أزمة السلاح الكيمياوي، حين أعلنت الجبهة الإسلامية عن نفسها، وانضم تحت لوائها أبرز الفصائل المقاتلة على أرض المعركة (حركة أحرار الشام الإسلامية، وألوية صقور الشام، وكتائب أنصار الشام، وجيش الإسلام، ولواء التوحيد، ولواء الحق)، وقد طرحت الجبهة ميثاقًا تأسيسيا أوضحت فيه مشروعها في إقامة دولة إسلامية بعد إسقاط الأسد، وبذلك ازدادت عقبات توحيد المعارضة، الأمر الذي يستفيد منه نظام الأسد في رهانه على عامل الزمن.[2]

وفيما يخص الأطراف الإقليمية والدولية التي ستدفع في هذا الاتجاه، فمن الواضح أن كل من تركيا والولايات المتحدة ستعمل على إسقاط النظام، خاصة وأنها مازالت تدعم هذه الجماعات إضافة إلى أن المفاوضات التي سعت روسيا من خلالها إلى الخروج بحل سلمي للأزمة فشلت أمام تمسك كل طرف بأحقية موقفه ورؤيته للأوضاع التي تمر بها سوريا، إضافة

[1] نفس المرجع.

[2] **هل تدخل الأزمة السورية مرحلة الحسم في عام 2014؟**، مرجع سابق.

للرفض الأمريكي لبقاء الرئيس الأسد الذي يمثل جوهر مصلحتها في المنطقة، ولن تجد فرصة مواتية أكثر من هذه الفرصة للتخلص من الأسد، فسقوطه لا يعني فقط وجود نظام موالي لها وضمان أمن إسرائيل، و إنما يعني أيضا محاصرة روسيا و إفشال سعيها للعب دور فاعل في النظام الدولي و عودتها كقوة عظمى، لذا فإن الولايات المتحدة ورغم عدم فاعلية تحالفها لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية والذي استبعدت منه روسيا، إلا أن احتمال اللجوء إليه لإسقاط النظام يبقى واردا. ويمكننا الانطلاق من بعض المؤشرات التي تساعدنا على توضيح ديناميكية هذا السيناريو.

نبدأ أولا بتصريح سكرتير مجلس الأمن الروسي نيكولاي باتروشيف في مؤتمر صحفي" أن واشنطن تماطل في الحرب ضد مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي في سوريا، و أنها لا تستعجل القضاء على هذا التنظيم المتطرف وذلك لمواصلة الضغط على الرئيس السوري بشار الأسد".[1] من جهة أخرى ظهرت بوادر تغيير في موقف واشنطن بشأن إرسال قوات أمريكية إلى سوريا، في تصريح رئيس أركان جيوش الولايات المتحدة الجنرال مارتن ديمبسي " إن بلاده قد تضطر في نهاية المطاف إلى التدخل، وترسل وحدات من القوات الخاصة الى سوريا لمساندة مقاتلي المعارضة المعتدلة الذين تدربهم واشنطن". وقد أرسلت واشنطن أكثر من ألفي جندي، يتواجد الكثير منهم في قاعدتي عين الأسد وسبايكر مهمتهم كما تقول الإدارة الأميركية تدريب المقاتلين المناهضين لتنظيم الدولة الإسلامية ، وتقديم المشورة العسكرية لهم.[2]

[1] **موسكو واشنطن تماطل في القضاء على داعش في سوريا بهدف استنزاف الاسد**، تاريخ الاطلاع: 2015/03/05، متحصل عليه من:
http://arabic.rt.com/news/776005-%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%85%D9%85%D8%A7%D8%B7%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8 %B4%D 9%86 %D8 % B7%D9%86-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D8%A7 %D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF/

[2] عمر كايد،**هل بمقدور واشنطن إرسال قوات خاصة الى سوريا؟**، تاريخ الاطلاع: 2015/03/05، متحصل عليه من:
http://www.almayadeen.net/news/syria-bgxQiwsDgkqgMKRSASUNUQ/%D9%87%D9%84-%D8% A8%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D9%88%D8 %A7%D8%B4 %D9%86%D8%B 7%D 9%86-%D8%A5%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A E%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%B3%D9%8 8%D8%B1%D9% 8A%D8%A 7

وقد وقعت واشنطن وأنقرة بعد شهور من النقاشات الشاقة في 19 فيفري المنصرم اتفاقا لتدريب عناصر سورية معارضة معتدلة في قاعدة تركية وتزويدها بمعدات عسكرية. وتركز الخلاف بين واشنطن وأنقرة حول هذا البرنامج على تحديد أولوية الأعداء الذين يتعين على هؤلاء المقاتلين السوريين قتالهم، وفيما تريد واشنطن تدريب هؤلاء المعارضين في إطار مكافحتها تنظيم "الدولة الإسلامية"، ترغب أنقرة في أن تراهم يقاتلون القوات النظامية السورية والجهاديين بنفس الحدة.[1]

ومن المقرر أن ينتشر في تركيا والسعودية وقطر ما مجموعه 1000 جندي أمريكي للمساعدة في تدريب مسلحين من المعارضة السورية المعتدلة لإرسالهم لاحقا إلى سوريا، ووصل إلى المنطقة حتى الآن حوالي 100 مدرب أمريكي للقيام بهذه المهمة. وذكرت وكالة "رويترز" أن الإستراتيجية الأمريكية ضد جهاديي "الدولة الإسلامية" تقوم على هزيمة هذا التنظيم في العراق أولا، فيما ترى واشنطن أن الأمر يتطلب على الأرجح عدة سنوات في سوريا قبل أن يتمكن مسلحو المعارضة المعتدلة من إحراز تقدم ضد الجهاديين.[2]

كما صرح الجنرال الأمريكي جون آلن منسق التحالف الدولي ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" أمام مركز أبحاث "أتلانتيك كاونسل" في واشنطن "لدينا مشروع واضح لتدريبهم وتجهيزهم بأحدث الأسلحة، وكذلك لحمايتهم عندما يحين الوقت." وأجاب آلن عن سؤال عما إذا

[1] **واشنطن تنوي حماية مسلحي المعارضة السورية بعد تدريبهم وتسليحهم**، تاريخ الاطلاع: 2015/03/04، متحصل عليه من: http://arabic.rt.com/news/775797-%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D8%AA% %D9 B3 %D9%86%D9%88%D9%8A-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%84%D8%AD%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AA%D8%8A% %D9 %D9%84 %AF%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%87%D9%85-%D9%88%D8%AA%D8%B3/D8%AD%D9%87%D9%85

[2] نفس المرجع.

كانت حماية هؤلاء المسلحين يمكن أن تتم من خلال فرض منطقة حظر جوي بالقول إن "كل هذه الخيارات يجري بحثها"، مضيفا "من المهم أن لا تظنوا أننا لن ندعم هؤلاء المقاتلين.[1]

إن هذه التصريحات تفتح باب التدخل العسكري الأمريكي في سوريا واسعا لكن وفق استراتيجيات جديدة غير التي اعتمدتها في كل من العراق وليبيا، ونستطيع من خلالها توضيح ما سيحدث وفقا لهذا السيناريو. فبعد تجاوز النظام السوري على حد تعبير الرئيس أوباما الخطوط الحمراء باستعمال الأسلحة الكيميائية و التي تستوجب تدخلا عسكريا للولايات المتحدة في سوريا، ثم تراجع الإدارة الأمريكية عن تهديدها هذا بمبادرة روسية، نكون أمام إستراتيجية أمريكية جديدة. فإذا تم تدريب مقاتلين سوريين على يد جنود أمريكيين فهذا يعني أن دورهم سيقتصر على تنفيذ مهمات خاصة من بينها تنفيذ مجموعة من الاغتيالات المنظمة تجاه قادة الجيش السوري ورموز نظامه، مما يقوض أركان النظام ويضعفه أمام توحد التنظيمات المسلحة التي ستتقدم وتسيطر على مدن جديدة لتنتهي في الأخير بفرض سيطرتها على الدولة ككل، وهنا يأتي دور المعارضة السياسية لتتقلد الحكم.

الفرع الثالث: السيناريو المعياري(سيناريو الحل السلمي للأزمة)

يقوم هذا السيناريو على افتراض توصل أطراف النزاع لحل سلمي للأزمة السورية، من خلال مبادرة تقدمها هيئة الأمم المتحدة يوافق عليها النظام السوري والمعارضة بشقيها السياسي والعسكري، ويكون أهم بند فيها هو بقاء الأسد في السلطة حتى انتهاء فترة رئاسته ليتم بعد ذلك انتقال السلطة إلى المعارضة، والتي سيتم دمجها في تسيير شؤون الحكم خلال فترة تواجد بشار الأسد في السلطة من خلال تشكيل حكومة ائتلافية لا تستثني رموز النظام أيضا.

رغم أن النظام السوري يرفض فكرة أن يكون للمعارضة دور في تسيير شؤون الدولة، إلا أن موافقته هذه ستكون نتيجة ضغط إيراني على الرئيس السوري، مرده تنازلات تقدمها إيران إلى الولايات المتحدة ضمن مفاوضات تسوية ملفها النووي، والامتثال السوري لهذه الضغوط يرجع

[1] المرجع نفسه.

بالأساس إلى الدور الذي لعبته إيران في منع سقوط نظام الأسد منذ تأزم الأوضاع في البلد، فالدعم الإيراني للنظام السوري لم يقتصر على الدعم العسكري فقط بل أيضا الدعم الاقتصادي، فالدمار الذي خلفته المواجهات العسكرية بين النظام والتنظيمات المسلحة قد أنهك الاقتصاد السوري، سواء بتدمير البنية التحتية أو السيطرة على المناطق الصناعية. وانسحاب إيران من سوريا يعني سقوط النظام و الدولة لا محالة، وفي هذه الحالة فإن الخيار الذي ستقدمه إيران للرئيس السوري سيكون أفضل الخيارات المحتملة إذا كان أسوأها التخلي عنه لمواجهة انهيار الدولة.

غير أن إيران لن تتخلى هي الأخرى عن مجال حيوي استراتيجي لمصالحها، لذا فإنها ستحاول ضمان مشاركة مواليها في الحكم، وفقا للنموذج العراقي، وبذلك ستنحصر التسوية السلمية في شخص الرئيس بشار الأسد. في مقابل التنازل الإيراني السوري بتنحي الأسد بعد انتهاء فترة حكمه، فإن الإدارة الأمريكية لن تتوانى في دعم المعارضة بالشكل الذي يقوي نفوذها في السلطة على حساب رموز النظام، والذي سيؤدي إلى فك ارتباط سوريا بكل حلفاءها القدامى و خاصة إيران وروسيا، ليتجه الولاء نحو مموليها و داعميها سواء الدول الغربية أو تركيا ودول الخليج العربي.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الروسية المحتملة تجاه كل سيناريو

يرتبط ضمان روسيا لمصالحها في سوريا بواقع الأزمة التي تمر بها هذه الدولة والأوضاع التي ستؤول إليها فيما بعد، و عليه فإن موسكو حسب رأينا ستحاول الحفاظ على هذه المصالح بوضع استراتيجيات مستقبلية لمواجهة أي سيناريو قد يتحقق.

الفرع الأول: الإستراتيجية الروسية تجاه سيناريو استمرار الأزمة

إن احتمال استمرار الأوضاع في سوريا على ما هي عليه كبير وفقا لما تم تقديمه من معطيات حالية تؤكد استمرار الدعم الذي تقدمه الأطراف الخارجية لكلا الطرفين بالأسلحة، إلا أن آثار هذا النزاع ستؤثر حتما على بقاء النظام السوري لأن الطرفين غير متكافئين، فالطرف

الأول عبارة عن مجموعات تضم آلاف المسلحين المدربين على الدخول في نزاعات طويلة وتشكيل تنظيمات متجددة وفقا للأوضاع التي تواجهها، فالتجارب السابقة لدول واجهت هذا النوع من التنظيمات لا يتم بالمواجهات العسكرية فقط، خاصة مع وجود دول تدعمها بالمال والسلاح والمزيد من العناصر. في مقابل هذا يعتبر الطرف الثاني و هو الدولة السورية الممثلة في النظام أكثر عرضة للخطر مع انهيار شبه تام للبنية التحتية إضافة للاقتصاد الذي يعتبر أساس بقاء الدولة فبانهياره سيسقط النظام لا محالة لتتولى المعارضة الحكم، وهذا يعني خسارة روسيا لحليفها التقليدي ولمصالحها الإستراتيجية، ومحاصرتها عسكريا من قبل الولايات المتحدة.

من جهة أخرى فإن خطر دخول الدولة في حرب طائفية تؤدي في نهاية المطاف إلى تفككها لدويلات، كبير خاصة مع اتساع المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية والذي يمتد في كل من سوريا والعراق. فبروز بؤرة توتر جديدة لا تهدد أمن المنطقة فحسب بل أيضا روسيا نفسها التي تخشى تمدد نشاط هذه التنظيمات الإرهابية إلى حدودها ما يعني تهديد أمنها القومي. لذا فإن أول خطوة ستخطوها روسيا للحفاظ على مكانتها وأمنها و مصالحها هي ضرورة حماية النظام و ضمان بقائه ودعمه في مواجهة هذا الخطر، سواء سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا:

- اقتصاديا: ستسعى روسيا إلى دعم الاقتصاد السوري بزيادة حجم التجارة البينية و رفع الرسوم الجمركية على المنتجات السورية وزيادة حجم الاستثمارات الروسية في سوريا بحيث تضمن عدم ركوده.
- سياسيا: عدم التراجع عن فكرة تنحي الأسد من السلطة، ودعم بقائه سواء برفض أي مشروع قرار يقدم لدى مجلس الأمن يتضمن إدانته، أو بدعم موقفه في المفاوضات الدولية، وإبراز شرعيته وأحقيته في الحكم، كالدعم الذي قدمته روسيا لإنجاح الانتخابات السورية وترويجها على أنها انتخابات نزيهة.

- عسكريا: فستحرص روسيا على التنسيق العسكري مع سوريا لإضعاف التنظيمات المسلحة كما ستقوم بتزويدها بأسلحة متطورة تمكنها من حسم المعركة لصالحها.

الفرع الثاني: الإستراتيجية الروسية تجاه سيناريو سقوط النظام

رغم تسليم الإدارة الأمريكية بعدم التدخل العسكري بعد التجارب التي خاضتها في أفغانستان والعراق، يبقى الحل السلمي للأزمة السورية شبه مستحيل في ظل اشتداد المعارك التي تخوضها المعارضة ضد النظام. لذا فإن إسقاط النظام عن طريق مجندين سوريين يتم تدريبهم في الدول المجاورة، يمثل لروسيا ضربة للدبلوماسية الروسية التي لطالما وقفت في وجه أي محاولة تدخل عسكري في سوريا. وفي هذه الحالة ستسعى روسيا لتقدم الجيش السوري في المناطق التي تسيطر عليها التنظيمات المسلحة ككل سواء التابعة للمعارضة أو تنظيم الدولة الإسلامية وهنا ستلجأ إلى الخيارات التالية:

- تعاون روسي سوري إيراني(باعتبار أن عدد كبير من الجنود الإيرانيين يحاربون مع الجيش السوري) لهزيمة هذه التنظيمات وتحقيق انتصار حاسم يجبر المعارضة على تقديم تنازلات تؤدي إلى انتهاء حالة الحرب، وتساعد النظام السوري على فرض سيطرته من جديد على جميع المناطق في سوريا.
- تركز على القضاء على تنظيم الدولة باعتبار أنه التنظيم الأخطر والأكبر من حيث العدد وطرق القتال، كما أنه التنظيم الذي شكلت الولايات المتحدة تحالفا دوليا لمحاربته واستبعدت منه روسيا، وهذا يجعل إمكانية التدخل في سوريا من أجل القضاء عليه واردة. لذا فإن لجوء روسيا لإستراتيجية استباقي تجنب سقوط النظام السوري، لن يتحقق إلا من خلال تشكيل تحالف روسي سوري ينهي وجود هذا التنظيم في سوريا و يغلق باب التدخل الأمريكي تحت ذريعة محاربة تنظيم الدولة الإسلامية. كما يمكنها التحرك في مجلس الأمن لتجريم كل من يساعد هذا التنظيم أو يتعامل معه وقطع مصادر تمويله، وقد خطت روسيا هذه الخطوة في فيفري 2015 عندما تم التصويت بالإجماع على مشروع قرار

قدمته روسيا إلى مجلس الأمن لقطع مصادر تمويل الجماعات الإرهابية من بينها تنظيم الدولة الإسلامية، وأن أي جهة تقوم بالتعامل مع هذه الجماعات يجب معاقبتها.

الفرع الثالث: الإستراتيجية الروسية تجاه سيناريو حل الأزمة سلميا

يعتبر الخيار السلمي لتسوية الأزمة السورية من أهم المبادئ التي سعت روسيا لتحقيقها كبديل لخيار التدخل العسكري، غير أن استبعادها من أي تسوية سلمية للأزمة يعني خسارتها المؤكدة ليس فقط لمصالحها في هذه الدولة ولكن لمكانتها في الساحة الدولية ككل، فبعد العودة القوية للتعاون الاقتصادي والعسكري مع دول هذه المنطقة، وإثبات نفسها كطرف دبلوماسي نشط ولا يمكن الاستغناء عنه في القضية السورية. فإن هذه التسوية ستقضي على كل ما تم بناءه خلال السنوات الأخيرة، لهذا فإن الإستراتيجية الروسية ستتمحور في هذه الحالة على نقطتين مهمتين:

- أولا ضمان عدم التوصل إلى أي اتفاق أو تسوية دون مشاركتها، واعتبار أن أي تسوية تستبعد منها روسيا مرفوضة باعتبارها أحد الأطراف الدوليين الفاعلين في هذه الأزمة.
- تحديد الخطوط الحمراء التي لا يجب أن تتعداها كل من روسيا و إيران و سوريا في أي تسوية سلمية، وأن أي ضغوط تواجهها أحد هذه الدول حول الملف السوري يجب توضيحها ومناقشتها. وستعتمد روسيا بالطبع على تعزيز شبكة المصالح الإستراتيجية التي تجمعها مع هاتين الدولتين لتقيد كل طرف بهذه النقاط.
- كما ستعمل روسيا على تكثيف جهودها الدبلوماسية لتقريب وجهات النظر بين أطياف المعارضة والنظام السوري يكون تحت رعايتها بما يضمن دور بارز لها في المنطقة وكذا يضمن حماية مصالحها. وذلك باقتراح مبادرات غير رسمية تجمع هته الأطراف فقط دون تواجد أطراف أخرى ومحاولة تحديد النقاط المشتركة بينهم، وذلك للخروج في النهاية باتفاق يرضي جميع الفرقاء السياسيين. وقد خطت روسيا أول خطوة في هذه الإستراتيجية عندما جمعت عدد كبير من أطياف المعارضة في موسكو للنقاش والتشاور، ضمن منتدى أطلق عليه منتدى موسكو.

خلاصة الفصل:

بعد عرضنا لأهم العناصر المتعلقة بسياسة روسيا في سوريا في ظل الأزمة توصلنا لما يلي:

- تسبب الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي الذي كان يعيشه الشعب السوري، إلى ظهور فئات مطالبة بتغيير النظام السياسي القائم. كما يرجع السبب الرئيسي لتأزم الأوضاع في سوريا إلى تقاطع مصالح الدول الإقليمية والدولية.
- رغم تطور التجارة البينية بين روسيا وسوريا إلا أنها لم تصل إلى المستوى الذي يدفع روسيا لدعم النظام السوري، في مقابل هذا يمكن أن نعتبر أن الصراع على إمدادات خطوط الغاز كان من الدوافع الرئيسية للتحرك الروسي ضد إسقاط النظام لأن سقوطه يعني تحقيق المشاريع الأمريكية لفك ارتباط أوربا بروسيا في مجال الطاقة.
- رغم الأهمية التي تحتلها القاعدة البحرية طرطوس بالنسبة لروسيا لأنها تساهم في استعادة روسيا لنفوذها في البحر المتوسط، تبقى الأهمية الجيوستراتيجية لسوريا هي الدافع الأبرز لسياسة روسيا تجاه هذه الدولة، فسقوط النظام السوري واستبداله بنظام موالي للولايات المتحدة يعني إغلاق مجال حيوي آخر أمام روسيا، ومحاصرتها وتطويقها وبالتالي تراجع دورها إلى حدودها الإقليمية.
- أظهرت الدبلوماسية الروسية سواء في مجلس الأمن أو من خلال طرح مبادرات لتسوية الأزمة السورية، براعة القيادة السياسية الروسية في التعامل مع الأزمات في منطقة الشرق الأوسط، وهذا يطرح نموذج ناجح للدور الذي يمكن أن تضطلع به مستقبلا في قضايا المنطقة وبالتالي تعزيز مكانتها الدولية.
- تبقى المصالح الروسية في سوريا وفي منطقة الشرق الأوسط ككل مرتبطة بالأوضاع التي ستؤول إليها الأزمة السورية وبقدرة روسيا على الاستمرار في لعب الدور الأساسي فيها.

الخاتمة

استطاعت روسيا في السنوات الأخيرة أن تؤسس لنفسها سياسة خارجية مستقلة ومنفتحة تخلت فيها عن كل الأسس الأيديولوجية التي تميزت بها خلال الاتحاد السوفياتي، ومكنتها من استعادة هيبتها في الساحة الدولية وفقا لنموذج معاصر يجمع بين الخصوصية الهوياتية الروسية، والاندماج في عالم اقتصاد السوق. كما ساعدتها أيضا على استرجاع علاقاتها التاريخية مع الحلفاء التقليديين في محاولة منها لبناء محاور جديدة تؤسس لعالم متعدد الأقطاب.

لقد مكنتنا دراستنا للسياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات التي يمر بها النظام الدولي ككل والتغيرات التي تشهدها المنطقة حاليا وبالتركيز على دراسة حالة سوريا، من التوصل إلى النتائج التالية:

- تتحدد السياسة الخارجية الروسية في الساحة الدولية بعاملين رئيسيين هما الاقتصاد وبراغماتية القيادة السياسية. فبعد أن استطاعت القيادة السياسية في روسيا من الاستفادة من تعافي اقتصاد بلادها وإعادة بناء الهياكل القاعدية للدولة والتخلص من بؤر الفساد فيها، أصبحت اليوم تسعى لتعزيز موقعها الاقتصادي ضمن أكبر الاقتصاديات المتطورة في العالم. فالقيادة الروسية تدرك جيدا أن عالمنا اليوم يشهد تغير تدريجي في تراتبية الدول في سلم القوة، وهو يتوافق مع طموحاتها لاستعادة مكانتها في النظام الدولي.
- أن حقيقة المكانة الجيوبوليتيكة التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية، مرتبط في المقام الأول بحفظ بقاء هذه الدولة التي تتعرض حسب رأي قادتها لمحاولات مستمرة من طرف الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لإضعافها ومنعها من استعادة مكانتها في النظام الدولي. من هذا المنطلق برزت تحركات السياسة الخارجية الروسية في المنطقة نحو الدول التي تخترق سياسة العزل المطبقة ضدها وتفشل محاولات إضعافها، حيث تتبنى هذه الدول سياسات رافضة للهيمنة الأمريكية.

- إن الأوضاع التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط هي من المنظور الروسي محاولات غربية لإعادة رسم خارطة التحالفات الإقليمية في المنطقة بما يخدم مصالحها، وهذا سيؤدي حتما لإفشال سياسة الاختراق التي تتبناها روسيا. من ناحية أخرى أثر التقارب الجغرافي والديني لدول الشرق الأوسط من روسيا وكذلك التراكمات السلبية حول طبيعة الإسلام السياسي فيها، على الموقف الروسي الرافض للحراك العربي الذي أدى إلى وصول الإسلاميين للسلطة.
- إذا كانت طموحات السياسة الخارجية الروسية في تكوين منظومة دولية متعددة الأقطاب تكون روسيا أحد أقطابها، قد فرض عليها التوجه نحو منطقة الشرق الأوسط باعتبارها أهم مناطق نفوذ الدول الغربية، فإن الحسابات البراغماتية النفعية تبقى أبرز محددات هذا التوجه.
- أن المكانة الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط تحتل محور السياسة الخارجية الروسية تجاه دول المنطقة، فباعتبار أن العامل الاقتصادي هو المتحكم الرئيسي بمكانة روسيا وبعلاقاتها الخارجية، فإن السوق الشرق أوسطية تمثل سوقا كبيرة ومتنوعة تخدم الإقتصاد الروسي المرتكز على مجال الطاقة، كما أن التعاون مع بعض دول هذه المنطقة في هذا المجال، ساعدها على ضمان توريداتها الطاقوية لأسواقها الإستراتيجية وحمايتها من دخول شركاء منافسين لها.
- أن اعتماد السياسة الروسية على مبدأ تعدد وتنوع الشركاء التجاريين في المنطقة ساعدها على بناء شبكة مصالح معقدة استطاعت من خلالها حماية علاقاتها الإقتصادية مع دول هذه المنطقة من التناقضات والتوترات السياسية.
- تسعى كذلك السياسة الخارجية الروسية من خلال توطيد علاقاتها الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط، إلى كسر النمط التحالفي لمعظم دول المنطقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة بناء محاور جديدة في المجال الاقتصادي.
- ارتبطت المكانة الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية، بعامل التنظيمات الإرهابية التي انتشرت في السنوات الأخيرة بشكل كبير في دول المشرق العربي والتي زادت من احتمالية توسع دائرة هذه التهديدات إلى الحدود القريبة من روسيا، وهذا يدل

على أن تأمين روسيا لحدودها يلزمها ضمان استقرار هذه المنطقة وتجنيبها الدخول في حروب جديدة، لذا كانت التحركات الروسية لتوطيد علاقاتها بالدول التي تعاني من هذه التهديدات من أهم الأهداف التي سعت روسيا لتحقيقها في المنطقة.

- لم تعد منطقة الشرق الأوسط سوقا كبيرة للسلاح الروسي فقط، بل أصبحت أيضا تحتل مكانة مهمة في التعاون العسكري مع روسيا، وخاصة في مجال الطاقة النووية التي أصبحت معظم دول المنطقة تسعى لامتلاكها.
- لقد تجلت جدية الطموحات الروسية بالعودة إلى الساحة الدولية كقوة عظمى في طبيعة التحرك الدبلوماسي الذي انتهجه القادة السياسيون تجاه السياسات الغربية الهادفة لمحاصرة الدور الروسي في المنطقة، والذي برز جليا في الحالة السورية.
- أبرزت الأزمة السورية الدور الروسي المتصاعد و الرئيسي في الشرق الأوسط، والذي أثبت قدرته على موازنة الدور الأمريكي و الدول الإقليمية والدولية الأخرى في المنطقة، كما أثبت قدرت روسيا على الحد من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن.
- ارتبط ثبات السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا بجيوستراتيجية الأحداث التي تشهدها سوريا، فمكانة روسيا وطموحاتها باستعادة دورها في المنطقة أصبحت على المحك، فسقوط النظام السوري سيؤدي بالتأكيد إلى تقدم الولايات المتحدة الأمريكية إلى دوائر قريبة تعتبرها روسيا تهديدا لأمنها القومي، وهذا ما يعني إضعاف دورها.

تبقى الطموحات الروسية في أن يصبح النظام الدولي نظاما متعدد الأقطاب وتكون هي أحد أقطابه مرتبط بشكل كبير بسياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، فالمكانة التي تحتلها هذه المنطقة لا تدفع روسيا لتعظيم قوتها الاقتصادية والعسكرية فقط بل وتعظيم مكانتها الدولية ككل، لذا كان لزاما عليها التمسك بما حققته فيها ومحاولة تطويره بالشكل الذي يدعم موقعها في النظام الدولي.

قائمة المراجع

أولا المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. إبراهيم محمود أحمد وآخرون ، **حال الأمة العربية:2009 – 2010 النهضة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).
2. ـــــــ.ـــــــ، **حال الأمة العربية: 2010-2011 رياح التغيير**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
3. أبو عامر علاء، **العلاقات الدولية: الظاهرة و العلم- الدبلوماسية و الإستراتيجية**، (الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2004).
4. أحمد الكعكي يحي ، **الشرق الأوسط و صراع العولمة** (بيروت: دار النهضة العربية، 2002).
5. أحمد عقلة المومني محمد، **السيطرة على العالم**، (الأردن : عالم الكتب الحديث، 2010).
6. آزاد أحمد علي و آخرون، **خلفيات الثورة: دراسات سورية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).
7. الحديثي عباس، **نظريات السيطرة الاستراتيجة وصراع الحضارات** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004).
8. السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998).
9. بوعمامة زهير، **أمن القارة الأوربية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة**(الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، 2011).
10. بوقارة حسين، **السياسة الخارجية : دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل** (الجزائر: دار هومه، 2012).
11. باييف بافل، **القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية**(الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010) .
12. بيليس جون ، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
13. برايار فيليب ، رضا جليلي محمد ، **العلاقات الدولية**، ترجمة: حنان فوزي حمدان(بيروت: دار ومكتبة الهلال للطباعة و النشر، 2009).
14. بشارة عزمي، **سورية: درب الآلام نحو الحرية في التاريخ الراهن** (بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2013).
15. جهاد عبد الله أمجد، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية- الروسية** (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2011).

16. جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007).
17. جنسن لويد ، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد المفتي، محمد السيد سليم (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1989).
18. دوغين ألكسندر، **أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، ترجمة: عماد حاتم (طرابلس:دار أويا للنشر والتوزيع، 2004).
19. واكيم جمال، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013).
20. وهب علي، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: التآمر الأمريكي الصهيوني**(بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013).
21. زيدان ناصر، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013).
22. حقي توفيق سعد ، **مبادئ العلاقات الدولية** (بغداد: دار وائل للنشر، 2006).
23. ـــــــ.ـــــــ، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003).
24. يوسف أحمد أحمد و آخرون، **حال الأمة العربية: معضلات التغيير و آفاقه** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).
25. كامل حسن عمر ، **النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي** (سوريا: دار رسلان، 2008).
26. كامل الخزرجي ثامر ، **العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات**(الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005).
27. لوزيانين س.غ، **عودة روسيا إلى الشرق الكبير**، تر: هاشم حمادي، (بيروت: دار المدى للثقافة والنشر ، 2012).
28. محمد فهمي عبد القادر ، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006).
29. محمد فرج أنور ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**(السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007).
30. محمد سعيد بدرانة سريان، **جغرافية الوطن العربي السياسية**، (عمان: دار عماد الدين، 2009).

31. محمود الأقداحي هشام ، **تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي– سياسي**(الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعية، 2009).
32. محمود مصطفى منصور ممدوح ، **الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط** (د م ن: مكتبة مدبولي، د س ن).
33. مصباح عامر، **المقاربات النظرية لتحليل السياسة الخارجية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008).
34. مضر الأمارة لمى، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية و تأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990–2003** (الإمارات العربية: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2005).
35. ــــــــ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009) .
36. نصر مهنا محمد ، **تطور السياسات العالمية و الإستراتيجية القومية** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007).
37. نوري النعيمي أحمد ، **السياسة الخارجية** (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011.
38. سعيد نوفل أحمد وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014).
39. علي حسن حيدر، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي** (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2013).
40. صبري مقلد إسماعيل، **العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011).
41. ريحانا سامي، **العالم في مطالع القرن 21**(بيروت: دار العلم للملايين، 1998).
42. خير الدين شمامة، **العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21** (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2009).
43. شاكر شبلي سعد، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه إدارة الرئيس باراك أوباما**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013).
44. ذياب سبيتان فتحي، **قضايا عالمية معاصرة** (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2011).
45. ذياب خاطر نصري ، **الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا** (الجندارية للنشر والتوزيع: 2010).

46. عبد الحي وليد، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2007).

II. الدوريات:

1. الحمداني سعد، "**العلاقات الروسية– الإيرانية 2003– 2010**"، المجلة السياسية والدولية، العدد 21، العراق، 2012.
2. جسام راضي سمير، **مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية**، "مجلة العلوم السياسية"، العدد 45، جامعة بغداد، 2012.
3. دياب احمد، "**عودة بوتين**"، السياسة الدولية، العدد 188، القاهرة، أفريل 2012.
4. حمد السعدون حميد، "**الدور الدولي الجديد لروسيا**"، مجلة الدراسات الدولية ، العدد 42، العراق، 2009.
5. يمين ميشال،"**السياسة الخارجية الروسية الجديدة: تقويم للنجاحات والإخفاقات**"، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 63، بيروت، 1997.
6. ـــــــ.ـــــــ، "**عودة السياسة الروسية إلى الجوار الجنوبي الشرقي**"، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 63، بيروت، 1997.
7. كيوهن روبرت، "**مبني للمجهول: مآلات القيادة الأمريكية للنظام الدولي**"، ترجمة أحمد محمد أبو زيد، المستقبل العربي ، العدد 404 ، بيروت ، أكتوبر 2012.
8. ليوكمانوف ارتور، "**مسلمو روسيا والربيع العربي**"، الأحداث السياسية الدولية ، وزارة الخارجية الروسية، موسكو، 2013.
9. مانكوف جيفري، " **أمن الطاقة الأوراسية**"، دراسات عالمية، العدد 89، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة ، 2010.
10. مضر الأمارة لمى، " **التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة**"، المجلة السياسية والدولية، العدد 11، العراق، 2009.
11. نامق عبد الفتاح فكرت، أنور ناصر كرار، " **التفاعلات الإقليمية و الدولية و الأزمة السورية**"، قضايا سياسية، العدد 34، العراق، 2014.
12. عباس عطوان خضر، **سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، بيروت،2008.
13. عبد الجبار عبد الله فراس، "**الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر في مشروع الشرق الأوسط الكبير**"، مجلة الفتح، العدد4، العراق، 2008.

14. عبد الرحمن يونس العبيدي محمد، "**روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني**"، دراسات إقليمية، العدد 16، العراق، 2009.
15. ـــــــ.ـــــــ، "**موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية: الثورة السورية أنموذجا**"، دراسات إقليمية، العدد 31، العراق، 2013.
16. عبد الشافي عصام،" **الثورة المكبوتة: عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا**"، السياسة الدولية، العدد 47، القاهرة، أفريل 2011.
17. سالم أحمد الكواز محمد، "**موقف روسيا الاتحادية من تطورات الأزمة النووية الإيرانية 2005-2008**"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، العدد 2، العراق، 2012.
18. سالم بول، "**مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة**"، المستقبل العربي، العدد 398، بيروت، أفريل 2012.
19. قبلان مروان، " **المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية**"، سياسات عربية، العدد 2، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ماي 2013.
20. قحطان عبد الله حارث، فائق مرعي مثنى،" **أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية الإيرانية**" ، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 19، العراق، 2014.
21. راشد باسم، "**المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**"، أوراق، وحدة الدراسات المستقبلية، العدد 09، الإسكندرية، 2013.
22. شحاتة دنيا، وحيد مريم، "**محركات التغيير في العالم العربي**"، السياسة الدولية، العدد 184، القاهرة، أفريل 2011، المجلد 46.
23. شكري كتن جورج، "**العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها**"، دراسات إستراتيجية ، العدد 53، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2001.

III. الدراسات المنشورة:

1. الخطيب معتز وآخرون، " **تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، نوفمبر 2014.
2. الكيلاني شمس الدين، "**عام على تأسيس الإئتلاف الوطني السوري: بين رهانات الولادة و عسر المهمة**" ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، جانفي 2014.
3. جوب فلورنس، " **أزمة الغاز بأوربا والدور القطري البديل**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ماي 2014.
4. ليستر تشارلز، "**الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا**"، مركز بروكنجز، الدوحة، ماي 2014.

5. سمير الرنتيسي محمود، "**العلاقات التركية الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي**"، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2014.
6. عبد الحي وليد، "**محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أفريل 2012.
7. قنديل غالب، **التعاون العربي الروسي: الأمن الإقليمي وإصلاح النظام الدولي**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009
8. "**مؤتمر السلام السوري جنيف 2 وتحديات البيئة المحلية والإقليمية**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فيفري 2014.
9. غوربانوف رسلان، رينات محمدوف عبد الله، "**المسلمون الروس وسياسة روسيا الخارجية**"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، أكتوبر 2012.
10. "**التوازنات و التفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أفريل 2012.

IV. التقارير:

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، الإمارات العربية المتحدة، 2013.

V. الجرائد:

1. الشيخ نورهان،" **روسيا تغير مبكر في العقيدة العسكرية**"، الأيام ، العدد 6712، السنة التاسعة عشرة، فلسطين، 15 سبتمبر 2014.
2. " **تحالف روسي مصري في مجال الطاقة والزراعة والسياحة والتجارة**"، صحيفة العرب، السنة 37، العدد 9648، لندن، 2014/08/14.
3. "**روسيا تشيد محطة نووية في الأردن**"، جريدة العرب، السنة 37، العدد 9797، لندن، 2014/12/26.

VI. مواقع الانترنت:

1. ابانمي راشد، **خط أنابيب نابوكو: اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة**، ، تاريخ الاطلاع: 2014/12/24 متحصل عليه من: http://www.aleqt.com/2009/07/25/article_255824.html
2. إبرام صفقة تسلح بقيمة 750 مليون يورو بين روسيا والعراق، **تاريخ الاطلاع: 2015/01/12، متحصل عليه من:** http://www.alriyadh.com/956773
3. **أهم بنود اتفاق كيري- لافروف حول الكيماوي السوري**، تاريخ الاطلاع: 2014/09/12، متحصل عليه من:

http://www.dw.de/%D8%A3%D9%87%D9%85%D8%A8%D9%86%D9%88%D8%AF%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%83%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%81%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%88%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A/a-17089198

4. الإبراهيمي يعلن انتهاء مفاوضات "جنيف2" ولا موعد محددا لاستئنافها، تاريخ الاطلاع: 2014/08/23: متحصل عليه من:
http://www.france24.com/ar/20140215-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%812D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%81%D8%A7%D9 %88%D8%B 6%D8%A7%D8%AA/

5. **الإبراهيمي يعلن انتهاء مفاوضات "جنيف2" ولا موعد محددا لاستئنافها**، تاريخ الاطلاع: 2014/08/23: متحصل عليه من:
http://www.france24.com/ar/20140215-: %D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%812-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A 7%D9%87%D9%8A%D 9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D 8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%81%D8%A7%D9 %88%D8%B6%D8%A7%D8%AA/

6. **الأحزاب الروسية المشاركة في الانتخابات البرلمانية**، تاريخ الاطلاع 2014/09/25، متحصل عليه من: http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2011/12/111204_russian_parties.shtml

7. أندريه ريتينغير، **التعاون النووي بين روسيا وإيران يبلغ مستوى جديدا**، تاريخ الإطلاع: 2014/12/15، متحصل عليه من:
http://arab.rbth.com/russian-world-economy/2014/11/20/28557.html

8. **السعودية تدفع رواتب الجيش السوري الحر، تاريخ الاطلاع: 2015/02/14، متحصل عليه من:** http://www.bbc.co.uk/arabic/inthepress/2012/06/120622_inthepress

9. الصادق الطيب، مساهمة الصناعة العربية في الناتج القومي متواضعة، تاريخ الاطلاع: 2014/09/26، متحصل عليه من: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=88378&eid=493

10. **الزراعة في تركيا**، تاريخ الإطلاع: 2015/01/10،متحصل عليه من: /http://fanack.com/ar/countries/turkey/economy/agriculture

11. القواس زهير، **دراسة التحولات الإستراتيجية و الاقتصادية العالمية و أثرها في بروز التعددية القطبية**، تاريخ الاطلاع: 2014/07/09، متحصل عليه من:
http://www.arabjo.net/index.php/2014-1-21-16-19-16/2014-12-21-16-20-5

12. **القطاعات الاقتصادية في إيران**، تاريخ الاطلاع: 2015/01/10، متحصل عليه من: /http://fanack.com/ar/countries/iran/economy/economic-sectors

13. **الخارجية الروسية: الأمن في الخليج العربي يعتمد على الحوار بين الدول العربية وإيران**، تاريخ الاطلاع: 2015/01/11: http://arabic.ruvr.ru/news/2014_12_06/280970891/

14. **انطلاق منتدى "حوار روسيا – الخليج" لتعزيز التعاون بين الجانبين**، تاريخ الاطلاع: 2014/12/27، متحصل عليه من:
http://arabic.rt.com/news/767960%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%AA%D 8%AF%D9%89-%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D 9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D 9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D 8%AA/

15. الشيخ نورهان، **محددات التوافق بين إيران وروسيا**، تاريخ الاطلاع: 2015/01/09، متحصل عليه من:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/3640/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D9%85%D8%AD%D8%B3%D9%88%D8%A8.aspx

16. الشيخ نورهان، **محددات التوافق بين إيران وروسيا**، تاريخ الاطلاع: 2015/01/09، متحصل عليه من:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/3640/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D9%85%D8%AD%D8%B3%D9%88%D8%A8.aspx

17. **اتفاق تعاون أمني بين روسيا وإيران**، تاريخ الاطلاع: 2015/01/09، متحصل عليه من:
http://arabic.rt.com/features/762329%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7 %D9%86/

18. **اتفاق تعاون أمني بين روسيا وإيران**، تاريخ الاطلاع: 2015/01/09، متحصل عليه من:
http://arabic.rt.com/features/762329%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8 %A7%D9%86/

19. بانييف يوري، **مناقشات "جنيف-2" استمرت في ميونيخ**، تاريخ الاطلاع: 2014/12/03، متحصل عليه من: http://arab.rbth.com/world/2014/02/03/-2_26035.html

20. بوكروفسكايا يكاترينا ، **روسيا تتطلع إلى سوق الطاقة في الخليج**، تاريخ الاطلاع: 2014/12/09، متحصل عليه من: http://arab.rbth.com/russian-world-economy/2014/11/22/28561.html

21. **بوتين: تركيا كانت ولا تزال شريكا تجاريا مهما لروسيا**، ، تاريخ الاطلاع:2014/12/01، متحصل عليه من:
http://arabic.rt.com/news/766265%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7%D8%A3%D9%86%D8%A7%D8%B6%D9%88%D9%84%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%82 %D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%B1%D8%AC%D8%A8-%D8%B7% D9%8A%D8%A8-/D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86

22. بيومي محمود، **المبادرة الروسية لنزع السلاح الكيماوي السوري: الأبعاد والدلالات**، تاريخ الاطلاع: 2014/06/10، متحصل عليه من:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1469324&eid=14158

23. **بنود جنيف 1**، تاريخ الاطلاع: 27/ 2014/05، متحصل عليه من:
http://www.almasryalyoum.com/news/details/390878

24. **هل تدخل الأزمة السورية مرحلة الحسم في عام 2014؟**، تاريخ الاطلاع: 2014/12/08، متحصل عليه:
http://inlightpress.com/ar/index.php/57431-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%A F%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9 %85%D8%A9-%D8%A7%D9% 84%D8%B3%D9%88%D8%B1% D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8 %B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8% AD%D8%B3 %D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2014.html

25. **واشنطن تنوي حماية مسلحي المعارضة السورية بعد تدريبهم وتسليحهم**، تاريخ الاطلاع: 2015/03/04، متحصل عليه من:
http://arabic.rt.com/news/775797%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D8%AA %D9%86%D 9%88%D9%8A-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8% B3 %D9 % 84%D8%AD%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9% D8%A7%D8 %B1%D8%B6%D8%A9-%D8% A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D 8%B1%D9%8A%D8%A 9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AA%D8 %AF%D 8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8 7%D9%85-%D9%88%D8%AA%D8%B3 %D9%84 %D9 %8A% D8%AD%D9%87%D9%85/

26. **وفد روسي إلى قطر لبحث مستقبل العلاقات بين البلدين**، تاريخ الاطلاع: 2014/12/27:
http://anbamoscow.com/russia/20140210/389269710.html

27. ياماورا تاكايوكي، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**، ترجمة: عادل زقاع، تاريخ الاطلاع: 2012/07/06، متحصل عليه من: http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html

28. كابلي سعود، **نظرة تفسيرية للسياسة الروسية: دور النخبة السياسية**، تاريخ الاطلاع: 2013/10/28، متحصل عليه من:
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=17213

29. كايد عمر، **هل بمقدور واشنطن إرسال قوات خاصة الى سوريا؟**، تاريخ الاطلاع: 2015/03/05، متحصل عليه من:
http://www.almayadeen.net/news/syria-bgxQiwsDgkqgMKRSASUNUQ/%D9%87%D9%84-%D8%7%D %D9%86%D8%B %A7%D8%B4 A8%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D9%88%D89%86-%D8%A5%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%B1%D9% E%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%B3%D9%8-7 8A%D8%A

30. ليتوفكين دميتري، **أسلحة روسية في تركيا وآفاق التعاون**، تاريخ الاطلاع: 2014/09/10، متحصل عليه: http://arab.rbth.com/politics/2013/05/16/23147.html

31. **مؤتمر جنيف حول سوريا يتفق على عملية انتقال سياسية تتضمن تشكيل حكومة وحدة**، تاريخ الإطلاع: 2014/05/25، متحصل عليه من: http://asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-293.htm

32. **مؤتمر جنيف 2: بانتظار الجولة الثانية، ماذا تحقق في الأولى**، تاريخ الاطلاع: 2014/08/09، متحصل عليه من:http://www.dohainstitute.org/release/f78b3f61-4d17-4b0d-9bc7-09784d0ef29f

33. **مجلس الأمن الدولي يدين استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا ويؤيد إعلان جنيف**، تاريخ الاطلاع: 2014/12/28، متحصل عليه من:
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=19511#.VPEDqi5GTIV

34. **موسكو وطهران بصدد بدء التعاون ضمن برنامج "النفط مقابل البضائع** " تاريخ الاطلاع: 2014/12/26:
http://arabic.rt.com/news/766489%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D8%B9/

35. **موسكو واشنطن تماطل في القضاء على داعش في سوريا بهدف استنزاف الاسد**، تاريخ الاطلاع: 2015/03/05، متحصل عليه من:
http://arabic.rt.com/news/776005-%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%B1%D9%8 8%D8%B3%D9%8A-% %D8 9%86 %B4%D %D9%85%D9%85%D8%A7%D8%B7%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8B7%D9%86-%D9%82%D8%B 6%D8%A7%D8%A1-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D8%A7%D8%B3%D8%AA %D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF/

36. محمود عبد الناصر وليد، **المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي**، تاريخ الاطلاع: 2014/06/24، متحصل عليه من:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=780533&eid=2671

37. ملحم جرجس: **تأثير التوافق الصيني الروسي على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط**، تاريخ الاطلاع:2014/04/15، متحصل عليه من:
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?38190#.VEfzGWfPy_I

38. ميرزايان غيفورغ، **روسيا تدفع الاتحاد الأوروبي للاعتماد على تركيا**، تاريخ الاطلاع: 2014/12/05، متحصل عليه من: http://arab.rbth.com/world/2014/12/03/28659.html

39. **مصر سترفع حجم صادراتها الزراعية إلى روسيا بنسبة 30% في القريب العاجل**، تاريخ الاطلاع: 2014/10/03، متحصل عليه من:
http://arabic.rt.com/news/754846%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB%D8%A7%D8%AA%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D/8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86

40. **مصر تعتزم شراء أسلحة روسية بمبلغ 3.5 مليار دولار**، تاريخ الاطلاع: 2014/03/13، متحصل عليه من:http://arab.rbth.com/technology/2014/09/22/35_28081.html

41. **سوريا ممر لغاز إيران وقطر**، تاريخ الاطلاع: 2015/02/09، متحصل عليه من:
http://mtv.com.lb/Programs/Prime_Time_News/2013/videos/12_Sep_2013/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7_%D9%85%D9%85%D8%B1_%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2_%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86_%D9%88%D9%82%D8%B7%D8%B1%D8%9F

42. سلامة عبد الغني، **السياسة الروسية في الشرق الأوسط**، تاريخ الاطلاع: 2014/05/04، متحصل عليه من: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=254815

43. عبد الحليم أميرة، **تحولات النظام الدولي و مستقبل الهيمنة الأمريكية**، تاريخ الاطلاع: 2014/04/15، متحصل عليه من:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=409298&eid=121

44. عبد الله يونس محمد، **تحول جيواستراتيجي: الاستراتيجية الامريكية في الباسيفيكي**، تاريخ الاطلاع: 2014/05/21 متحصل عليه من:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=887205&eid=7885

45. عيد رياض، **النتائج الاستراتيجية والاقتصادية لزيارة بوتين الى تركيا**، تاريخ الاطلاع: 2014/12/12، متحصل عليه من: http://www.khabaronline.com/PAD.aspx?Id=4660

46. علو أحمد، **التحول الجيوستراتيجي الأمريكي في شرق آسيا و جنوبها**، تاريخ الاطلاع: 2014/05/16، متحصل عليه من: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?32029#.VEfwBGfPy_I

47. عثمان طارق، **تعاون عربي مع موسكو لمكافحة التطرف والإرهاب**، تاريخ الاطلاع: 2015/01/11، متحصل عليه:

48. http://www.albayan.ae/one-world/overseas/2014-12-04-1.2259491

49. **صندوق البحرين السيادي يشارك في تمويل مشاريع الاستثمار الروسية**، تاريخ الاطلاع: 2014/12/27، متحصل عليه من:

http://arabic.rt.com/news/769100%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A-/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA

50. **قراءة في الجولة الثانية من جنيف 2**، تاريخ الاطلاع: 2014/08/20، متحصل عليه من:

http://www.asharqalarabi.org.uk/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D9%86%D9%8A--2-ad-id!38769.ks#.VPIaYy5GTIU

51. **روسيا ودول الخليج العربي**، تاريخ الاطلاع: 2014/12/27، متحصل عليه من:

http://ar.investinrussia.com/strany-persidskogo-zaliva

52. رفاعي مازن، **نقمة الغاز تضرب سوريا**، تاريخ الاطلاع: 2015/02/07، متحصل عليه من:

http://www.ana-news.info/index.php/2009-10-17-12-38-52/2012-12-27-21-25-02/4049-2012-08-28-12-01-24

53. شعبان لؤي، **الحوار الخليجي – الروسي في الكويت: اختلاف حول الشأن السوري**، تاريخ الاطلاع: 2014/05/12، **متحصل عليه من:** HTTP://WWW.ALQABAS.COM.KW/NODE/841491

54. **شعبية بوتين تواصل ارتفاعها**، تاريخ الاطلاع 2014/09/30، متحصل عليه من:

/http://arabic.ruvr.ru/news/2014_07_21/274870841

55. **تباين في التفسيرين الروسي والأميركي لنتائج مؤتمر "جنيف"**، تاريخ الاطلاع: 2014/05/25، متحصل عليه من:

http://www.asdaaalwatan.net/news/9848/%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81

56. **تسلسل الأحداث بسورية بعد استخدام السلاح الكيميائي**، تاريخ الاطلاع: 2014/09/12، متحصل عليه من :

http://arabic.rt.com/news/625676%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB_%D9%81%D9%8A_%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A8%D8%B9%D8%AF_%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A7%D8%A6%D9%8A/

57. **تشوركين: مشروع القرار بشأن سورية محاولة لاستعمال الجنائية كحجة للتدخل الخارجي**، تاريخ الاطلاع: 2014/11/26، متحصل عليه من:
http://arabic.rt.com/news/703061%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86_%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7/

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية:

I. باللغة الفرنسية:

1. Les ouvrages:

1. Charles Philippe David, Jean Jacques Roche, **Théories de La sécurité : Définitions, Approches et concepts de la sécurité internationale** (Paris : Montchrestien, 2002).
2. Macleod Alex, Dan O'meara, **Theories Des Relations Internationales** (Canada: Athena editons,2010) .

2. Les périodiques:

1. Delanoe Igor ," **Le partenariat stratégique russo-syrien : la clef du dispositif naval russe en Méditerranée**", Fondation pour La Recherche strategique, No 6, Ukraine, fevrier 2013.

3. Sites web :

1. Alicia Bali et autres, **La Situation Economique De La Russie: Porquoi La Russie a Telle Echoue La ou La Chine a Russie**,18/08/2014 : http://bdc.aege.fr/public/La_situation_economique_de_la_Russie.pdf
2. Lvlev Léonide, **Russie : le nombre des partis politiques multiplié par 11 en deux ans**, 25/09/2014: http://french.ruvr.ru/news/2014_06_04/Russie-le-nombre-des-partis-politiques-multiplie-par-11-en-deux-ans-4549/

3. **Partis politiques russes** , 25/09/2014 : http://elections-en-europe.net/partis-politiques/partis-politiques-russes/

II. باللغة الإنجليزية:

1. Books:

1. A.Vorkunova Olga, **Regional Security In Russia And the Near Abroad in challenges to clobal security**(London : I.B.Tauris, 2008).
2. Bobo Lo, **Russian Foreign Policy in The Post Soviet Era : Reality, Illussion and Mythmaking**(New York : Palgrave Macmillan, 2002).
3. Burchill Scott and Other, **Theories of international relations** (New york : Parlgrave macmillan, 2005).
4. Carter Hannah, Anoushiravan Ehteshami, **The middle East's Relations with Asian and Russia** (London : Routledge Curzon, 2004).
5. Donnelly Jack, **Realism and International Relations** (New York :Cambridge University Press, 2004).
6. F. Stephen Larrabee, **Troubled Partnership : US Turkish Relations In An Era Of Global Geopolitical Change**(United States : The RND corpration, 2010).
7. J.Morgenthou Hans, **Politics Among Nations: The struggle For Power and Peace** (New York: Alfred A. Knopf, 1948).
8. Ghosh Peu, **International Relations** (New Delhi : Learning Private Limeted, 2009).
9. Mankoff Jeffrey, **Russian Foreign policy: The Return of Great power Politics** (USA: rowman & littlefield publishers, 2012).
10. N. Waltz Kenneth, **Man, the State and War: a theoretical analysis** (New York: Columbia university Press, 2001).
11. Oliker Olga and Other, **Russian foreign policy: sources and implications** (New York: RND corporation,2009).

12. P. Tsygankov Andrei, **Russia's Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity** (New York : Rowman & Littlefield Publishers, 2010).
13. Thorun Christian, **Explaining Change in Russian Foreign Policy : The Role of Ideas in Post-Soviet Russia's Conduct towards the West** (New York : Palgrave Macmillan, 2009).
14. Zbigniew Brezinski, **The Grand Chess Board : American Primacy and its geostegic imperatives** (New york : Basic Books ,1997).
15. Zakaria Faried, **The post American World** (New York: W.W. Norton & Company,2008).

2. Periodicals:

1. Bagdonas Azuolas , "**Russia's Interests in the Syrian Conflict: Power, Prestige, and Profit**", European Journal of Economic and Political Studies , Fatih University, Turkey, Vol 5, N 2, winter 2012.
2. Bagno-Moldavsky Olena, " **Russian Foreign Policy in the Middle East: No Change in the Offing**", Strategic Assessment , Vol 15 , No. 4 , USA, January 2013.
3. C. Kuchins Andrew and A. Zevelev Igor," **Russian Foreign Policy: Continuity in Change**", The Washington Quarterly, Center for Strategic and International Studies, Winter 2012.
4. Dannreuther Roland, "**Russia and the Middle East Crises**", Russian Analytical Digest, Research Centre for East European Studies, No. 98, Germany, July 2011.
5. Elena Pavleeva," **Russian National Identity: Beyond "Empire" versus "Nation" Dichotomy**", The Annual of Language & Politics and Politics of Identity, No 01, Prague , 2011.
6. J. Blank Stephen, "**Perspectives on Russian Foreign policy**", strategic studies institute, USA, september 2012.

7. J.Flanagan Stephen, "**The Turkey, Russia, Iran Nexus : Driving Forces and Strategies** ". Centre For Strategic and International Studies , Washington, march 2013 .
8. Joya Angela , " **Syria and The Arab Spring : The Evolution of The Conflict and The Role of The Domestic and External Factors**", Journal of Politics and International Relations , Middle East Studies , Vo 4, No1, Turkey, July 2012.
9. Hurrell Andrew, "**Hegemony, liberalism and global order: what space for would-be great power**", International Affairs, The Royal Institute of International Affairs, No 82 , 2006.
10. Kemaloglu Ilyas, " **Middle East Policy Of Russia** ", The Black Sea International Report, No: 23, Ankara, July 2012.
11. Malashenko Alexey, **Russia And The Arab Spring, "**Carnegie Moscow Center", Moscow, October 2013.
12. Naumkin V.V. and other, "**Russia and The Greater Middle East**", Russian International Affairs Council ,N 9, Moscow, 2013.
13. Naumin Vitaly and other, **Transformation in The Arab world and Russia's Ibterests**, Valai discussion club, Moscow, june 2012.
14. Sayigh Yazid," **The Syrian Opposition's Leadership Problem** ", Carnegie Middle East Center, Beirut, April 2013.
15. Tishkov Valery, "**The Russian People and National Identity**", Russia in Global Affairs, Vol. 6, No. 3, July- September 2008.
16. Trenin Dmitri," **Russia's Policy in the middle east: Prospects For consensus and conflict with the united states**", The Century Foundation Report , New york, 2010.
17. _____._____, "**The Mythical Alliance: Russia's Syria policy**", Carnegie Moscow center, Moscow, 2013.
18. Tolz Vera, "**Forging The Nation: National Identity And nation building in post-communist Russia**" ,Europe-Asia Studies, University of Glasgow, Vol50, No 6, 1998.

3. Websites:

1. Fisher Max, **This map of Syria shows why the war will be so difficult to end**,12 /03/2014,in: http://www.washingtonpost.com/blogs/worldviews/wp/2014/02/12/this-map-of-syria-shows-why-the-war-will-be-so-difficult-to-end/
2. Fawzi Shueibi Imad, **Struggle over the Middle East: Gas Ranks First**,20/02/2014,in: http://www.voltairenet.org/article173718.html
3. Kegley & Wittkopf, **Foreign Policy Decision Making Models**, 19/08/2014,in: http://faculty.ucc.edu/eghdamerow/decision_making_models.htm
4. **Meeting of the Security Council on the situation Syria : Chinese and Russian vetoes**,10/11/2014 ,in: http://www.voltairenet.org/article171639.html
5. **Religion in Russia**, 23/08/2014, in: **http://www.rusemb.org.uk/religion/**,
6. R. Kafle Tulasi , **Making a Difference: Allison's Three Models of Foreign Policy Analysis**, in 19/08/2014 ,on site: http://www.academia.edu/592889/Making_a_Difference_Allisons_Three_Models_of_Foreign_Policy_Analysis
7. **Russian geography –Regions of russia** ,23/08/2014,in: http://www.rusemb.org.uk/russiageography/
8. Schenker David and Trager Eric , **Egypt's Arms Deal with Russia: Potential Strategic Costs**, 16/12/2014, in : **http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/egypts-arms-deal-with-russia-potential-strategic-costs**

1. فهرس الأشكال :

رقم الشكل	الصفحة
الشكل 1: يوضح وجهة نظر الباحثة للنظريات المفسرة للسياسة الخارجية الروسية	46
الشكل 2 : يوضح حجم التبادل التجاري بين روسيا والإمارات العربية المتحدة (مليار دولار)	113
الشكل 3 : صورة قمر صناعي لقاعدة طرطوس سنة 2005	166
الشكل 4 : صورة قمر صناعي لقاعدة طرطوس سنة 2010	167

2. فهرس الجداول :

رقم الجدول	الصفحة
الجدول 1 : يوضح كمية إنتاج النفط والغاز الطبيعي في دول الشرق الأوسط لسنة 2012.	98
الجدول 2 : يوضح نسب إيرادات النفط والغاز الطبيعي في الناتج المحلي العربي لسنة 2012.	99

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	الصفحة
الخريطة 1 : توضح دول منطقة الشرق الأوسط	24
الخريطة 2 : الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط	80
الخريطة 3 : المنفذ البحري الروسي إلى البحر المتوسط عبر المضائق التركية	84
الخريطة 4 : خط نابوكو	104
الخريطة 5 : توضح سير أنبوب نقل الغاز " السيل الأزرق" من روسيا إلى تركيا	105
الخريطة 6 : توضح خط السيل الأزرق 02	108
الخريطة 7 : توضح أكثر الدول تعرضا للعمليات الإرهابية	122
الخريطة 8 : تبين خط أنابيب الغاز المقترح من طرف قطر وصولا إلى أوربا	161
الخريطة 9 :خريطة تمثل مناطق احتياطي الغاز والنفط في شرق المتوسط	163
الخريطة 10 : مناطق سيطرة التنظيمات المسلحة والجيش السوري	197

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
شكر و تقدير	
مقدمة	أ – ز
الفصل الأول: السياسية الخارجية الروسية – تأصيل مفاهيمي و نظري –	**08 – 76**
المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة	10 – 33
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية	10 – 18
المطلب الثاني: مفهوم الشرق الأوسط	19– 24
المطلب الثالث: حدود مصطلح التحولات الراهنة	24 – 33
المبحث الثاني: التأصيل النظري للسياسة الخارجية الروسية	34 – 50
المطلب الأول: المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية الروسية	34 – 46
المطلب الثاني: نموذج الفاعل العقلاني لصنع السياسة الخارجية	46 – 50
المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الروسية	51 – 75
المطلب الأول: المحددات الداخلية	51 – 62
المطلب الثاني: محددات بيئة صنع القرار	62 – 71
المطلب الثالث: المحددات الخارجية	71 – 75
خلاصة الفصل	76
الفصل الثاني: مكانة الشرق الأوسط في محددات السياسة الخارجية الروسية	**77 – 139**
المبحث الأول: المكانة الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط	79 – 96
المطلب الأول: التقارب الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط و روسيا	79 – 85
المطلب الثاني: الأسس الجيوبوليتيكية لسياسة روسيا في الشرق الأوسط	85 – 96
المبحث الثاني: المكانة الاقتصادية للشرق الأوسط	97 – 116
المطلب الأول: نظرة روسيا لاقتصاديات دول الشرق الأوسط	97 – 102
المطلب الثاني: التوجهات الاقتصادية لروسيا في الشرق الأوسط	102 – 116

المبحث الثالث: المكانة الأمنية والعسكرية للشرق الأوسط	137 - 117
المطلب الأول: المدركات الروسية للتهديدات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط	125 – 117
المطلب الثاني: التعاون الأمني الروسي مع دول الشرق الأوسط	131 – 125
المطلب الثالث: التعاون العسكري الروسي مع دول الشرق الأوسط	137 –132
خلاصة الفصل	139 – 138
الفصل الثالث: السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا في ظل الأزمة	**206 – 140**
المبحث الأول: واقع الأزمة السورية والموقف الروسي منها	157 – 142
المطلب الأول: خلفيات و أبعاد الأزمة السورية	146 – 142
المطلب الثاني: الأطراف السورية المؤثرة في الأزمة	151 – 146
المطلب الثالث: الموقف الروسي من الأزمة السورية	157 –151
المبحث الثاني: دوافع السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية	175 – 158
المطلب الأول: الدوافع الاقتصادية	163 – 158
المطلب الثاني: الدوافع العسكرية	168 – 164
المطلب الثالث: الدوافع الجيوستراتيجية	175–168
المبحث الثالث: دور الدبلوماسية الروسية في الأزمة السورية	193 – 176
المطلب الأول: الدور الروسي في مجلس الأمن	183 – 176
المطلب الثاني: المبادرات الروسية لتسوية الأزمة السورية	193 – 183
المبحث الرابع: سيناريوهات الأزمة السورية و الإستراتيجية الروسية المحتملة	205 –194
المطلب الأول: السيناريوهات المستقبلية للأزمة السورية	202 – 194
المطلب الثاني: الإستراتيجية الروسية المحتملة تجاه كل سيناريو	205 – 202
خلاصة الفصل	206
الخاتمة	**210 – 208**
قائمة المراجع	228 –211
فهرس الأشكال و الجداول	229

فهرس الخرائط	230
فهرس المحتويات	234 – 232
ملخص الدراسة	236 –235

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان المكانة التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط عامة وسوريا تحديدا في سياسة روسيا الخارجية، هذه السياسة التي حققت في السنوات الأخير تقدما تدريجيا وثابتا في الساحة الدولية ككل وفي بعض دول هذه المنطقة. لذا حاولنا في البداية التركيز على المقاربات النظرية المفسرة لسياسة روسيا الخارجية حيث توصلنا فيه إلى أن الثالوث المتكون من القوة، المكانة والهوية هو الإطار الذي يفسر طبيعة السياسة الخارجية الروسية في الساحة الدولية، بعدها حاولنا توضيح محددات السياسة الخارجية الروسية عامة، لنجد أن المحددات الداخلية هي المتحكم الرئيسي في توجهات وتحركات السياسة الروسية في الخارج.

سعت بعدها الدراسة لإبراز المكانة التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط في محددات السياسة الخارجية الروسية، وكانت المكانة الاقتصادية هي المحدد الأبرز لعودة روسيا لهذه المنطقة. بعدها ركزنا على دوافع سياسة روسيا الخارجية تجاه الأزمة التي تمر بها سوريا لنتوصل إلى أن الدافع الجيوستراتيجي هو أساس ثبات الدعم الروسي لسوريا، وأن مكانة روسيا مرتبط بمستقبل الأزمة في سوريا.

في الأخير فإن النتائج المتوصل إليها في البحث تثبت أن حقيقة العودة الروسية لمنطقة الشرق الأوسط ودعمها المستمر لسوريا رغم الأوضاع التي تمر بها، يكمن في سعي روسيا للتصدي للتحرك الغربي لمحاصرتها وإضعافها، وتحقيق طموحها بأن تصبح قوة مؤثرة في الساحة الدولية.

Abstract :

This study aims to show in general the standing of the middle east area and syria specifically in the russian foreign policy, the policy has realized in the last years a gradual and a changeless advance at the international level as a whole and in same countries of the area.

We tried first to emphasize an the theoritical approaches that explain the russian foreign policy; we realized that the triad which consists of power, standing and identity is the frame that explains the nature of the russian foreign policy at the international level, then we clarified the determinants of the russian foreign policy in general, we found that the internal determinants are the major well-knit of the tendencies and the movements of the russian policy outside.

The side seeked to expose the standing of the middle east area in the determinants of the russian foreign policy; the economic standing is the prominent determinant of the russian return to the area. We focused later of the motivators of the russian foreign policy toward the syrian crisis; we realized that the geostrategic motivator is the reasan of the constancy of the Russian support to syria, in addition to that the standing of russia is linked to the future of the syria crisis.

Finally, the outcome of the research proves the fact of the russian return to the middle east and its continuous support to syria despite the living status, is represented in the russian aim to arrest the western locomotion to weaken russia, and realizing its targets to become an affecting power at the international level.